نحو مجتمع المعرفة

سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي

جامعة الملك عبد العزيز

الإصدار الثامن عشر

المنظمات الأهلية والمجتمع المدني والمبادرات المدنية التطوعية

ردمد : ١٦٥٨-٣٥٦٦
رقم الإيداع: ١٤٢٨/٢٦٧٣

«تعلموا العلم فإن تعلمه لله خشية، وطلبه عبادة،

ودراسته تسبيح، والبحث عنه جهاد، وتعليمه من لا يعلمه صدقة،

وبذله إلى أهله قربة»

(الصحابي الجليل معاذ بن جبل رضي الله عنه)

الحمد لله الذي يرفع الذين آمنوا والذين أوتوا العلم درجات، والصلاة والسلام على نبينا الكريم الذي أمرنا بالتعلم المستمر من المهد إلى اللحد. وبعد:

فإن العالم يعيش منذ عدة عقود في مجتمع المعلوماتية الذي تلعب فيه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الدور الأكبر في عملية الإنتاج الحديث، والذي يتسم بأنه إنتاج كثيف المعرفة. ومع تضاعف المعرفة الإنسانية تحول الاقتصاد العالمي إلى اقتصاد يعتمد على المعرفة العلمية، وفي هذا الاقتصاد المعرفي تحقق المعرفة الجزء الأكبر من القيمة المضافة، ومفتاح هذه المعرفة هو الإبداع والتكنولوجيا. فنحن نمر الآن بمرحلة من التطور تعرف بتطور العلم التقني حيث لا يتم التعامل مع مجموعة من العلوم التطبيقية بالمفهوم القديم للعلوم، وإنما يتم التعامل معها في مجال التطبيق التكنولوجي الذي يتفاعل مع منجزات كل العلوم الأساسية، ويجعل الفارق الزمني ضئيلاً بين المعرفة المتولدة عنها وتطبيقها.

إن السرعة التي يحدث بها التغيير الاقتصادي تشكل تحدياً لجميع الدول، حتى المتقدمة منها، إضافة إلى الدور المتعاظم للعلم والتكنولوجيا في تطوير المجتمعات. ويزداد هذا الدور أهمية مع دخول العالم عصر المعرفة الذي انتهت فيه الايديولوجيات وبرزت فيه المعارف والتكنولوجيات، وضاقت فيه المسافة بين ظهور المعرفة العلمية والتطبيق الفعلي لها على أرض الواقع. ولم تتوقف

عجلة التطور عند هذا الحد، بل إن مجتمع المعلومات العالمي أخذ يتحول بثبات - وإن كان ببطئ - إلى مجتمع المعرفة، والذي لا يعني فقط تكنولوجيا المعلومات المتقدمة كما يظن الكثيرون في العالم العربي، بل إن له مقدمات ومقومات أساسية كثيرة لا بد من توافرها لإقامة مجتمع المعرفة.

ولما كانت المملكة تعيش منذ فترة في عصر المعلوماتية وتطبق تقنياته وتأخذ بآلياته في مشروعاتها وبرامجها المختلفة، فإنه من الطبيعي أن تنشد التطلع إلى إنجاز مقومات مجتمع المعرفة. ويتطلب ذلك منا أن نستوعب التوجهات الجديدة للاقتصاد العالمي أولاً، وأن ندرك جيداً المضمون الحقيقي للتحولات السريعة التي تحدث في العالم حولنا، كما يتعين علينا تشخيص قضايا الاقتصاد الاستراتيجية والوقوف على التحديات التي تجابهه، والبحث عن وسائل نموه وتطويره بما يواكب المستجدات وبما تتطلبه معطيات المستقبل لتحقيق التنمية المستدامة. وعندها يمكن أن نخطط بدقة لإقامة مجتمع المعرفة الذي تكون فيه عملية إنتاج المعرفة - والتي ستكون المعيار الفاصل بين المجتمعات المتخلفة والمجتمعات المتقدمة - هي الشغل الشاغل للمسؤولين ولجميع المؤسسات العلمية والفكرية والثقافية المعنية بإعادة تشكيل مجتمعنا في مسيرته الموفقة - بإذن الله - نحو النهضة العلمية والتقدم والنماء.

وفي هذا المجال . . حرصت جامعة الملك عبدالعزيز على المساهمة في بناء مجتمع المعرفة في بلادنا، فكان أن أعد معهد البحوث والاستشارات

ثم مركز الإنتاج الإعلامي في الجامعة سلسلة من الدراسات العلمية لبيان المدلولات الصحيحة للمفاهيم الجديدة والآليات المستحدثة التي راجت في الآونة الأخيرة وأفرزتها ظاهرة العولمة، لتكون عوناً لنا ودليلاً هادياً نسترشد به في التخطيط على بصيرة لتحقيق التحول المنشود لإقامة مجتمع معلومات عربي في بلادنا.

إن سلسلة "نحو مجتمع المعرفة" تعتبر إضافة جديدة إلى جوانب التميز المتعددة التي يتسم بها البحث العلمي في جامعة الملك عبدالعزيز، كما أنها دليل حي على تفاعل هذه الجامعة وتجاوبها مع المتطلبات الآنية للمجتمع، وتمثل إسهاماً جديداً منها في نشر الثقافة العلمية التي أصبحت من ضرورات عصر المعرفة.

أسأل الله التوفيق في تحقيق التقدم المعرفي لبلادنا ومجتمعنا.

مدير الجامعة

أ.د. أسامة بن صادق طيب

الحمد لله رب العالمين القائل في محكم تنزيله ﴿إن خير من استأجرت القوي الأمين﴾ [القصص: آيه: ٢٦]. والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه أجمعين.

إن سلسلة "نحو مجتمع المعرفة" التي تفتح للقاريء نافذة على العالم المتطور والمتقدم علمياً وتقنياً، إنما تهدف إلى مساعدة قطاعات المجتمع المختلفة في التعرف على آليات التقدم والتطوير والوقوف على الجديد والحديث في العالم، خاصة مع انتشار استخدام التقنيات التي تتطور بشكل سريع. وهذه السلسلة جزء من رسالة جامعة الملك عبد العزيز العلمية والبحثية التي تهدف لخدمة المجتمع وتطوير أنظمته والارتقاء بمؤسساته، من هذا المنحى فقد أصدرت الجامعة سلسلة "نحو مجتمع المعرفة" لبناء ونشر ثقافة التطوير، فهذه السلسلة من الدراسات العلمية الجادة تهدف إلى تقديم الآليات والتقنيات التي اعتمدتها تحقيقاً لمتطلبات التحول إلى جامعة بحثية وفق خطة استراتيجية طموحة للبحث العلمي تتيح لها مواصلة التفوق في مجالات التميز البحثي التي أحرزت فيها إنجازات مشهودة، وتعكف حالياً على تنفيذ خطط منهجية لتطوير أنشطتها الجامعية على كافة المستويات، وقد حققت نقلة نوعية في عدة مجالات أكاديمية منها برامج التعليم عن بعد والحصول على الاعتماد الأكاديمي

العالي لبعض كلياتها والتخطيط للتحول إلى جامعة إلكترونية بعد استحداث وتأسيس نظام للخدمة الإلكترونية الذاتية والدخول في شراكات استراتيجية مع مؤسسات المجتمع العامة والخاصة وإنشاء حاضنات علمية إلى غير ذلك من المشاريع التطويرية التي بدأت تؤتي ثمارها بفضل الله في تطوير وتميز الأداء الأكاديمي لهذه الجامعة الفتية، إذ لا مناص من اتخاذ التقنية والتطوير سبيلاً للتقدم والتنمية طالما أن التعامل مع معطيات العصر وإنجازاته العلمية والتكنولوجية أصبح ضرورة بقاء، وهو من الأسس التي تحرص على توافرها في مشروعات البحث العلمي والتطوير التقني التي تدعمها والتي تشكل أيضاً عنصراً أساسياً في برامج الدراسات العليا التي تقدمها.

وإنه لمن دواعي سروري أن أقدم هذا الكتاب الحافل بالإنجازات والمبادرات المتميزة والخطوات المباركة التي اتخذتها الجامعة في مجالات الريادة والتميز والتطوير والتي حظيت بدعم حكومتنا الرشيدة والمتابعة المستمرة من صاحب المعالي وزير التعليم العالي الدكتور/ خالد بن محمد العنقري ومعالي مدير الجامعة الأستاذ الدكتور/ أسامة بن صادق طيب، وهذه السلسلة التي أقدم لها هي سلسلة ممتدة من إنجازات حققتها الجامعة، وستحقق المزيد منها في القريب إن شاء الله.

وأجدها فرصة لأتقدم بخالص الشكر والتقدير لجميع قطاعات الجامعة التي أسهمت بفعالية في تحقيق هذه الإنجازات المتميزة والشكر موصول لكل من ساهم في استمرارية هذه الإصدارات.

سائلاً المولى تبارك وتعالى أن يوفقنا جميعاً لما يحبه ويرضاه.

والله الهادي إلى سواء السبيل ...

وكيل الجامعة
للدراسات العليا والبحث العلمي
أ.د. عبد الله بن عمر باحسين بافيل

هذه السلسلة . . .

شهد القرن العشرون تطويراً خطيراً لمفهوم التقدم العلمي والتكنولوجي، ليس اعتماداً على النجاحات الفردية التي يحققها بعض العلماء على نحو ما كان يحدث في القرن التاسع عشر على أيدي أديسون وأمثاله من العلماء والمخترعين، وإنما اعتماداً على برامج بحثية تتبناها الحكومة وتفتح مجالات لمشاركة الأفراد والمؤسسات، ومثالها الدعم الذي تقدمه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي من خلال الأكاديمية الأمريكية للعلوم، ومن خلال عقود تجارية يبرمها البنتاجون مع شركات التكنولوجيا المتطورة (بوينج ولوكهيد وماكدونالد دوجلاس وجنرال إلكتريك وغيرها).

كما نجحت الولايات المتحدة في أن تحول قدرتها الاقتصادية من الاعتماد على الميزة النسبية للإنتاج التجاري إلى الميزة النسبية للإنتاج التكنولوجي، وإحداث تخصصات تعتمد على التقدم التكنولوجي في عدة مجالات، وأصبحت صناعة الإلكترونيات هي أسرع الصناعات نمواً على مستوى العالم، كما أن أسرع الصادرات الصناعية نمواً هي التي يرتفع بها المكون التكنولوجي.

إن ثورة المعلومات أشبه بالجني أو المارد الشهير في ألف ليلة وليلة، الذي ظل حبيساً داخل الزجاجة أو القمقم، ولكن لقد تكسرت جدران الزجاجة بفعل الوسائل المعلوماتية الجديدة، ووصلت ثورة المعلومات إلى مختلف بلدان العالم البعيدة، ولا بد أن تتفاعل آثارها وتداعياتها داخل تلك المجتمعات بعد أن خرج المارد من الزجاجة. فهي مسألة وقت، لأن تأثير الوسائل التكنولوجية بالغة التقدم لا بد أن يبلغ مداه ولن يوقفه شيء، ولم يعد بوسع أي مجتمع أن ينغلق على نفسه، وأصبح لزاماً علينا – شئنا أم أبينا – أن نتعامل مع العولمة والثقافات المتعددة ومجتمع المعلوماتية.

إن هذه المرحلة من مراحل التطور الحضاري للعنصر البشري التي اصطلح على تسميتها بالعولمة، قد فرضت علينا تحديات عديدة، يتعين علينا التعرف عليها أولاً، ثم مجابهتها بالطرق العلمية وبأساليب العصر. وتتطلب المجابهة الصحيحة لهذه التحديات مقدرة خاصة على استيعاب التوجهات الجديدة للاقتصاد العالمي، وتشخيصاً دقيقاً للقضايا الاستراتيجية الخاصة بمجتمعنا، وعلاجها بما يواكب المستجدات.

لقد تسببت ثورة المعلومات في تضاعف المعرفة الإنسانية وتراكمها بسرعة رهيبة، وخصوصاً المعرفة العلمية والتكنولوجية، وأدت العولمة إلى إسقاط حواجز المسافات والزمن، وفتح كل محابس تدفق المعلومات والمعرفة بكل أشكالها، من خلال شبكة تواصل تحتية وفوقية سلكية ولا سلكية، ربطت كل البشر في دائرة واحدة مغلقة أتاحت لهم التفاعل والتداول وضبط الإيقاع، وأصبح التقدم التكنولوجي هو الحلقة الحاسمة لتحقيق التقدم الاقتصادي. وكان من نتيجة ذلك كله أن تحول الاقتصاد العالمي إلى اقتصاد يعتمد أساساً على المعرفة العلمية، أو الاقتصاد المعرفي المبني على المعرفة التي تسفر عنها البحوث المدنية والتكنولوجية. وهي المعرفة الجديدة التي تحولت إلى سلعة أو إلى خدمة أو إلى هيكلة أو إلى طريقة إنتاج. وأصبحت قدرة أي دولة تتمثل في رصيدها المعرفي، حيث تقدر المعرفة العلمية والتكنولوجية في بعض الدول بنحو ٨٠٪ من اقتصادها. ومعنى ذلك أن أصبح مجتمع المعلومات يرتبط بمفهوم مجتمع التعليم الذي يتيح كل شيء فيه فرصا للفرد ليتعلم ليعرف، ويتعلم ليعلم، ويتعلم ليعيش مع الآخرين، ويتعلم لتحقيق ذاته. مما يفرض على بلادنا أن تتأهل للدخول في مجتمع المعرفة. وقد عرف البعض الاقتصاد المعرفي بأنه الاقتصاد المعتمد على المعرفة، حيث تحقق المعرفة الجزء الأكبر من القيمة المضافة. وفي الاقتصاد المعرفي تعتبر المخاطرة والانتقال أو التغيير المستمر هي القاعدة وليس الاستثناء بهدف الارتقاء بالحياة الكريمة للإنسان.

وتتميز تقنيات عصر المعلومات بعدة سمات، فهي عابرة للثقافات، وتختصر الزمان والمكان، وتعتمد على الوسائط اللاشخصية، وتقوم على بنية معرفية أفقية لا رأسية، كما أنها تعتمد على التعليم الذاتي والمستمر طوال الحياة، وبذلك يتعين على جامعتنا أن تضطلع بأدوار جديدة لأن السرعة التي يحدث بها التغيير الاقتصادي تشكل تحدياً حتى للدول المتقدمة نفسها، إضافة إلى الدور المتعاظم للعلم والتكنولوجيا في تطوير المجتمعات. ويزداد هذا الدور أهمية مع دخول العالم عصر المعرفة الذي برزت فيه المعارف والتقنيات وضاقت فيه المسافة بين ظهور المعرفة العلمية والتطبيق الفعلي لها على أرض الواقع.

ولقد صاحب هذه التحولات المتتابعة التي تحدث حولنا ظهور مفاهيم مستحدثة عديدة أفرزتها ظاهرة العولمة، مما يستوجب منا أن ندرك المضمون الحقيقي لهذه التحولات، وأن ندرك ونستشرف أعباءها وتداعياتها على أوضاعنا المحلية الراهنة والمستقبلية، وما يتطلبه ذلك من إعادة تشكيل مجتمعاتنا في مسيرتها نحو النهضة والتقدم والنماء.

ولقد ظهرت في إطار العولمة فجوات جديدة بين الدول غير الفجوة المعروفة بين الشمال والجنوب، ومن ذلك مثلاً ما يسمى الفجوة الرقمية (Digital Divide) التي أسفرت عنها محاولات التزاوج بين العقل البشري والعقول الإلكترونية، ويقصد بها الفجوة بين المجتمعات والأفراد الذين يستخدمون بكفاءة وفعالية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبين المجتمعات والأفراد الذين لا يستخدمون هذه التكنولوجيا. وهذه الفجوة الرقمية قد تتطور إلى فجوة كمية (Quantum Divide) وهي الفجوة التي تنجم عن استخدام الحاسبات العملاقة والكمية في حل أعقد المسائل في ثوان فيما كان يعجز عن حله علماء الرياضيات والطبيعة حتى زمن قريب، وهو منهج التغلب على التعقيد والتركيب والفجائية في الظواهر الطبيعية والاجتماعية مما يعرف بظاهرة الفوضى (Chaos) والتي لم تعد فوضى بالمعني اللغوي، وإنما يتبين أن لها نظاماً قابلاً للتحليل والقياس

عندما يبدو بروز تلك المظاهر بصورة مفاجئة غير متوقعة. ومن ثم ظهرت نظرية الفوضى أو علم المفاجأة (Science of Surprise) وليست هذه نهاية المطاف في مسلسل التطور في مجالات الثورة العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية لأن العجلة تدور وبسرعة متناهية.

وهناك قلق متزايد من اتساع هذه الفجوات بين الدول المتقدمة والنامية من جهة وبين شرائح المجتمع من جهة أخرى. فالدول مرتفعة الدخل التي يبلغ عدد سكانها نحو ٨٥٥ مليون نسمة فقط، أي نحو ١٤٪ من سكان العالم، تمتلك ٩٠٪ من السوق العالمية المنتجة والمستخدمة لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. أما بقية الدول متوسطة ومنخفضة الدخل والتي يقدر عدد سكانها بحوالي ٥٥٠٠ مليون نسمة، أي نحو ٨٦٪ من سكان العالم، فإنها تستحوذ على ١٠٪ فقط من تلك السوق. ومن هنا أطلق مؤخراً على هذه الفجوة تعبير (الفجوة الرقمية). ومعنى ذلك أن الدول التي تستفيد بتكنولوجيا المعلومات هي الدول المتقدمة، أما الدول النامية فيزداد تهميش معظمها في الاقتصاد الإقليمي والعالمي، مما يترتب عليه آثار اقتصادية واجتماعية وخيمة. أما في داخل الدول نفسها فسوف تتسع الفجوات بين من يملكون القدرة على استخدام تكنولوجيا المعلومات، ومن لا يستطيعون ذلك بسبب ظروفهم التعليمية أو قدرتهم المالية.

وتبذل محاولات لتضييق هذه الفجوة أو الهوة الرقمية بين الدول المتقدمة والدول النامية من خلال بعض برامج الأمم المتحدة والبنك الدولي والمجموعة الأوروبية، إلا أن معظم هذه المحاولات مرتبكة وغير مدركة لأبعاد مشكلة الهوة الرقمية وتداعياتها. فهي مشكلة أكبر من أن تحل بامتلاك كل مواطن لجهاز كومبيوتر متصل بالإنترنت. فهناك معوقات أمام الدول النامية أهمها عدم توافر البنية الأساسية اللازمة للدخول إلى عصر المعلومات، وارتفاع أسعار خدمات الاتصالات والمعلومات، وتفشي الأمية بصورة عامة، وتفشي الأمية الرقمية بصورة خاصة. ويأتي قبل ذلك كله

قدرة الدول على الحصول على المعلومات واستيعابها والاستفادة منها. فلا يقاس دخول عصر المعلومات بعدد أجهزة الكمبيوتر لكل ١٠٠٠ فرد مثلاً، وإنما يقاس بالقيمة المضافة التي تكتسب من تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات سواءً أكانت مادية أم عينية.

إننا يجب ألا نفزع من هذه المعوقات، وألا نتخاذل أمام التحديات التي يفرضها علينا النظام العالمي الجديد، ما دمنا ندرك أبعاد هذه التحديات ونستعد لمجابهتها. فنحن في مجتمع يعيش في عصر المعلوماتية وأخذ منها بنصيب وافر من تقنيات الاتصالات والمعلومات في مؤسساته المختلفة، وهو يتطلع الآن إلى إنجاز مقومات مجتمع المعرفة. ومن هنا كان اتجاه معهد البحوث والاستشارات في جامعة الملك عبدالعزيز لإجراء دراسات علمية موضوعية للمفاهيم المستحدثة والآليات الجديدة التي يعتمد عليها مجتمع المعرفة، سعياً وراء نشر الثقافة العلمية في مجتمعنا باعتبارها من الشروط الضرورية لإنبات العلم ونموه وإثماره وازدهاره، وتوفير المناخ الملائم لتوظيف تكنولوجيا العصر واستخدامها في كل المجالات، وإشاعة الروح العلمية بين كل فئات المجتمع ليصبح التفكير العلمي منهاج عمل وأسلوب حياة. كما تهدف هذه السلسلة من الدراسات إلى نشر الوعي بطبيعة العلاقة التبادلية المتنامية بين العلم والتقنية، وتصحيح المفاهيم المغلوطة لبعض الشعارات من قبيل (نقل تكنولوجيا العصر) فلا شيء أضر بالدول النامية عموماً من شعار (العلم المناسب) المتداول في البلدان الأغنى والترويج لفكرة نقل التكنولوجيا من دون نقل العلم فنقل التكنولوجيا يجب أن يصحبه دائما نقل العلم لكي يكون مجدياً على المدى الطويل، خاصة إذا كان هناك احتكاك مباشر مع مراكز التميز العالمية للوقوف على أحدث ما توصلت إليه من علوم وتقنيات، وعلوم اليوم هي تقنيات الغد.

لقد كان رد الفعل العربي تجاه كل التقنيات المستوردة من الخارج ينحصر في اكتساب مهارة استخدامها، وليس مهارة استيعابها. وهناك

فرق بين طبيعة الاستخدام وطبيعة الاستيعاب. فالأخير يعني القدرة على توطين تلك التقنيات وتوظيفها لتحقيق النهوض بمجالات الإنتاج السلعي والخدمي وتحديث المجتمع في كل المجالات.

إنها قائمة طويلة من المفاهيم والآليات المستحدثة التي راجت في العقود الأخيرة، والتي يتعين علينا الوقوف على مدلولاتها الصحيحة ومعرفة كيفية الاستفادة منها لحل مشكلاتنا التنموية والاجتماعية. ومثال ذلك أن التزاوج بين تقنية المعلومات والاتصالات أوجدت سبلاً جديدة وحديثة لأداء الأعمال، وخصوصاً ما يسمى العمل عن بعد (e-Work أو Teleworking أو Work at Home) فهناك مجالات واسعة لإمكانية أداء بعض الأعمال بدون ضرورة التواجد الفعلي بين طرفي العمل في مكان العمل، وهو ما يناسب ظروفنا الاجتماعية فيما يخص عمل المرأة وذوى الاحتياجات الخاصة على سبيل المثال.

ونضرب مثالاً آخر بما أصبح يعرف بالتنمية المستدامة أو (التنمية صديقة البيئة) التي توازن بين حاجات الإنسان الحالية ومحدودية الموارد، وبين الاستفادة من البيئة والإضرار بها، والضرر من توابع الاستفادة، والتوازن بين الحاضر والمستقبل . . وهذا التوجه الجديد يتطلب أنماطاً من السلوك لا تهدر الموارد، كما يتطلب أنماطا من الاستهلاك لا تستنزف الموارد الطبيعية.

وتشمل هذه القائمة أيضاً كثيراً من المفاهيم والمصطلحات والآليات والتنظيمات المؤسسية التي بدأ تنفيذها جزئياً في المملكة، أو يجري التخطيط لتأسيسها مثل الحكومة الإلكترونية، والجامعات الإلكترونية، والتعليم عن بعد، والمجتمع المدني، والمنظمات الأهلية، والمبادرات المدنية التطوعية . . إلخ.

إن هذه الدراسات التي تقدمها سلسلة "نحو مجتمع المعرفة" تتوخى دائماً تحديد إمكانية تطبيق هذه المفاهيم الجديدة في المملكة، ومدى الاستفادة من هذه الآليات الجديدة في تنفيذ برامجها التنموية، التزاماً

بمبدأ التفاعل مع احتياجات المجتمع والمساهمة في حل مشكلاته بالطرق العلمية، وهو الهدف الأسمى للبحث العلمي بأنشطته وبرامجه ومشروعاته المتنوعة التي ترعاها جامعة الملك عبدالعزيز.

وهذه السلسلة الجديدة من الدراسات التي تهدف لإرساء القواعد العلمية لتأسيس مجتمع المعرفة في المملكة إنما تضيف بعداً جديداً لأنشطة البحث العلمي في الجامعة، وهو نشر الثقافة العلمية التي باتت من ضرورات العصر، والتي لا تقتصر - كما هو شائع - على تبسيط العلوم والإلمام بآخر إنجازات العلم والتكنولوجيا، وإنما تعنى تثقيف غير العلميين علمياً، وتوعية العلميين ثقافياً، بل وعلمياً أيضاً. فعلماؤنا - كما يقول بعض الخبراء - بحاجة إلى تثقيف علمي يحررهم من أسر تخصصهم الضيق، ويسد فجوات الفراغ الفكري لديهم. ذلك لأن التفكير العلمي لا يتوافر لدينا، ولم يصبح بعد ذهنية عامة شائعة في مجتمعنا. ونحن أحوج ما نكون إلى إتباع المنهجية العلمية لإنتاج فكر يسهم في إثراء المعرفة، وإلى علمية الثقافة بمفهومها الواسع الشامل لمختلف جوانب الحياة المادية والمعنوية حتى نستطيع التعامل والتفاعل مع عصر العلم والتكنولوجيا ونقيم صرح مجتمع المعرفة.

إن مركز الإنتاج الإعلامي بجامعة الملك عبدالعزيز ليرجو من وراء نشر هذه السلسلة من الدراسات أن يقدم علماً ينتفع به المجتمع السعودي بكافة مستوياته، وكل مجتمع عربي ينشد الدخول إلى مجتمع المعرفة.

و "معلم الناس الخير يستغفر له كل شيء حتى الحوت في البحر" كما قال ابن عباس رضي الله عنهما.

ولله الحمد في الأولى والآخرة . .

مدير مركز الإنتاج الإعلامي

أ.د. عصام بن يحيى الفيلالي

المحتويات	رقم الصفحة
تصدير	ز
تقديم	ك
مقدمة	س
المقدمة	**١**
الفصل الأول: خلفيات	**١٥**
• تطور المنظمات الأهلية	١٧
• دور المجتمع المدني	١٩
– المجتمع المدني والديموقراطية	٢٠
– المجتمع المدني والعولمة	٢١
– أمثلة لمؤسسات المجتمع المدني	٢١
• المنظمات غير الحكومية	٢٣
– تطور المنظمات غير الحكومية	٢٣
– أغراض المنظمات غير الحكومية	٢٤
– طرق ووسائل المنظمات غير الحكومية	٢٥
– إدارة المنظمات غير الحكومية	٢٦
– العمل في المنظمات غير الحكومية	٢٧
– دعم المنظمات غير الحكومية	٢٨
• تأثير الأعمال التطوعية	٢٩
– نوعية الأعمال التطوعية	٢٩
– تأثير الأعمال التطوعية على المتطوعين	٣٠
– صعوبات الأعمال التطوعية	٣٢
الفصل الثاني: نبذة تاريخية	**٣٥**
• المجتمع المدني في التاريخ الأوروبي	٣٧
– نشأة المجتمع المدني	٣٧
– المجتمع المدني في العصر الكلاسيكي	٣٨
– المجتمع المدني في العصر الصناعي	٣٩

المحتويات	رقم الصفحة
– مولد المجتمع المدني	٤١
• المجتمع المدني في التاريخ الحديث	٤٣
– النظرة السياسية للمجتمع المدني	٤٣
– النظرة التحديثية للمجتمع المدني	٤٥
• المجتمع المدني العالمي	٥١
الفصل الثالث: النظرة الإسلامية	**٥٥**
• دور المنظمات الأهلية والمجتمع المدني والأعمال التطوعية من فجر الإسلام حتى اليوم	٥٧
– الحكم التكليفي والمجتمع المدني	٥٨
• رؤية إسلامية للمجتمع المدني ومسؤولياته	٦٢
– مقومات مفهوم المجتمع المدني	٦٣
– الأسس الإسلامية للعمل المدني	٦٤
– العلاقة بين العمل الأهلي والدولة في الخبرة الحضارية للأمة الإسلامية	٦٦
• معانٍ إسلامية	٦٨
– تنظيم المجتمع الأهلي	٦٨
– السمات الرئيسة لتنظيمات المجتمع الأهلي في الخبرة الإسلامية	٧٠
– وظائف وأدوار مؤسسات المجتمع الأهلي في الخبرة الإسلامية	٧٣
• الانتماء والتطوع ومفهوم الأمة الإسلامية	٧٦
– مفهوم التطوع	٧٦
– الوقف ومنظومة التطوع	٧٦
– منظومة العمل التطوعي	٧٧
الفصل الرابع: المجتمع المدني في التركيبة العربية	**٨١**
• غياب المجتمع المدني	٨٣
– القومية	٨٣
– القطرية	٨٦
– المركزية	٨٧
• القطاع العام والخصخصة	٩٤

المحتويات	رقم الصفحة
• السلطة والنظم الحكومية	٩٥
• معوقات ومخاوف	٩٧
• روح المبادرة والريادة	٩٨
الفصل الخامس: دور المجتمع المدني في الدول المختلفة	**٩٩**
• الأمم المتحدة	١٠١
– البنك الدولي	١٠١
– المشروعات التي يدعمها البنك الدولي وتشارك فيها منظمات المجتمع المدني	١٠٧
• الدول الصناعية	١٠٧
– الولايات المتحدة الأمريكية	١٠٧
• الدول العربية	١٠٩
– وثيقة الإسكندرية	١٠٩
– مصر	١١١
– منطقة الخليج العربي	١١٢
– المملكة العربية السعودية	١١٥
– الأردن	١١٨
– المغرب	١٢٢
– السودان	١٢٦
الفصل السادس: خصائص المنظمات المدنية	**١٢٩**
• علاقة المنظمات المدنية بالمجتمع	١٣١
• نموذج للمنظمات المدنية	١٣٥
• سلبيات المنظمات المدنية	١٤٠
– الدعم الخارجي	١٤٠
– الدعم الداخلي	١٤١
• إنجازات المنظمات المدنية	١٤١
المراجع	**١٤٣**

الجـــــداول	رقم الصفحة
جدول (١). أبعاد وعناصر إنشاء المنظمات، العنصر الأول: الكفاءة مقابل الفاعلية، والدوام مقابل الوقتية.	١٣٦
جدول (٢). أبعاد وعناصر إنشاء المنظمات، العنصر الثاني: التوجيه وفق المهام مقابل التوجيه وفق الناس، والرسمية مقابل التوجيه الرمزي.	١٣٦
جدول (٣). أبعاد وعناصر إنشاء المنظمات، العنصر الثالث: وحدة البناء مقابل الشيوع، والتكوين المنحدر مقابل التكوين المستوي.	١٣٧
جدول (٤). أبعاد وعناصر إنشاء المنظمات، العنصر الرابع: تبني المضمون مقابل تنمية الهوية، الاتجاه الخارجي مقابل الاتجاه الداخلي.	١٣٧

الأشـــكـــــال	رقم الصفحة
شكل (١). سريان الإنفاق من منح الولايات المتحدة الأمريكية للصحة في دولة نامية.	٩
شكل (٢). سريان الأموال من الجهة المانحة إلى المنظمات واستنزاف العقول في الداخل.	١٠

المقدمة

الحديث عن المنظمات الأهلية والمجتمع المدني والمبادرات المدنية التطوعية، يثير عدة التباسات في التعريف، هي موضع نقاش حاد بين المثقفين خاصة المثقفين العرب، فمنهم من يزج بالأحزاب السياسية ضمن تلك المنظومة، ومنهم من يضع تحت لوائها مراكز الفكر الممولة إما من الحكومة أو من جهات خارجية؛ والبعض الآخر يدرج المجتمع المدني تحت لواء القوى المعارضة للنظام الحاكم. والالتباس في بعض الأحوال ناجم عن رواسب الأفكار الدخيلة، والاختلاط بين التعريفات المستوردة وفق مصادر استيرادها.

والنظم الشمولية، مثل النظم الشيوعية وبعض النظم الاشتراكية تتبنى مبدأ أن كل الشؤون الاجتماعية بما في ذلك المبادرات التطوعية تخضع للحكومة المركزية، وأن الذي يرعى المجتمع المدني هو الدولة؛ أو بمعنى مثالي أو بمنطق نظري بحت هو أن المجتمع المدني أو الجمهور بما في ذلك التجمعات الأهلية والمبادرات التطوعية هو الدولة التي تمثل الجماهير. كما تعتبر أن أي منظمات خارجة عن هذا المفهوم هي مناهضة للنظام الشمولي ومناوئة للدولة.

والمجتمع المدني، في بعض المفاهيم العلمانية، هو المنظمات المدنية التي لا تتبع الحكومة، والبعيدة عن سيطرة السلطة الدينية.

وفي التعريف الأمريكي تشمل المنظمات الأهلية والمجتمع المدني كل المبادرات المدنية التطوعية بما في ذلك تجمع أهل منطقة أو حي تحت لواء ما يسمى بتجمع الجيران للتعاون على أداء ما يهم منطقتهم من مراقبة الأمن إلى تنظيم الأنشطة لأطفالهم، بما في ذلك المنظمات الخاصة بالرقابة على القطاع التجاري الخاص والتي تحمي المستهلك، وكذلك الجمعيات التي ترعى شؤون الطفل والمرأة وذوي الحاجات الخاصة . . إلخ. وعموماً فالمنظمات الأهلية هي المنظمات غير الربحية التي يكونها الأهالي والتي ترعى شؤون المواطن في الأمور البعيدة عن المنظومة السياسية، وإن كانت تدخل مع تلك المنظومة في خلاف أو تآلف وفق القضية التي تتكفل بها.

أما منظمة الأمم المتحدة فتعرف المجتمع المدني على أنه يتكون من المنظمات غير الحكومية، والجمعيات الدينية والروحية، والنقابات العمالية، ومجموعات السكان الأصليين، والمنظمات الخيرية، ومنظمات المجتمعات المحلية، ومؤسسات القطاع الخاص الخيرية[١-٣].

وتعريف المنظمات الأهلية والمجتمع المدني على أنها محصورة في المنظمات غير الحكومية ذات الصفة الرسمية انتشر خاصة في مجالات التنمية المستدامة، وفي شؤون البيئة والاقتصاد[٤-٩]. إلا أن توسعة النطاق ليشمل المؤسسات غير الربحية يضفي على المجتمع المدني صفة أشمل في أنشطتها[١٠-١٣] وحتى يمتد المجتمع المدني عبر الحدود الوطنية أضيفت على التعريفات صفات أكثر اتساعاً[١٤-١٨]. وما زال النقاش دائراً في الشرق والغرب حول ما يسمى بالمجتمع المدني.

وكثيراً ما يستخدم تعبير المنظمات الأهلية للإشارة بصورة محدودة إلى المنظمات غير الحكومية Non-governmental Organization (NGO) التي تتألف من جماعات أو تنشأ في صورة جمعيات لا ربحية تعمل خارج نظام المؤسسات السياسية وهي تتناول أموراً وقضايا خاصة بأعضائها عن طريق مجموعات الضغط (اللوبي)، والاستمالة والإقناع، أو عن طريق العمل المباشر. ولكن المنظمات غير الحكومية تتضمن العديد من المنظمات المختلفة في مقاصدها وأنشطتها. وفي مجال التنمية يتراوح حجمها من منظمات ضخمة للأعمال الخيرية تنطلق من الدول الشمالية والغربية مثل كير (CARE) وورلد فيزن (World Vision) وأوكسفام (Oxfam) إلى مجموعات بسيطة في دول الجنوب والشرق يقتصر مجال عملها على المجتمع الصغير التي تقوم فيه وتتضمن معونة الناس على مساعدة أنفسهم. كما أنها تتضمن مؤسسات بحوث، وجمعيات مهنية، ومجموعات تشتغل بمجموعات الضغط (اللوبي) لقضايا معينة محدودة.

ويعرف البنك الدولي المنظمات غير الحكومية على أنها منظمات خاصة تقوم بأنشطة لإغاثة البائس، أو لرعاية مصالح الفقير، أو لحماية البيئة، أو لتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، أو لتعمل في مجالات تنمية المجتمع[١٩].

إلا أن الاستخدام الشائع لتعبير المنظمات غير الحكومية يشمل نطاقاً واسعاً من المنظمات اللاربحية المستقلة عن الحكومة. وعادة ما يطلق تعبير المنظمات غير الحكومية على مجموعات اجتماعية أو ثقافية أو حقوقية أو قائمة للدفاع عن البيئة، لها أهداف غير تجارية في العادة. وتقليدياً تؤسس المنظمات غير الحكومية على أساس قيم معينة، ولهذا فهي تعتمد كلية أو بدرجة كبيرة على التبرعات وخدمات المتطوعين، وقد تتلقى المنظمات غير الحكومية ولو جزءاً من دعمها من مصادر خاصة[٢٠-٢١].

وعلى الرغم من أن قطاع المنظمات غير الحكومية تحول بسرعة إلى قطاع مهني عبر العقدين الماضيين، إلا أن التطوع والعمل من أجل خير الآخرين ما زال من أهم شمائله. وهناك الآلاف من المنظمات غير الحكومية التي تعمل على المستويات المحلية والإقليمية والدولية دون أن يكون لها ارتباط بأي حكومة حيث تنتشر بسرعة مذهلة حول العالم. وقد بدأت في اكتساب نفوذ على المستوى المحلي في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وفي المجالات الدولية منذ أن حاز بعضها دوراً غير رسمي في الأمم المتحدة، وحيث تغطي اهتماماتها مجالاً عريضاً من القضايا مثل البيئة والتنمية البشرية وحقوق المرأة، وحقوق الطفل . . إلخ[٢٢-٢٦].

ويمكن تقسيم المنظمات غير الحكومية إلى فصيلين:

- منظمات غير حكومية عاملة: هدفها الرئيس هو تصميم وتنفيذ مشاريع تتعلق بالتنمية، وتعمل على مستوى المجتمع المحلي والإقليمي والوطني والدولي.
- منظمات غير حكومية مدافعة: هدفها الأول هو الدفاع عن قضية معينة، حيث

تكلف أعضاءها للترويج إلى أفكار معينة، والتأثير على السياسات والممارسات الخاصة بالقضية التي تتبناها، مثل منظمة الدفاع عن المستهلك.

وقد قام البنك الدولي بتقسيم المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال التنمية إلى ثلاث فرق[١٩]:

- منظمات محلية (Community-based Organizations (CBOs: وهي منظمات غير حكومية تخدم شريحة صغيرة من الناس في منطقة جغرافية محدودة.
- منظمات وطنية: وهي منظمات غير حكومية تعمل على مستوى الدولة.
- منظمات عالمية: وهي منظمات غير حكومية عادة ما توجد في الدول الكبرى وتقوم بعمليات في دولة نامية أو أكثر.

وقد كانت معاملات البنك الدولي في العقد السابع والثامن من القرن الماضي تقتصر على التعامل مع منظمات غير حكومية عالمية، إلا أن ذلك الاتجاه أخذ وجهة عكسية، حيث تضمنت شراكة البنك مع المنظمات غير الحكومية: ٤٠٪ مع منظمات محلية، و٥٠٪ مع منظمات وطنية، و ١٠٪ مع منظمات عالمية؛ عام ١٩٩٤م[١٩].

والمنظمات غير الحكومية المحلية، تختلف عن سائر المنظمات غير الحكومية التي تؤسس لخدمة الآخرين وتقوم بدور الوساطة بين أصحاب المصالح وأصحاب القرار، والتي عادة ما يشار إليها بأنها منظمات شعبية أو منظمات نابتة من جذور العشب (Grassroots) حيث أنها مؤسسات تتكون من أعضاء وينشئها مجموعة من أصحاب المصالح المشتركة لخدمة مصالحهم؛ مثل جمعيات الشباب، وجمعيات المزارعين، والجمعيات التعاونية، والجمعيات النسوية.

وفي مضمون الأنشطة المدعومة من البنك الدولي، عادة ما يجري التعاقد مع منظمات غير حكومية عالمية أو وطنية لتقديم خدمات أو تصميم مشاريع أو القيام

ببحوث، بينما المنظمات غير الحكومية المحلية هي التي تتلقى المنتجات والخدمات. وفي المشاريع التي تقتضي المساهمة في التنمية، تقوم المنظمات المحلية بدور رئيس في وضع الإطار المؤسسي لمساهمة المستفيدين من الخدمات؛ حيث يمكن على سبيل المثال استشارة تلك المنظمات خلال تصميم مشاريع التنمية للتأكد من أن أهداف المشروع تعكس حاجيات المنتفعين، أو القيام بتنفيذ مكونات المشروع على مستوى المجتمع المحلي، أو الحصول على دعم لتصميم وتنفيذ بعض المشاريع الفرعية. وهناك الكثير من المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية تعمل بالشراكة مع المنظمات غير الحكومية المحلية، إما بتزويدها بمصادر التنمية التي يخصصها البنك الدولي أو بتزويدها بالخدمات أو المساعدات الفنية، حيث أن تلك المنظمات تقوم بدور الوساطة بين المنظمات غير الحكومية المحلية والبنك الدولي والحكومة[١٩].

وفي مجال المنظمات غير الحكومية هناك العديد من المسميات تستخدم للتمييز بين أنواع تلك المنظمات[٢٧]:

- منظمات غير حكومية عالمية أو دولية (INGO) مثل (Mercy Corps).
- منظمات غير حكومية كبرى أو مشاركة في ميدان الأعمال (BINGO).
- منظمات غير حكومية تجارية (CONGO)، تقوم مؤسسات تجارية بإنشائها.
- منظمات غير حكومية دينية (RINGO) مثل هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية.
- منظمات غير حكومية لحماية البيئة (ENGO) مثل (Global 2000).
- منظمات غير حكومية تديرها الحكومة (GONGO): بعض الحكومات تنشئ منظمات غير حكومية (في الظاهر) للتأهيل للحصول على معونات خارجية.
- منظمات غير حكومية شبه مستقلة (QUANGO) مثل المنظمة العالمية للمعايير "الأيزو" International Organization for Standardization (ISO) واتحاد الشبكة العنكبوتية العالمية World Wide Web Consortium (W3C)؛ وهذه المنظمات ليست في واقع الأمر منظمات غير حكومية، إذ أنها مكونة من دول أعضاء،

فعلى سبيل المثال يقوم مجلس إدارة منظمة الأيزو بتحديد صلاحية الهيئة الممثلة لكل دولة، وقد تكون تلك الهيئة غير حكومية، فالولايات المتحدة ممثلة بالمؤسسة الأمريكية الوطنية للمعايير American National Standards Institute (ANSI) وهي مؤسسة مستقلة عن الحكومة إلا أن بعض الدول تمثلها هيئات حكومية كما هو الحال في الدول الأوروبية.

- منظمات غير حكومية للتبرعات والعطاءات (DONGO)، مهمتها تحويل مصاريف البنية التحتية والإدارة إلى خارج المنظمة.

ولما كان تعبير المنظمات غير الحكومية فسيح في دلالته حيث يشمل كل ما هو غير حكومي، فإن بعض المؤسسات غير الحكومية مثل المنظمات التطوعية أو التنموية تفضل أن يطلق عليها منظمة التطوع الخاص Private Voluntary Organization (PVO) أو منظمة التنمية الخاصة Private Development Organization (PDO).

وفي الواقع أن قيام بعض الحكومات بإنشاء منظمات غير حكومية ودفع سياستها سواء بهدف الاستفادة من المنح المقدمة إلى تلك المنظمات أو لتنفيذ أجندة سياسية معينة وانتشار تلك الممارسات حديثاً، أحاط أهداف الكثير من المنظمات غير الحكومية بالغموض وأفقدها مصداقيتها في أعين المواطنين في كثير من الدول. وقد تفاقمت الأمور بقيام بعض شركات الأعمال والمؤسسات التجارية بتبني بعض تلك المنظمات. بل إن كثيراً من المنظمات الوطنية غير الحكومية تدعمها جهات أجنبية، بعضها بصورة مباشرة وواضحة وبعضها بصورة مستترة لا يفصح أي من الطرفين عنها.

وحقيقة الأمر أن سياسة أي من المنظمات غير الحكومية تتبع سياسات وأهداف الجهة الداعمة لها بصرف النظر عن الأهداف المعلنة أو الغرض الذي أنشئت من أجله المنظمة. وربما أمكن الاستثناء من ذلك المنظمات القائمة على دعم من أعضائها دون تلقي المنح الحكومية أو الخارجية، غير أن الذي يسير الأمور في تلك المنظمات

هم الشخصيات صاحبة النفوذ الأكبر في المنظمة، حيث يقومون بوضع سياستها وتوجيهها وفق مصالحهم أحياناً بصرف النظر عن طبيعة المنظمة. بل إن بعض المنظمات تنشأ بهدف الاستفادة من المنح المتاحة، وتشكل سياستها وأهدافها بصورة تؤهلها للحصول على تلك المنح.

شكل (١) يبين كيفية التصرف في أموال منح المساعدات الأمريكية لدولة نامية في مجال الصحة حيث سمك الأسهم وحجمها يمثل القيمة النسبية للمصروفات، مما يوضح أن غالبية الأموال تصرف على المنظمات مقارنة بالمصاريف على المقاصد الإصلاحية للمنظمة. وشكل (٢) يوضح كلاً من سريان المال من جهة مانحة وتوزيعها على المنظمات وعلى الأعمال المتصلة بالصحة كما يوضح النزوح الداخلي للكفاءات.

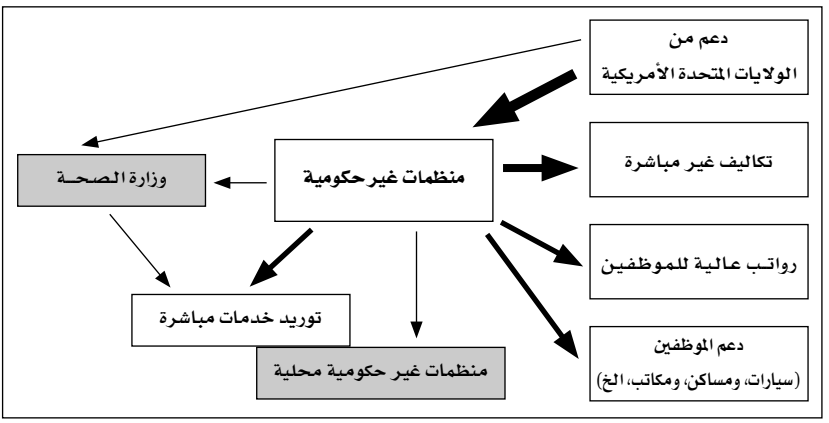

شكل (١)
سريان الإنفاق من منح الولايات المتحدة الأمريكية للصحة في دولة نامية

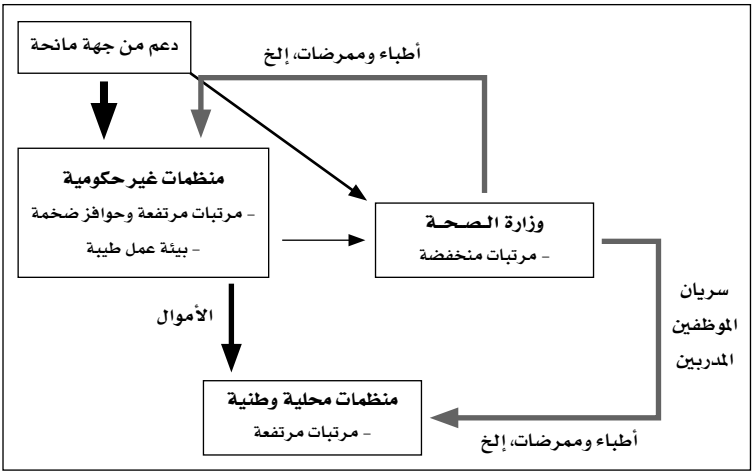

شكل (٢)
سريان الأموال من الجهة المانحة إلى المنظمات واستنزاف العقول في الداخل

من الأمثلة للمنح والقروض الموجهة فرص تمويل مشاريع دعم المجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط من خلال برنامج الإصلاح، وفق مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط "ميبي" Middle East Partnership Initiative (MEPI) الذي تقوم به وزارة الخارجية الأمريكية حيث يقدم البرنامج (١٥) منحة سنوياً تتراوح قيمتها بين ٥٠ ألف و ٢٥٠ ألف دولار أمريكي.

واعتباراً للخصوصيات التاريخية، والثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية لكل الدول. يعمل برنامج "ميبي" على مساعدة المجموعات المدنية التي تحرص على دعم مواطنيها في المجالات التالية ذات الأولوية[٢٨]:

- التمتع بالحريات التي نص وحافظ عليها القانون.
- اللجوء إلى مصادر متعددة للاعلام.
- المشاركة في انتخابات حرة ونزيهة.
- المساهمة كمواطنين فعالين داخل المؤسسات الحكومية.
- تمكين المرأة من المشاركة الفعالة في المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية.

ولدعم الجهود الحالية، تتمثل أولويات برنامج "ميبي" في مساندة التحالفات، والمبادرات الجهوية، والبرامج الخاصة بدول وبقطاعات لم تتمتع باستثمارات كافية. ويمثل هذا المشروع بادرة تمويل جديدة للبرنامج لا تركز على مجالات أخرى، كبرامج التدريب ودعم المؤسسات أو برامج التكوين المدني، وورش التعليم في المجال القانوني، بل بالعكس فإن البرنامج موجه بالأساس إلى:

- المؤسسات الموجودة بالمنطقة التي تعمل على تقييم برامج الإصلاح ومتابعتها من خلال الدراسات والبحوث التحليلية لدعم شبكات المجتمع المدني الحديثة العهد، كالشبكات الموجودة على الانترنت وغيرها.
- إنشاء مراكز (مكاتب معلومات) مفتوحة للعموم وموجهة لبرامج الإصلاح.
- إنشاء صندوق قانوني لدعم البحوث الموجهة للدفاع عن الحريات.تنشيط شبكات المتطوعين في مجال برامج الإصلاح.
- استعمال المؤسسات الإعلامية المحلية لدعم الإصلاح.

وعموماً، تعتبر المنظمات غير الحكومية جزءاً صغيراً من المجتمع المدني الذي يشمل ألواناً متعددة من المنظمات التطوعية والمدنية والاجتماعية، والتي تكون أسس المجتمع مقارنة بالسلطات التشريعية والإدارية والقضائية التي تدعمها الحكومة. تلك المنظمات غير الحكومية تزود الناس من كل شرائح المجتمع على اختلاف أعمارهم ومشاربهم بمجال لتحقيق تطلعاتهم ومنبر للتعبير عن وجهات نظرهم وجلب الاهتمام لمشاكل المجتمع؛ ومجال لتجمع أولئك الذين تجمع بينهم قناعات معينة بأخذ خطوات عملية لتحقيق أهداف مشتركة، من خلال أعمال التطوع، أو المزايدات الجماعية، أو المحادثات والحوار، أو أعمال الخير. ورغم أن منظمات المجتمع المدني قد تصطدم مع السلطات الإدارية أحياناً فإن تأثيرها ملموس عبر التاريخ على المجتمع والدين والتعليم وسياسات الحكومة بل والتوجهات العالمية[٢٩-٣١].

وقد ظهر قطاع المجتمع المدني؛ وفق تعريف الأمم المتحدة، كقوة رئيسة في عملية التنمية الدولية خلال العشرين عاماً الماضية. وقد كان هناك توسع مذهل في نطاق وحجم وقدرة المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم، حيث كان مدعوماً باتساع نطاق نظم الحكم الديموقراطية والعولمة. فعلى سبيل المثال، أوردت التقارير أن عدد المنظمات غير الحكومية قد زاد من ٦,٠٠٠ منظمة في عام ١٩٩٠م إلى ٢٦,٠٠٠ منظمة في عام ١٩٩٩م. كما أصبح لمنظمات المجتمع المدني دور بارز في تقديم المساعدات الإنمائية على مستوى العالم؛ كما أشار تقرير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى تقديم مساعدات تقدر بحوالي ١٢ مليار دولار أمريكي على الأقل من تدفقات المساعدات الدولية في عام ٢٠٠٣م عن طريق منظمات المجتمع المدني[١].

وفي عام ١٩٣٩م كان عدد المنظمات غير الحكومية العالمية ٧٠٠ منظمة[٣٢]، ووصل العدد في عام ١٩٩٣م إلى ١,٥٠٠ منظمة[٣٣-٣٤]، ووفق تقرير للولايات المتحدة عن السلطة العالمية وصل العدد إلى ٢٩,٠٠٠ عام ١٩٩٥م[٣٥-٣٧]. وفي الولايات المتحدة الأمريكية وصل عدد المنظمات غير الحكومية الوطنية إلى مليونين، كلها أنشئت في العقود الثلاثة الماضية، وفي روسيا ٦٥,٠٠٠، وفي الهند مليونين[٣٨]، وفي مولدوفا وصل العدد إلى ٣,٢٠٠ منها ٣٠٠ أو حوالى ٩٪ خاصة بالبيئة[٣٩]، وفي كينيا ٢٤٠ حيث تتكون المنظمات غير الحكومية الوطنية بمعدل ١٢ يومياً[٣٦]. هذا إلى جانب إنتعاش المجتمع المدني في دول أمريكا اللاتينية[٤٠]، والدول العربية[٤١-٤٢].

وقد ظهر تأثير منظمات المجتمع المدني في تشكيل السياسات العامة العالمية خلال العقدين الماضيين. ويتضح هذا النشاط جلياً عن طريق الحملات الدعائية الناجحة التي تشمل قضايا معينة مثل حظر زرع الألغام الأرضية، وإلغاء الديون، وحماية البيئة، وحقوق الإنسان[٤٣]، والتي نجحت في استقطاب آلاف المؤيدين في شتى أنحاء المعمورة. وقد كان المنتدى الاجتماعي العالمي الذي عقد في بورتو اليجري، بالبرازيل في يناير من عام ٢٠٠٥م، والذي حضره ١٥٠,٠٠٠ مشارك وأكثر من ألف منظمة غير حكومية بغرض

مناقشة وطرح بدائل منصفة وقابلة للاستمرار لنماذج العولمة الاقتصادية الحالية، إشارة حديثة على مدى الحيوية التي تتمتع بها منظمات المجتمع المدني العالمية[٤٤-٤٥].

أما التعريف الذي تبناه هذا الإصدار لمفهوم المنظمات الأهلية والمجتمع المدني فهو تعريف أشمل يتضمن كل المبادرات المدنية التطوعية، ذلك لأنه يستمد معناه من الروح العربية الإسلامية بينما يتضمن خير ما في التعريفات الأخرى من جوانب تلائم التقاليد والأعراف العربية والهدي الإسلامي. وبهذا فالمجتمع المدني يشمل المنظمات الأهلية المسجلة والتي لا تأخذ صفة قانونية محددة؛ إلى جانب التجمعات المدنية التي تتضمن تنظيمات صغيرة مثل مجلس كبار العائلة وتنظيمات أكبر مثل مجلس الحي أو منظمات مهنية أو شبابية أو خيرية أو تطوعية . . إلخ. وهذا التعريف يلائم روح الإسلام الحنيف؛ وفق قاعدتين أساسيتين: أولاهما أن المسلم – كلبنة من لبنات المجتمع المدني – مكلف بالمبادرة التطوعية التي تتجلى في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والنصح لعامة الناس وخاصتهم، سواء أكان عضواً في منظمة أهلية أم لا؛ والقاعدة الثانية هي قوله تبارك وتعالى ﴿.. وَتَعَاوَنُواْ عَلَى الْبرِّ وَالتَّقْوَى ..﴾ [المائدة: الآية: ٢].

قال الله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم مِّنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ (آل عمران: الآية: ١١٠). وقال تعالى ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُوْلَـئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: الآية: ١٠٤].

وفي هذا الاصدار عرض لأحوال المنظمات الأهلية والمجتمع المدني والمبادرات المدنية التطوعية، حتى يمكن التوصل لبعض التوصيات الخاصة بتنشيط وصحوة المنظمات المدنية وإحياء روح العمل التطوعي في المملكة العربية السعودية.

الفصل الأول

خلفيات

- تطور المنظمات الأهلية
- دور المجتمع المدني
- المنظمات غير الحكومية
- تأثير الأعمال التطوعية

تطور المنظمات الأهلية

بمراجعة تطور دور المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والعمل التطوعي في مجالات الحياة المختلفة في الوقت الحاضر، سواء على المستوى الوطني أو العالمي، وخاصة في العالم العربي يمكن القول بأن هناك بعض المجتمعات المحرومة من الدور الحيوي الذي يلعبه المجتمع المدني سواء في تكوين المنظمات الأهلية أو غير الحكومية أو في الأعمال التطوعية، وكان ذلك من تداعيات موجة الحركات الوطنية التي جرفت غالبية الدول العربية في منتصف القرن العشرين، هذا بينما ازدهرت منظمات المجتمع المدني وأعمال التطوع في الدول الصناعية، حيث كان من تداعيات ذلك الازدهار تحرك قاعدة جماهيرية هائلة ساهمت بشكل فعال في حماية البيئة، والموارد الطبيعية، وصيانة الحقوق المدنية للمغلوبين على أمرهم، والتأمين الاجتماعي لمن ليس لهم تمثيل في المجال السياسي والإداري. وبالمقارنة فإن مثيل تلك المنظمات في الكثير من الدول النامية خضعت لسيطرة صناع السياسة أو لوكالات الدعم الأجنبية التي نجحت في وضع أجندتها.

ولقد شهدت السنوات الأخيرة طفرة عارمة من الاهتمام المتزايد على المستوى العالمي في المجال الفسيح لأنشطة المؤسسات الاجتماعية التي تعمل خارج محدودية السوق التنافسي الساعي جاهداً إلى الربح بأي ثمن، وبيروقراطية الحكومة المنشغلة بالشؤون الإدارية اليومية والمصالح المتشعبة للدولة. تلك المؤسسات التي تحمل لافتات متباينة من لا ربحية، وتطوعية، ومجتمع مدني، والتي تسمى أحياناً بالقطاع الثالث أو القطاع المستقل تتضمن قائمة طويلة مختلفة الأجهات، من مستشفيات ومصحات، وجامعات، ونوادي اجتماعية ومنتديات رياضية وثقافية، ومنظمات مهنية، ومراكز رعاية الأطفال، ومجموعات حماية البيئة، ووكالات الاستشارات الأسرية، ومراكز التدريب على الأعمال المختلفة، ومنظمات حقوق الإنسان، والكثير إلى جانب كل ذلك. ورغم تنوع تلك المؤسسات وتباين أنشطتها فإن لها سمات عامة تجمعها، خاصة كونها[٤٦]:

- منظمات: أي أن لها وجود مؤسسي وهيكل تنظيمي.
- خاصة: أي أن لها كياناً خاصاً منفصلاً عن الدولة.
- لا توزع أرباحاً: أي أنها لا تعود بأرباح على القائمين على إدارتها أو على مجموعة تمتلكها.
- ذاتية الإدارة: أي أنها تتحكم في كل شؤونها.
- تطوعية: العضوية غير مطلوبة قانونياً، وتجتذب بعض الألوان من المساهمة التطوعية بالمال أو الوقت.

ولقد اجتذبت تلك المنظمات الاهتمام مؤخراً نتيجة نكبة حكومية بدأت منذ حقبة من الزمن ثم تراكمت وتزايدت حتى انتشرت مع الوقت على نطاق واسع، واستشرت في جميع أنحاء العالم؛ تلك النكبة تجلت في استدراك السياسات التقليدية للرعاية الاجتماعية للمواطنين في كثير من الدول المتقدمة في الشمال، وفي الإحباط الذي حل نتيجة بطء التنمية التي تقوم عليها الحكومات في أجزاء كبيرة من الدول النامية في الجنوب، وفي انهيار تجربة الاشتراكية في وسط وشرق أوروبا، وفي المخاوف من التدهور السريع والمتواصل للبيئة الذي يهدد صحة البشر وأمانهم في كل أنحاء المعمورة. بالإضافة إلى الحفز على دعم سياسات اقتصادية تخضع للسوق كان للشكوك المحيطة بقدرات الحكومات دورٌ في جلب الأنظار إلى منظمات المجتمع المدني التي تعمل في المجتمعات عبر العالم والاعتماد عليها في إصلاح الأوضاع.

ومما يزيد الاهتمام المتزايد بتلك المنظمات النمو منقطع النظير في تعدادها، ففي الواقع أن هناك ثورة عالمية تضامنية تبدو طلائعها في الأفق، بشائرها طوفان من الأنشطة التطوعية الخاصة المنظمة في كل ركن من أركان العالم. تلك الثورة ساهمت في إيقاد فتيلها الشكوك المتنامية في قدرة الدولة بمفردها على مواجهة تحديات الرخاء الاجتماعي وقضايا التنمية والبيئة التي تواجه الأمم اليوم. كما أن النمو المشهود في منظمات المجتمع المدني يعززه من جانب آخر ثورة الاتصالات عبر العقدين

الماضيين، إلى جانب التوسع المفاجئ في عناصر الطبقة الوسطى المتعلمة التي ضاقت بغياب القدرة على التعبير السياسي والاقتصادي الذي تواجهه في الكثير من المواقع.

وأخيراً، فقد طفا على السطح حديثاً عنصر زاد من الاهتمام بمنظمات المجتمع المدني، ذلك هو التشكك فيما يسمى بالإجماع الليبرالي المستحدث Neo-liberal Consensus أو ما يسمى بإجماع واشنطن الذي وجه السياسة الاقتصادية العالمية خلال العقدين الماضيين[٤٧]، والذي أجمع على أن المشاكل التي تواجه المجتمعات النامية والمتقدمة في الوقت الحاضر يمكن التغلب عليها بفاعلية من خلال الإسراع في تشجيع الأسواق الخاصة وفسح السبل أمامها[٤٦].

دور المجتمع المدني

المجتمع المدني يشير إلى شمولية المنظمات التطوعية المدنية والاجتماعية والمؤسسات التي تكون قاعدة المجتمع الفعال على نقيض منشآت الدولة التي تدعمها القوة – بصرف النظر عن النظام السياسي الذي تقوم عليه الدولة[٤٨]. ويرجع التعبير إلى الفيلسوف الألماني "هيجل" الذي استخدمه في كتاباته عن عناصر فلسفة اليمين[٤٩-٥٣]؛ حيث اعتبر أن المجتمع المدني هو مسرح الصراع بين علاقات ما تصوره "هيجل" على أنه طرفي نقيض: المجتمع الكبير للدولة والمجتمع الجهرى للعائلة[٥٤]. وبصورة أوسع انشق التعبير إلى اليسار السياسي واليمين السياسي. فعلى اليسار يقوم المجتمع البرجوازي لكارل ماركس، وعلى اليمين كل نواحي المجتمع التي لا تتعلق بالدولة والتي تمتد من الاقتصاد الماركسي المتزمت؛ إلى الثقافة والمجتمع والسياسة[٥٥].

وفي الواقع أن هناك العديد من التعريفات للمجتمع المدني، من بينها تعريف عملي لمركز المجتمع المدني لمدرسة لندن للاقتصاد[٥٦]: يشير المجتمع المدني إلى مسرح للعمل الجماعي التلقائي حول مصالح وأهداف وقيم مشتركة. نظرياً، أوجه المجتمع المدني المؤسساتية متباينة تماماً عن أوجه الدولة والعائلة والسوق، إلا أن هذا التباين

مختلف في واقع الحال، حيث أن الحدود بين الدولة والمجتمع المدني والأسرة والسوق في العادة معقدة وضبابية وموضع تداول. فالمجتمع المدني يجمع عموماً منوعات من الأماكن واللاعبين والصور المؤسساتية التي تختلف في درجة رسميتها واستقلاليتها ونفوذها. والمجتمعات المدنية عادة ما تغص بمثل المنظمات الخيرية المسجلة، والمنظمات غير الحكومية للتنمية، والمنظمات القائمة على أساس عقائدي، والجمعيات المهنية، والإتحادات الحرفية، ومجموعات المساعدة الذاتية، والحركات الاجتماعية، وجمعيات الأعمال، والتحالفات، ومجموعات المدافعة.

المجتمع المدني والديموقراطية

ترجع جذور الرابطة بين المجتمع المدني والديموقراطية إلى الكتابات الليبرالية في القرن التاسع عشر[٥٦]، لكن الفكرة نشطت في القرن العشرين حيث أكدت الدراسات النظرية على أن دور المجتمع المدني في النظام الديموقراطي دور حيوي، حيث أن العنصر السياسي في منظمات المجتمع المدني يفسح المجال إلى وعي أفضل، ومواطنة أكثر دراية، لأنه يدفع بالمواطنين إلى اختيار أحسن في التصويت، ويهيب بهم للمشاركة السياسية، وأن يجعل الحكومة مسؤولة عن أفعالها[٥٧].

كذلك فإن المنظمات غير السياسية في المجتمع المدني لها دور فعال في الديموقراطية حيث أنها تؤسس رأس المال الاجتماعي والثقة والقيم المشتركة التي تنتقل تلقائياً إلى دائرة السياسة وتساعد على جمع شتات المجتمع، مسهلة بذلك إدراك التشابك بين المجتمع والمصالح الاجتماعية[٥٨].

وفي الجانب الآخر هناك من يشكك في ديموقراطية المجتمع المدني، حيث أن اللاعبين في المجتمع المدني يحظون بسلطة سياسية كبيرة دون أن ينتخبهم أحد أو يعينهم أحد[٥٩].

المجتمع المدني والعولمة

كل من الناشطين في المجتمع والمتصدين لهم، يستخدم تعبير المجتمع المدني في الوقت الحاضر ليشير إلى مصادر المقاومة لتداعيات العولمة في الحياة الاجتماعية ومجالاتها التي تحتاج إلى حماية من مغبات العولمة؛ هذا لأن العولمة استشرت وتفحلت عبر الحدود وتوغلت خلال كل الممتلكات[١٠]. غير أن هناك خلافاً محتدماً حول إدراج مؤسسات الأعمال والمؤسسات الأخرى التي تدعم العولمة ضمن المجتمع المدني[١١]. بيد أن هناك من يرى أن العولمة كظاهرة اجتماعية تبعث قيماً ليبرالية كلاسيكية ستؤدي إلى دور كبير للمجتمع المدني على حساب مؤسسات الدولة التي تستمد سلطتها من السياسة.

أمثلة لمؤسسات المجتمع المدني

منظمات ومؤسسات المجتمع المدني تشمل:

- المنظمات غير الحكومية.
- المنظمات التطوعية الخاصة.
- المنظمات الشعبية أو الجماهيرية.
- منظمات المجتمع المحلية.
- منظمات الوساطة لقطاع التطوع واللاربحية.
- مؤسسات المجتمع.
- برامج تنمية قيادة المجتمع.
- النوادي المدنية.
- الاتحادات المهنية.
- مجموعات الجنوسة والثقافة والدين.
- المؤسسات الخيرية.
- النوادي الاجتماعية والرياضية.

- التعاونيات.
- الإعـــلام.
- الـنــوادي.
- منظمات المجتمع.
- منظمات الأعمال.
- منظمات المستهلكين.
- مجموعات البيئة.
- الجمعيات المهنية.
- المنظمات الأكاديمية.
- المؤسسات السياسية.
- الميليشيات المدنية.
- المنظمات الدينية.
- المجموعات المدنية.

وسواء أكانت كل المنظمات المدرجة جزءاً من المجتمع المدني أم لا فهو أمر ما زال محل جدال إذ أن كلاً من تلك المنظمات من لحمة المجتمع المدني - كقوة - تناظر الجهاز السياسي والحربي. إلا أن البعض يرى أن من الممكن مجازياً وصف تلك المنظمات على أنها منظمات غير حكومية، إلا أن المؤسسات الناقدة للحكومة هي وحدها من صلب المجتمع المدني[١٢-١٣]. والحكم هنا هو أنه ليس كل مؤسسة منظمة موازنة للدولة، ففي الدول النامية يلقى المجتمع المدني قبولاً من المجموعات الداعمة لأنه يساعد في التأثير على سلوك الحكومة بصورة سلمية، غير أن المنظمات الصورية أو الزائفة التي تزعم أنها جزءً من المجتمع المدني إنما تنشأ بهدف الحصول على أموال التنمية.

المنظمات غير الحكومية

تطور المنظمات غير الحكومية

بدأ استخدام تعبير منظمة غير حكومية مع إنشاء هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٤٥م، حيث نصت لائحة الهيئة على الدور الاستشاري لمنظمات غير حكومية وغير منتمية لأي من الدول الأعضاء[١٤]. كما تم تعريف المنظمة العالمية غير الحكومية على أنها "منظمة عالمية لم تنشأ وفق معاهدة دولية". وفق القرار رقم ٢٨٨ الخاص بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي Economic and Social Council (ECOSOC) الصادر في ٢٧ فبراير ١٩٥٠م؛ وقد تم الاعتراف بالدور الحيوي للمنظمات غير الحكومية والمجموعات الكبرى في التنمية المستدامة في الباب ٢٣ من أجندة ٢١[١٥] التي أدت إلى تعديل العلاقات الاستشارية بين هيئة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية[١٦].

ولعل جمعية الصليب الأحمر والهلال الأحمر العالمية أكبر مجموعة إنسانية في العالم لمنظمات غير حكومية؛ ورغم أن جمعيات المواطنين التطوعية وجدت عبر التاريخ إلا أن المنظمات غير الحكومية الشبيهة لما هو قائم اليوم بدأت منذ قرنين، وكان أولها مجلس الصليب الأحمر العالمي الذي أنشئ عام ١٨٦٣م.

ولقد أعطت حركة العولمة في القرن العشرين أهمية كبرى للمنظمات غير الحكومية، حيث أن الكثير من القضايا القائمة يصعب حلها على نطاق وطني فقط، ثم إن المعاهدات الدولية مثل تلك التي تمخضت عنها منظمة التجارة العالمية ينظر إليها على أنها تركز على مصالح المؤسسات الرأسمالية، ولهذا كان في إنشاء المنظمات غير الحكومية محاولة للتوازن حيث ركزت المنظمات على القضايا الإنسانية والتنمية المستدامة[١٧].

ولقد تطورت المنظمات غير الحكومية عبر ثلاث مراحل شملت الأعمال التطوعية[١٤]:

- المرحلة الأولى: وفيها ركزت المنظمات غير الحكومية على أعمال الإغاثة والمعونة

الاجتماعية ووفرت خدماتها مباشرة للمنتفعين، مثل توزيع الطعام والملاجئ والخدمات الصحية، أي أن المنظمات غير الحكومية ترى حاجة ماسة فتستجيب لها فوراً.

- المرحلة الثانية: توجهت نحو تنمية محلية على نطاق ضيق وبجهود ذاتية حيث تقوم المنظمات غير الحكومية بتوجيه جهودها نحو بناء قدرات المجتمعات المحلية في الحصول على حاجياتها من خلال أعمال محلية دون الاستعانة بجهات خارجية.
- المرحلة الثالثة: موجهة إلى نظم التنمية المستدامة، حيث تحاول المنظمات غير الحكومية إدخال تغييرات في السياسات والمؤسسات على المستوى المحلي والوطني والدولي، حيث تتخلى عن دور التنفيذ وتلعب دور العامل المساعد، كما أنها تنتقل من العمل الإغاثي إلى أعمال التنمية.

أغراض المنظمات غير الحكومية

تؤسس المنظمات غير الحكومية لعدة أغراض، وعادة ما تكون تلك الأغراض موجهة لتحقيق أهداف سياسية أو اجتماعية لأعضائها؛ على سبيل المثال:

- تحسين أحوال البيئة الطبيعية.
- تشجيع الحرص على حقوق الإنسان.
- تحسين أحوال المحرومين.
- تمثيل أجندة شركة أو مؤسسة.

غير أن هناك عدداً كبيراً من تلك المنظمات تغطي أهدافها نطاقاً فسيحاً من المواقف السياسية والفلسفية. ولعل بعض الأهداف تتماشى مع أهداف بعض المدارس الخاصة والمنظمات الرياضية.

طرق ووسائل المنظمات غير الحكومية

الطرق التي تستخدمها المنظمات غير الحكومية في تحقيق أهدافها متباينة للغاية، فبينما يقوم بعضها بدور مجموعات الضغط (اللوبي)، يقوم البعض الآخر بفاعليات وتنفيذ برامج: فعلى سبيل المثال منظمة مثل أوكسفام التي تهتم بالتخفيف من حدة الفقر ربما تقوم بتوفير المعدات للمحتاجين وتزويدهم بالمهارات التي يتطلبونها للحصول على الطعام والمياه الصالحة للشرب.

ولعل أهم أقسام المنظمات غير الحكومية هو قسم الموارد البشرية، حيث يتحتم على تلك المنظمات الحصول على أكبر عدد من المتطوعين المؤمنين برسالة المنظمة.

يلي ذلك العلاقات العامة حيث يلزم كل المنظمات غير الحكومية حول العالم الحفاظ على علاقات صحية مع المجتمع لتحقيق مآربها ولتلبية حاجات الناس. كما أن على المنظمات خاصة تلك التي تشتغل بأعمال الخير القيام بحملات علاقات عامة محنكة لجمع التبرعات مع استخدام أساليب مجموعات الضغط (اللوبي) المجربة عندما تؤثر سياسة الضرائب على دخولها. علماً بأن القائمين بعمل مجموعات الضغط (اللوبي) والجماعات ذات المصالح الخاصة لهم وزن سياسي كبير حيث أن ما يقومون به من ضغوط يؤثر على القرارات السياسية والاجتماعية، خاصة لو استطاعوا حيازة دعم قاعدة كبيرة من المواطنين. ومثال للمنظمات الحكومية الناجحة في استخدام أساليب مجموعات الضغط (اللوبي) لتحقيق أهدافها، الإتحادات المهنية التي تذهب بعيداً في حملاتها لتحقيق غاياتها إلى حد الوعد بتأييد أو معارضة بعض القرارات السياسية ككتلة واحدة؛ كما أنها تخصص الأموال والأشخاص لحملاتها سواء كمنظمة مستقلة أو بالشراكة مع مجموعات ضغط أخرى.

إدارة المنظمات غير الحكومية

هناك أسلوبان متبعان في إدارة المنظمات غير الحكومية:

١. إدارة التنوع: هذا الأسلوب متبع في المنظمات التي تتعامل مع ثقافات مختلفة، وبالأخص المنظمات غير الحكومية المنشأة في الدول الشمالية والغربية التي تقوم بأنشطة في دول الجنوب والشرق حيث تحتدم القضايا الناجمة من التعامل عبر الثقافات. فبلا شك إن شخصاً من بلد غنية يواجه طرق عمل مختلفة تماماً عندما يصل إلى بلد ويهتم بتحسين الأوضاع فيه.

٢. إدارة المشاركة: هذا الأسلوب هو الدارج في غالبية المنظمات غير الحكومية، وهو مرتبط بصورة دقيقة مع فكرة المنظمة التعليمية، حيث كل المشاركين في المنظمة يعتبرون مصادر معرفة حرفية؛ ولهذا فلإنشاء المنظمة فإن على الأفراد المشاركين أن يملكوا القدرة على المشاركة في عملية اتخاذ القرارات إلى جانب حاجتهم للتعلم من التجارب.

ورغم وجود العديد من نماذج إدارة المنظمات اللاربحية إلا أن غالبيتها لا يأخذ في الاعتبار اختلاف مكونات تلك المنظمات، ولعل من النماذج الأكثر ملاءمة لواقع تلك المنظمات نموذجاً يتضمن الأوجه التالية[٦٨-٧١]:

- تصوراً شمولياً للمنظمة يؤكد العلاقة بين المنظمة وبيئتها، وتنوع الاتجاهات داخل وخارج المنظمة، وتعقيد المطالب المفروضة عليها. والنظرة الشمولية للمنظمات مطلوبة على وجه الخصوص في مجال اللاربحية، إذ أن المنظمات في الكثير من الأحوال تكون جزءاً من النظم الكبرى العامة والخاصة لتوصيل الخدمات. ففي تلك النظم التي تتضمن العديد من موازنات التشغيل كثيراً ما تكون المعلومات المتاحة للإدارة غير مكتملة، ومشوهة، وغير متساوقة مع التغيرات الطارئة عليها حديثاً.

- جانباً معيارياً للإدارة يتضمن النواحي الاقتصادية إلى جانب تقدير أهمية القيم وتأثير السياسات الجارية. ولهذا فبالإضافة إلى الإدارة في أجواء غير يقينية نتيجة غياب المعلومات الكاملة، فإن المنظمات قائمة على تصورات وإدراكات مختلفة إلى جانب تقييمات وتداعيات مختلفة لتقسيمات إدارية متباينة.
- جانب تطور استراتيجي يرى المنظمات كنظم متطورة تواجه قضايا وفرصاً طالما تضمنت مآزق أساسية في الإدارة. هذا الجانب ينظر إلى المنظمات اللاربحية كوحدات تتغير مع الوقت خلال تداولها للفرص والقيود التي تواجهها كجزء من منظومة اقتصادية سياسية كبيرة.
- جانباً تشغيلياً يتداول المهام اليومية للمنظمة مثل الإدارة اليومية والحسابات والعاملين وتوصيل الخدمات؛ وهذا الجانب الذي تهتم به أساليب الإدارة التقليدية للمنظمات اللاربحية.

العمل في المنظمات غير الحكومية

ليس كل العاملين في المنظمات غير الحكومية متطوعين، فهناك أعضاء عاملون فيها يتلقون رواتب عادة ما تكون أقل مما يتلقاه أقرانهم في وظائف مماثلة، ولا سيما في القطاع الخاص، غير أن كل العاملين بمثل تلك المنظمات بما في ذلك الذين يتلقون أجوراً ملتزمون غاية الالتزام بمبادئ المنظمة، وإن كان البعض يتطوع لدوافع أخرى إلى جانب ما تتحلى به طبيعة العمل في تلك المنظمات من فضائل الإيثار، وتفضيل مصالح الآخرين على المصالح الشخصية، حيث أن العمل في تلك المنظمات يعود بفوائد فورية عليهم بالإضافة إلى إفادة من يقدمون لهم الخدمات، بما في ذلك المهارة والخبرة والاتصالات المفيدة.

أما توظيف عاملين أجانب في الدول النامية فهو موضع خلاف، خاصة وأن أولئك الموظفين يعينون بتوصيات من المتبرعين الذين يفضلون تكليف موظفين من الدول الصناعية بإدارة المشاريع التي يدعمونها في البلاد النامية؛ غير أن الخبرة التي يملكها

هؤلاء المتطوعون أو الموظفون قد لا تعادل التكاليف العالية للأجانب، ثم إنهم ليست لهم جذور أو اتصالات في البلد المستضيف، كما أن الخبرات المحلية ينقص قدرها[٦٥].

وفي كل الأحوال يعتبر قطاع المنظمات غير الحكومية من القطاعات التي توفر فرص العمل المجزي للكثيرين؛ فعلى سبيل المثال، قامت منظمة كونسرن العالمية (CONCERN worldwide) وهي منظمة عالمية لمكافحة الفقر بتوظيف حوالى ١٧٤ مغترب بالإضافة إلى ٥,٠٠٠ موظف محلي في عشر دول نامية في أفريقيا وآسيا وهايتي عام ١٩٩٥م.

دعم المنظمات غير الحكومية

قد تصل الميزانيات السنوية للمنظمات غير الحكومية الكبرى إلى ملايين الدولارات، فعلى سبيل المثال بلغت ميزانية جمعية المتقاعدين الأمريكية American Association of Retired Persons (AARP) ٥٤٠ مليون دولار في عام ١٩٩٦م[٣٧] وقد أنفقت منظمة الرقابة على حقوق الإنسان (Human Rights Watch) أكثر من ٢١,٧ مليون دولار. والحصول على تمويل لميزانية بهذا الحجم يتطلب جهوداً مكثفة من المنظمات غير الحكومية. ومصادر التمويل الرئيسة للمنظمات غير الحكومية تشمل رسوم عضوية الأعضاء، مبيعات البضائع والخدمات، منح من مؤسسات عالمية وحكومات محلية، وتبرعات خاصة؛ وهناك عدة منح من الاتحاد الأوروبي متوفرة للمنظمات غير الحكومية.

ورغم أن المنظمات غير الحكومية تعتبر بطبيعة تكوينها هيئة مستقلة عن الحكومات فإن بعضها يعتمد أساساً على التمويل الحكومي، حيث أن ربع دخل "أوكسفام" مثلاً يزودها به كل من الحكومة البريطانية والاتحاد الأوروبي، كما أن منظمة "الإغاثة المسيحية" ومنظمة "ورلد فيزن" جمعتا بضائع تناهز قيمتها حوالي ٥٥ مليون دولار عام ١٩٩٨م من الحكومة الأمريكية، كما أن أطباء بلا حدود تتحصل على ٤٦٪ من دخلها من مصادر حكومية.

تأثير الأعمال التطوعية

نوعية الأعمال التطوعية

منذ قديم الزمان لجأت غالبية المجتمعات الصغيرة المستقرة حول العالم إلى الأعمال التطوعية كوسيلة تعاونية لمواجهة ما قد يطرأ عليها من ملمات أو كوارث وللدفاع عن كيانها، مثل إطفاء الحريق أو الإسعافات الأولية أو الحد من أعمال السرقة والعمل على استتباب الأمن في مناطق الجوار. كل ذلك دون حاجة لغطاء تنظيمي أو إدارة مؤسسية أو إشراف وإدارة تنفيذية. ومع اتساع رقعة المدن وزيادة كثافة السكان فيها وكثرة التنقل وتفكك الأواصر الأسرية والروابط الاجتماعية وتغلغل نفوذ الدولة في الحياة الاجتماعية تقلصت الأعمال التطوعية، وانحسرت أنشطة المتطوعين إلى القرى الصغيرة والأماكن المتطرفة قليلة السكان، التي لا تصلها خدمات الحكومة بسهولة. غير أن بعض التقاليد القديمة ما زالت تزاول في بعض الأحياء والمدن الصغيرة، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يقوم الجيران ببعض الأنشطة التطوعية مثل العمل على نظافة الشوارع، ورعاية بيوت المسافرين وحراسة المنطقة بصورة غير رسمية أو بصورة منظمة حيث يتطوع البعض للقيام بدور العسس أو الخفراء يجولون حول الحي في الليل للتأكد من سلامة الجيران.

ما تبقى من الأعمال التطوعية في المدن الصغيرة انخرط في إطار منظمات خاصة تقوم بتنسيق الأعمال التطوعية والإشراف عليها إلى جانب تدريب المتطوعين وتأهيلهم. فما زال في بعض مدن الولايات المتحدة الأمريكية فرق إطفاء حريق من المتطوعين، لكنهم يتلقون تدريباً مكثفاً كأي فرق مهنية أخرى. كذلك يتطوع بعض الأهالى لتكوين فرق للدفاع المدني. وقد كانت فرق الدفاع المدني التطوعية ضخمة ونشطة أثناء الحرب الباردة، ولكن دورها ما زال محسوساً عند حدوث نكبات أو وقوع كوارث طبيعية. ولعل أبرز الأنشطة التطوعية للنساء هي الرعاية الاجتماعية للمرضى والمسنين والمرضى الميئوس من شفائهم، غير أن دخول العوامل الربحية في مجال الصحة والاستشفاء وضع حداً لتلك الأنشطة في العديد من المناطق.

تأثير الأعمال التطوعية على المتطوعين

للأعمال التطوعية في المجتمع تأثير إيجابي على غالبية الناس حيث يتضمن ستة أوجه من النفع الشخصي للمتطوع: السعادة، والرضى بالحياة، والثقة بالنفس، والشعور بالتحكم في الحياة، والصحة البدنية، والخلو من الهم والحزن. وبدراسة بيانات من ٢,٦٨١ حالة[٧٢] تبين أن الناس الذين يملكون المصادر الشخصية المتميزة والصحة البدنية والعقلية الأفضل هم الذين يسعون إلى القيام بالخدمات الاجتماعية وهم أيضاً الذين تسعى منظمات المجتمع حثيثاً للحصول على خدماتهم؛ كما تبين أن العمل التطوعي يشحذ من تلك الأوجه الستة لنفع الشخص. وبالمقابل فإن الناس الذين يملكون هذه الخصائص الشخصية يسعون إلى استثمار ساعات أكثر في الخدمات التطوعية. وكما أن الأشخاص الأصحاء يبحثون عن فرص تطوع فإن المنظمات التطوعية تبحث عن الأشخاص الأصحاء[٧٣].

وهناك عقيدة شائعة هي أن الأعمال التطوعية تؤثر تأثيراً إيجابياً على حالة كبار السن. وقد أجريت دراسات عن دور الأعمال التطوعية في تحسين صحة كبار السن النفسية والبدنية؛ وعما إذا كانت الفوائد العائدة على كبار السن من الأعمال التطوعية تختلف عما يجنيه صغار السن من فوائد عند القيام بالأعمال التطوعية. حيث نجم عن الدراسات أن كبار السن يكتسبون نصيباً أوفر من السكينة والرضى بالحياة بمرور الوقت كنتيجة للساعات التي يقضونها في الأعمال التطوعية مقارنة بصغار السن. كما أن كبار السن الذين يقومون بأعمال تطوعية يحسون بتغير إيجابي في صحتهم أكثر مما يحس به صغار السن[٧٤]. ربما يكون لاختلاف طبيعة الأعمال التطوعية التي يقوم بها كبار السن وصغار السن تأثير على اختلاف درجة التأثير على كل منهما، غير أنه من الأرجح أن الاختلاف ناجم عن التباين في مضمون الظروف والملابسات التي يتطوع فيها الكبار والصغار وكذلك معنى التطوع لدى الفئتين. وربما

يكون لزاماً على الباحث في هذا المجال أن يأخذ في عين الاعتبار درجة الالتزام عند التطوع دون التوقف عند دور المتطوع.

كما تطرقت دراسة أخرى عن تأثيرات الأعمال التطوعية على أحوال كبار السن إلى تأثير درجة الانصراف إلى الأعمال التطوعية، والتأثيرات الخارجية من عوامل اجتماعية وكثافة السكان، والتأثيرات الناجمة عن طبيعة الخبرة التطوعية[٧٥]. ووضحت الدراسة أن كبار السن الذين يتطوعون ويبذلون ساعات أكثر في الأعمال التطوعية يحسون بدرجات أعلى من السعادة؛ وهذا التأثير لا تحد منه العوامل الاجتماعية الأخرى مثل الاندماج الاجتماعي أو العرقية أو كون المتطوع ذكراً أو أنثى، ولا يخضع لعدد المنظمات التي يتطوع فيها كبير السن ولا لنوعية المنظمات ولا للمنافع المتوقع أن يستفيد منها الآخرون. كما أن الخصائص الشخصية للمتطوع لا تؤثر على ما ينجم من تأثير حميد للأعمال التطوعية.

إن المتطوع في نظر الكثير من الناس هو شخص يساهم بوقته لمساعدة الآخرين دون أن يتوقع أجراً أو منفعة مادية أخرى؛ إلا أن هذا لا يعني أن الأعمال التطوعية تضيع هباء دون أن تعود على المتطوع بأية فائدة. وفي الواقع فإن الاعتقاد السائد هو أن المتطوع بخدماته يستفيد من الأعمال التطوعية مثلما يستفيد المتلقي لخدماته. وعلى أقل التقديرات فإن الذي يعين الآخرين يحقق ذاته أو بمعنى آخر يشبع ذاته بالرضى عن النفس والقناعة وما إلى ذلك من عائد نفسي ومعنوي. هذا إلى جانب الاعتقاد الشائع عن أن الأعمال التطوعية تفسح مجالات أعمال للمتطوع. فهناك بعض الأدلة الواقعية من كندا على أن دخل المتطوعين عند الحصول على عمل يزيد بنسبة تتراوح بين ٦٪ إلى ٧٪ عن دخل أشخاص بنفس الكفاءة تنقصهم الخبرة في الأعمال التطوعية[٧٦].

لا جدال في أن الأعمال التطوعية تساهم في رأس المال الاجتماعي، وإمداداته من الثقة العامة ومبدأ التبادل والتي تحقق السياسة الديموقراطية. كما أن المتطوعين عادة ما يكونون معنيين بالشؤون المدنية ويلعبون دوراً نشطاً في الحياة السياسية، ومن المرجح أن من الصعب على المتطوع أن يقوم بسلوك معاد للمجتمع. كما أن هناك رابط بين الأعمال التطوعية ومزاولة الحياة الطيبة، حيث أنها تساعد على الحفاظ على الصحة النفسية والجسدية للمتطوع وتعززها كما أنها تساهم في شعوره بالخير. ثم إن الأعمال التطوعية تفسح الطريق مباشرة للحصول على أعمال مجزية مادياً أو بصورة غير مباشرة في تزويد المتطوع بالثقة في النفس والمهارة التي تضمن له الحصول على وظيفة جيدة أو تساعده في أداء عمله بصورة جيدة تمكنه من التقدم في مسلكه الوظيفي[٧٧].

كل ذلك لا يعني أن المتطوعين لا يتعرضون إلى مستويات مختلفة من الضغوط النفسية والمخاطر خاصة أولئك الذين يتطوعون في عمليات الإغاثة خلال الكوارث نتيجة الاحتكاك بالضحايا وصعوبة الدور الذي يقومون به[٧٨]، ولا شك أن هناك مخاطر يتعرض لها المتطوعون صغار السن في بلاد غريبة عليهم[٧٩].

وفي دراسة عن المخاطر الصحية النفسية والبدنية على المتطوعين في مجموعات المجتمع المدني المحلية أو الوطنية تبين أن هناك تداعيات صحية نفسية وبدنية غير محمودة على المتطوعين[٨٠]، غير أن البعض يرى أن التأثير السيئ في تلك الحالات ناجم عن إهمال في إدارة مجموعات المجتمع المدني[٨١].

صعوبات الأعمال التطوعية

لا شك أن هناك العديد من الصعوبات التي يواجهها المتطوعون والقائمون على إدارة المنظمات التطوعية وكذلك المدربون في تلك المنظمات، من أهمها الخلافات

التي تندلع بين الموظفين الذين يحصلون على راتب والمتطوعين العاملين في منظمة واحدة. إلى جانب ذلك كثيراً ما تنشب خلافات بين المتطوعين أنفسهم نتيجة عوامل تشمل[٨٢]:

- عدم ترحيب المتطوعين القدامى بالمتطوعين الجدد.
- وجود فروق عرقية أو جيلية أو ثقافية بين المتطوعين.
- الصراع بين المقتنعين بهدف العمل التطوعي الذين يقومون به بحماس، وآخرين حريصين على تقديم المساعدة فقط دون التعمق في أهداف ما يقومون به.
- عجز بعض المتطوعين عن الاندماج في عمل جماعي.

لهذا يتحتم على المنظمات القائمة بالعمل التطوعي معالجة تلك المشاكل بحكمة، والحرص على تلاحم فريق المتطوعين ونزع أسباب الخلاف بين المتطوعين وموظفي المنظمة. ولعل أهمية العمل على التوفيق بين العاملين بأجر والمتطوعين تتجلى بالأخص في أعمال فرق إطفاء الحريق حيث أن كثيراً من تلك الفرق تحتاج إلى عون المتطوعين المدربين، خاصة في المدن الصغيرة والمناطق الريفية[٨٣]. غير أن الحرص على تدريب المتطوعين وبث روح التعاون بين العاملين لا يجوز أن يؤدي إلى بيروقراطية في الأعمال التطوعية قد تؤدي إلى إحباط عزيمة المتطوعين[٨٤].

الفصل الثاني

نبـذة تـاريخيـة

- المجتمـع المدنـي في التاريـخ الأوروبـي
- المجتمع المدني في التاريخ الحديث
- المجتمع المدني العالمي

المجتمع المدني في التاريخ الأوروبي

نشأة المجتمع المدني

من الجدير بالذكر أن الفلاسفة اليونانيين، وفي مقدمتهم أرسطو هم أول من استخدم تعبير المجتمع المدني في أدبياتهم. ففي كتابه "السياسة" ناقش دور المجتمع في أثينا على صناعة القرار. لكن أرسطو، كان ينطلق من واقع موضوعي وموقف تاريخي، جعله يقسم المجتمع الأثيني إلى عدة شرائح، ويقصر تعريف المجتمع المدني على شريحة واحدة فقط من ذلك المجتمع، هي طبقة الأشراف والنبلاء، أي أولئك الذين يملكون الأهلية لكي يكونوا مكتملين إنسانياً. أما النساء والعبيد وما أطلق عليهم بالبرابرة فهم لا يحوزون على ذات الأهلية التي يملكها النبلاء والأشراف، ولذلك فهم مستبعدون من العملية السياسية. ودورهم لا يتعدى القيام بخدمة الطبقة المؤهلة إنسانياً.

بنيت أوروبا في العصور الوسطى على نظام اجتماعي قائم على التدرج الهرمي، ويستند إلى مبدأ توزيع الأرض بالتمييز الواضح بين ملاك الأراضي وبين العاملين فيها. ويربط إطار عمل النظام القديم (العقائدي – السلطة) بالقداسة سواء كانت سلطة دينية أو سلطة سياسية أو سلطة مطلقة؛ فمبدأ الحق الإلهي الذي كان يتمتع به الملوك لم يكن إلا نتاجاً لذلك النظام القديم.

إلا أن بنية النظام القديم الاجتماعية، بدأت تنهار وتتحطم مع اندلاع الثورات الإنجليزية والهولندية والفرنسية التي شهدت سقوط طبقة النبلاء. وباتت السلطة الدينية المسيحية نفسها موضع نظر لتنامي اللامساواة في المراتب التي تتضمنها. ومع القرن الثامن عشر، أصبحت البرجوازيات الرأسمالية الأوروبية الصاعدة ضرورة لأداء مجتمعات ما بعد الثورة التي بدأت تستقل بنفسها تدريجياً عن الكهنوت وطبقة النبلاء[٨٥-٨٦].

ولقد ترافق تشكل البرجوازية الأوروبية مع الانتشار الواسع لقيم هذه الطبقة الجديدة ومعتقداتها. وبالفعل، فقد شكل التنوير والمذهب العقلي والتطورات العلمية مفاهيم جديدة، حيث نمت المعرفة خارج رحم سلطة الكنيسة وعالم القداسة، ولهذا لم يقم المجتمع المدني بما يتوافق والمنظور الديني، بل بما يوافق العلمانية.

وخلال تلك الثورات الإجتماعية الكبرى، تطور مفهوم المجتمع المدني ليشمل شرائح أوسع، ولكنه أبقى على نظام العبودية، ولم يتم تجاوزه إلا مؤخراً، بعد معركة تحرير العبيد التي قادها أبراهام لينكولن في أمريكا الشمالية، والتي كانت في أحد أوجهها تعبيراً عن نهاية مرحلة الإقطاع، وانطلاق مرحلة التصنيع في أوروبا وأمريكا بشكل غير مسبوق. وخلال تلك المرحلة أنيط بمؤسسات المجتمع المدني مهمة تقاسم السلطة، على أسس طبقية ومهنية ودينية وحرفية. وأعلن الدستور الفرنسي لأول مرة أن الناس يولدون أحراراً، وأنهم أمام القانون متساوون في الحقوق والواجبات[٨٧].

المجتمع المدني في العصر الكلاسيكي

تطور مفهوم المجتمع المدني وفق تراكم المعرفة المتزامنة مع التغيرات الاجتماعية التي وقعت في أوروبا تدريجياً، والتي أثرت في بنائه. هذا في ظل الصراع المحتدم المتعلق بطبيعة دولة الإنسان مقابل دولة الثقافة والتنظير للمجتمع البرجوازي. ففي حين يرى البعض أن طبيعة دولة الإنسان فيما قبل المجتمع تكمن في "حرب الجميع ضد الجميع"، يؤمن الطرف الآخر بمبادئ الخير والعدالة التي تنطوي عليها طبيعة الدولة المدينة المقابلة لطبيعة المجتمع الفاسدة المقدسة للملكية الخاصة.إلا أن الخلاف فيما يتعلق بالدولة ذات الثنائية الطبيعة/الثقافة، لا يحول دون التوافق على ضرورة إيجاد عقد اجتماعي بين الأفراد.

وتم تحديد العقد الاجتماعي بأنه اتفاق إرادي فيما بين طرفين على احترام سلسلة من المبادئ. وهذا العقد الاجتماعي يحمي أيضاً حقوق كل فرد ويحدد واجباته. وبهذا أصبح مفهوم العقد الاجتماعي المبدأ الأساس في نشوء المجتمع المدني.

وواقع العقد الاجتماعي ينفي العبودية والإذعان، ذلك لأن هدفه يكمن في حماية الأفراد والملكية الخاصة؛ كما يؤدي العقد الاجتماعي إلى إلغاء الحكم المطلق الذي يتناقض وروح المجتمع المدني القائم هو نفسه على مبدأ الإرادة الحرة. وأما الديموقراطية فهي المثل الأعلى سياسياً الذي يمكنه أن يوحد في مرحلة واحدة، بين الحرية وبين حكم القانون؛ كما أنها أيضاً نموذج يمكنه أن ينقل السلطة إلى أولئك الذين أعلنهم الشعب مناسبين لتوليها.

إن الروابط الوثيقة بين الملكية الخاصة والمواطنة والديموقراطية التي بناها فلاسفة القرنين السابع عشر والثامن عشر أدت إلى تأسيس العقد الاجتماعي بوصفه مبدأ جامعاً في المجتمعات الصناعية الأوروبية الجديدة، وكان المجتمع المدني قد استمد قوته في العصر الكلاسيكي من هذا السياق المنطقي ومن الشرعية السياسية القوية[٨٦].

المجتمع المدني في العصر الصناعي

بين الماركسية والليبرالية

تأسست الإيديولوجيتان الليبرالية والماركسية ضمن إسهامات عصر التنوير، التي حددت مفاهيم الملكية الخاصة والمواطنة والديموقراطية، بحيث كونت حجر الزاوية في فهم المجتمع المدني. والتقت هاتان المدرستان على نقطتين رئيسيتن في فهم تأثيرات الثورة الصناعية، هما الدولة والمجتمع الصناعي. فالدولة تشكل جهازاً إدارياً مفرغاً من المشاعر، قائماً على بنى هرمية وقوانين صارمة تتمثل في البيروقراطية، والجيش مؤسسة مستقلة تتطور بالتوازي مع المجتمع المدني. كما أن قيام الدولة الحديثة يستلزم أيضاً الفصل بين السلطات الثلاث: التشريعية، والتنفيذية، والقضائية. أما المجتمع الصناعي فيتميز بالفصل الواضح بين المجال الوراثي/العائلي والمجال الاحترافي. ويعرف هذا المجتمع، بالقدر نفسه، بتقسيمه الواضح للعمل وتراكم رأس المال. وإدارة توسع وزيادة رأس المال تتطلب بالتالي، انتهاج سلوك عقلاني من ناحية، وإيجاد طبقة العمال من ناحية أخرى.

وفي حين أن الإيديولوجيتين تتفقان على تحديد مشترك لبنية الدولة والمجتمعات الرأسمالية الحديثة، إلا أنهما تفترقان بامتياز فيما يتعلق بالدور المتعين لكل عنصر مكون من عناصر الدولة الحديثة والمجتمع والروابط الاجتماعية والقانونية التي تحكم ديناميكتها. كما أن مفهوم الملكية الخاصة الذي تتمحور حوله المجتمعات الرأسمالية الصناعية، يشكل نقطة النزاع والخلاف بين الإيديولوجيتين.

إن مفهوم الفكر الليبرالي عن الملكية الخاصة هو أنها مصلحة ينبغي حمايتها، فالملكية الخاصة تعتبر مصدر أمن وازدهار، وحمايتها واجب من واجبات الدولة التي تستمد شرعيتها في الفكر الليبرالي من واجبها في حماية مصالح مواطنيها وملكياتهم الخاصة. والدولة الليبرالية لا تتدخل في شؤون مواطنيها الخاصة وتعمل وفقاً لمبادئ العقد الاجتماعي لتحمي مصالح مواطنيها أو مكونات المجتمع المدني، الذي يشكل في الفكر الليبرالي المنطقة الحاجزة ما بين العائلة والدولة.

بالمقابل فإن الإيديولوجية الماركسية ترى الدولة على أنها انعكاساً لإيديولوجية الطبقة السائدة من حيث الحكم والسيطرة؛ فالدولة حامية لمصالح الطبقة المهيمنة على وسائل الإنتاج. والدولة المثالية هي دولة البروليتاريا الماركسية اللينينية، الرامية إلى محو الاختلافات الطبقية. وعلى نقيض الدولة الليبرالية، تتدخل الدولة الشيوعية وتوجه وتخطط حتى تتمكن من حماية مصالح البروليتاريا.

وتكمن نقاط الخلاف بين الفكرين الليبرالي والماركسي في دور الدولة، فالليبرالية تعرف المجتمع المدني بأنه المجال الحاجز بين المجال الخاص (العائلة) وبين المجال العام (الدولة)، حتى تتسنى حماية المصالح الخاصة من أي سيطرة محتملة للدولة. والماركسية ترى في المجتمع المدني حقل نزاع اجتماعي – اقتصادي، حيث تستغل الطبقة الحاكمة الطبقة العاملة بقوة الإيديولوجيا التي تكون أساس الدولة الرأسمالية[٨٦].

المجتمع المدني بوصفه سيطرة

هناك من يضع المجتمع المدني على مستوى البنية الفوقية بالتوازي مع المجتمع السياسي للأحزاب السياسية أو الدولة؛ حيث يصبح المجتمع المدني ذو وظيفة مهيمنة. وفي حين أنه يمارس سيطرة غير مباشرة، يمارس المجتمع السياسي (أي الدولة وأجهزتها) وظيفة السيطرة المباشرة أو القيادة المعبر عنها في دور الدولة والقضاء. وبحسب هذا التأويل، يعمل المجتمع المدني الراهن على تحقيق مصالح البرجوازية الرأسمالية الحاكمة من خلال جمعياته التطوعية النخبية. ومع ذلك، فإن هناك من يدعو إلى مجتمع مدني يدمج الطبقة العاملة بنقاباتها والجمعيات العمالية والأطراف التي تكون كلها أساس الدولة، وهكذا، تدخل الثقافة أو الإيديولوجية باعتبارها حقلاً جديداً يرفع المجتمع المدني إلى التعبير عن الاغتراب الرأسمالي واضطهاد الطبقة العاملة[٨٨-٨٩].

ولقد تطور مفهوم المجتمع المدني مع البرجوازية الأوروبية التي استفادت من التغيرات الحادثة في صيغ الإنتاج المنبثقة مع صعود الرأسمالية ونشوء الدول الأوروبية التي نشأت على قاعدة التعارض الأساسي مع النظام الديني، حيث أصبح المجتمع المدني اتحاداً حراً بين أناس أحرار بعيداً عن سيطرة الثيوقراطية والكنيسة. كما حدد التعليم الماركسي المجتمع المدني باعتباره تعبيراً عن اضطهاد الطبقة العاملة.

مولد المجتمع المدني

المجتمع المدني المتعارف عليه دولياً جاء كنتيجة طبيعية للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي خبرتها وعايشتها منظومة المجتمعات الأوروبية خلال قيام الثورتين الصناعية والسياسية الفكرية في القرنين السابع عشر والثامن عشر. فقد اعترت السياق الاجتماعي الأوروبي؛ منظومة وقيماً وممارسات، وسلسلة من التغيرات المتسارعة والهائلة الحجم والتأثير على صعيدي الفكر والممارسة، بلورت تلك الرغبة الحثيثة في الجهر بتحقيق قطيعة واقعية مع أزمنة القرون الوسطية والتخلص من أوابدها وترسباتها الإقطاعية المتخلفة، والانتقال

تالياً إلى تأسيس وإنشاء منظومة جديدة، تتأسس على العقل بمفهومه الكلي المفارق للمفاهيم السائدة، والعقلانية بوصفها ممارسة وفعالية، قبل كونها مبدأ لا يجوز التخلي أو التغاضي عنه[٩٠].

وعلى الرغم من ذيوع قناعة أساسية مفادها أن مفهوم المجتمع المدني قد اكتسب معانٍ مختلفة، واكتسى بمضامين سياسية وفكرية ودلالات معرفية متنوعة، وذلك وفقاً للظروف التاريخية والاقتصادية والاجتماعية التي كان يتم تعريفه فيها، ووفقاً للتشكيلات المعرفية القائمة آنذاك؛ فهو يكتسب معنى ومضموناً معيناً يغاير إلى حد كبير، ما كان قد اكتسبه في مرحلة سابقة، وفي ظل أوضاع اجتماعية وتاريخية مختلفة[٩١].

فالمفهوم المعاصر للمجتمع المدني يومئ بشكل عام، إلى جملة المؤسسات التطوعية التي تحاول ملء الفراغ الاجتماعي الناجم عن عدم مد سلطة الدولة أو النظام السياسي الرسمي في العديد من المجالات الاجتماعية الجزئية كالمنظمات الأهلية والنقابات والجمعيات وأجهزة الإعلام والأحزاب السياسية، رغم الخلاف بين الباحثين في مدى صحة انطباق ذلك على الأحزاب السياسية بوصفها تنظيمات ساعية إلى السلطة وتسلمها في نهاية المطاف. أي أن المجتمع المدني هو تلك التنظيمات الاجتماعية المشاركة في إحداث تحولات سياسية ديموقراطية في المجتمع.

لكن هذا المفهوم وعلى مدار القرنين السابع عشر والثامن عشر قصد به تلك المقاربات والمحاولات الحثيثة والدؤوبة لتتبع ظهور الدولة والحكم المدني، وإمكانية صياغة نظام اجتماعي وسياسي مدني خارج عن نطاق العقائد الكنسية، وهيمنة النفوذ الديني المسيحي في الغرب بالتساوي مع محاولات التوصل إلى صيغة عقد اجتماعي بين أفراد المجتمع والدولة، متضمناً التزام كلا الطرفين بما ينبثق عن ذلك العقد من حقوق وواجبات.

وفي الثورات الاشتراكية، انحسر دور مؤسسات المجتمع المدني، بالمفهوم الليبرالي طبعاً، وأصبح الحزب الطليعي هو الذي يضطلع بمهام قيادة المجتمع والدولة. واقتصر دور الإتحادات المهنية والنقابية والطلابية وبقية المؤسسات على أن تكون تابعة للحزب، وبالتالي للدولة. ومن خلال تغييب دور هذه المؤسسات، وتحويلها إلى نسخ كاريكاتورية مشوهة، غيبت الحريات وهيمنت أنظمة شمولية في بقاع واسعة من الأرض.

المجتمع المدني في التاريخ الحديث

النظرة السياسية للمجتمع المدني

هناك سؤال هام ملح في حاجة إلى جواب، وهو هل أدوار مؤسسات المجتمع المدني هي دائماً إيجابية، وتصب في خدمة التطور والتنمية؟ أم أن الأمر يحتمل مجموعة مغايرة من الأجوبة؟ والجواب يحتمل كثيراً من التفسير والتأويل، وهو أيضاً رهن لشروط موضوعية، ومنوط أيضاً بطبيعة الدور الذي تمارسه هذه المؤسسات.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، يمكن أن نختزل دور بعض مؤسسات المجتمع المدني في الولايات المتحدة الأمريكية إلى عدة فئات، تشكل مجتمعة قوة الضغط على صانع القرار، ولها دورها الذي لا يستهان به في الوصول إلى سدة الحكم. فهناك قوة ضغط عمالية تضم كبار الموظفين، ولهم تأثير مباشر على صناعة القرار، وهناك مجموعة المصالح وتضم الإتحادات المهنية كاتحاد عمال سكك الحديد، ونقل البضائع وعمال النفط ومناجم الفحم، ومزارعي القمح وبقية الإتحادات المهنية الأخرى. وهناك أيضاً قوى ضغط أخرى، تتبنى الدفاع عن حقوق إثنية ودينية.

إن النقطة الجديرة بالتسجيل هنا هي أنه في ظل سيادة مؤسسات المجتمع المدني، فإن من المتوقع أن تتحلق كل شريحة اجتماعية حول بعضها البعض، سواء تكونت على أساس طبقي أو حرفي أو ديني أو إثني. والمهمة الأساسية لهذه الشريحة هي الدفاع عن حقوق منتسبيها، وليس عن المجتمع بأسره. ومن هنا تضيع حقوق الطبقات الدنيا التي لم تنتظم بعد في عملية تأسيس المجتمع المدني، ويصادر دورها.

لقد أدرك عدد من المفكرين خطورة هذا الجانب على عملية صناعة القرار السياسي، فعالجوا ذلك بالدعوة إلى تأسيس أحزاب سياسية، مهمتها طرح البرامج الشاملة، لتطوير المجتمع بشكل أفقي، بحيث تشمل نتائج خطط التنمية القاعدة العريضة من الجمهور. وهكذا تجري العملية الانتخابية على أساس برامج حزبية يتنافس عليها المرشحون، سواء في انتخابات المجالس النيابية أو الاقتراع على الرئاسة.

على سبيل المثال، في الولايات المتحدة الأمريكية هناك حزبان رئيسان يتنافسان على الحكم منذ أكثر من قرن هما الحزب الجمهوري والحزب الديموقراطي. الأول يمثل التكتلات النفطية وملاك البيوت والطبقة الرأسمالية، والثاني يمثل الطبقة المتوسطة. وبالإمكان عند إدراك ذلك، منذ اللحظة الأولى القول إن الأول يدعو إلى خفض الضرائب، وتقليل المصروفات على الخدمات الاجتماعية كالسكن والتعليم والعلاج، وأن فترة حكمه في العادة تكون مصحوبة بانكماش اقتصادي، في حين يدعو الآخر إلى نقيض ذلك تماماً، إلى زيادة في الضرائب والإنفاق، وزيادة في عدد موظفي الدولة، وزيادة في الإنفاق على الخدمات والتأمينات الإجتماعية، من صحة وتعليم وسكن.

هنا يبدو أن هناك شريحة ثالثة مغيبة تماماً عن العملية الإنتخابية وعن برامجها، رغم أنها نظرياً مشمولة في هذه العملية، وهي الشريحة الدنيا في المجتمع. والتي بحكم طبيعة تكوينها الاجتماعي وأوضاعها الطبقية، لا تملك من المؤهلات المالية والعملية ما يجعلها قادرة على التنافس للوصول ببرامجها إلى سدة الحكم. وهكذا في أعرق الديموقراطيات يتم تداول السلطة بين شريحتين الأولى في أعلى سلم الهرم الاجتماعي والثانية في الوسط منه، ويغيب دور الشريحة الدنيا في الهرم، وهي الشريحة الأعرض والأعظم. وفي طغيان الصراع بين هذه الشرائح، يبهت دور الحزب السياسي، وتصبح برامجه مجرد أصداء لإرادات وافدة من هاتين الشريحتين.

وهكذا تصبح العملية السياسية برمتها في كل الحالات في أوضاع لا تحسد عليها، فالمجتمع المدني إما مهمش تماماً كما هو في الأنظمة المحافظة والشمولية،

بحيث يصبح القائد الفرد أو الحزب الطليعي هو البديل عن مؤسسات المجتمع المدني، أو أن تلعب هذه المؤسسات دوراً حرفياً، يكسب فيه الصراع إحدى الشرائح الاجتماعية، وتغيب فيه حقوق الشرائح الأخرى، ويبهت دور البرنامج السياسي والتنموي الشامل، لتحل محله برامج فئوية، تختزل المجتمع في مصالحها الذاتية ونزعاتها الأنانية، وتغيب حقوق المجتمع بأسره[٨٧].

النظرة التحديثية للمجتمع المدني

الرؤيتان التحديثية والسياسية

تضرب جذور الإيديولوجية الليبرالية وتأويلها للمجتمع المدني في الحداثة وفي زوال النظام القديم؛ ولهذا فإن المجتمع المدني على علاقة متوترة بالبنى الاجتماعية التقليدية (الدين، والعرقية، والقبيلة والعشيرة، . . إلخ)، فضلاً عن أنه يعزز التطوعية والزمنية أو المدنية والولاءات المتحققة للعملية السياسية، بما في ذلك الأحزاب والنقابات.

إن الرؤية التحديثية تعتبر أن المجتمع المدني غائب في المجتمعات ذات التقسيمات الطبقية التي تعود إلى زمن قريب، والتي ما زالت تظللها الولاءات العرقية والقبلية[٩٢]، وهذه الرؤية ترى في صعود المجتمع المدني معارضة للبنى التقليدية؛ وإن كان هناك سبل للتطور من مجتمع تقليدي إلى مجتمع طبقي. وفي مقابل البنى التقليدية، يقوم المجتمع المدني أيضاً على أرضية السوق الاقتصادية الحرة ومطلب البرجوازية بالتمايز السياسي عن الدولة[٩٣].

وبالإضافة إلى رفض البنى الاجتماعية التقليدية في تحديدها المجتمع المدني، تعتبر الرؤية التحديثية هذا المجتمع خليطاً من الجمعيات والنوادي ونقابات الصناعيين والتجار والنقابات الأخرى، والاتحادات، والأحزاب والمجموعات التي تجتمع مع بعضها لتشكل منطقة عازلة بين الدولة والمواطن[٩٣]. وهذه الرؤية تقدم صورة للمجتمع المدني حيث تحكم المجتمع البنى الحديثة المحققة (كالجمعيات والأحزاب السياسية والاتحادات النقابية، . . إلخ) في مواجهة البنى التقليدية (كالقبيلة والعرقية والمجموعات الدينية، . . إلخ).

الرؤية التحديثية واللاسياسية

تفصل الرؤية التحديثية اللاسياسية المجتمع المدني عن العملية السياسية، وبشكل رئيس عن دور الدولة والأحزاب السياسية.إذ يرى البعض أن المجتمع المدني العربي هو تعبئة الجماهير في منظمات قوية نافذة تشكل أساس الخدمة أو الخدمات التأييدية أو الإنتاجية، والعمل في اتجاه زيادة وعي التطور (التنمية). والتعبئة مطلوبة من المجتمع المدني، لأن تعبئة الدولة على المستوى الوطني تتسم بالضحالة بوجه عام ، ولا ترقى إلى مستوى تغيير القيم الثقافية الشعبية التي تعرقل التنمية، ولأن المجتمع المدني أكثر قدرة على ترجمة الحاجات المحلية إلى أهداف وخطط عمل، وخصوصاً تلك الأوثق ارتباطاً بالمجموعات المحلية والحركات الاجتماعية والأقرب منها[٩٤]. غير أن هذا التعريف للمجتمع المدني يثير في علاقته بالدولة تضمينات خطيرة. وبإعلان ضحالة تعبئة الدولة، يكون المجتمع المدني أقدر من الدولة، إن لم يكن أقوى منها، وأن التعبئة يجب أن تحدث دون تنسيق مع الدولة. وهذا يضع الدولة خارج عملية التنمية، بل في مواجهتها على الأغلب[٩٥].

وبطابعه التحديثي يقرر هذا التعريف أيضاً أن القيم الثقافية الشعبية تعرقل التنمية. ولكن هذه الرؤية البالغة من حيث حداثيتها ووضعيتها لا تفسر كيف تقف البنى التقليدية (وقيمها الثقافية) حجر عثرة في طريق التنمية، بل كيف ينبغي تغييرها ووفق أي نموذج؟.

الرؤية اللاسياسية

ثمة نوع جديد لإطار العمل الليبرالي في فهم المجتمع المدني الناشئ في خطاب المنظمات والمؤسسات الدولية، الذي تتبناه العديد من منظمات المجتمع المدني العربي العاملة عن كثب مع المنظمات الدولية. وهذا الخطاب يعيد إلى الذاكرة البنى الاجتماعية التقليدية ويقلل من شأن دور الدولة والأحزاب السياسية ويدخل المجتمع المدني في عولمة السوق وسلطان القطاع الخاص[٩٥].

هذا، ويعرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) منظمات المجتمع المدني بأنها تشمل منظمات المجتمعات المحلية ومنظمات حقوق المرأة والمجموعات البيئية ومراكز البحث الفكري والتكتلات الدينية والحركات الشعبية الأهلية. ويشمل هذا التعريف للمجتمع المدني البنى الاجتماعية التقليدية (منظمات المجتمعات المحلية) والمجموعات الدينية والإثنيات (الحركات الشعبية الأهلية)، وتربطه علاقة متوترة بالتصور الحداثي للمجتمع المدني الذي يرى في هذه البنى التقليدية عرقلة للعملية التنموية[٩٤].

ويبدو أن هذه الرؤية تستثني مع ذلك الأحزاب السياسية والنقابات المهنية باعتبارهما لاعبين حيويين في المجتمع المدني. وعلى الرغم من ذلك، فهذا الاستثناء ليس مصادفة، بل إنه مرتبط فعلاً ببخس دور الدولة في العملية التنموية على نحو أوسع[٩٥].

لقد تعاملت الأمم المتحدة فيما مضى مع الحكومات فقط، ولكنها سرعان ما أدركت أن السلام والازدهار لا يمكن تحقيقهما دون عقد شراكات تضم الحكومات والمنظمات الدولية ودوائر الأعمال والمجتمع المدني. وبحسب هذه الرؤية تصبح الدولة لاعباً كأي من اللاعبين الآخرين في العملية التنموية، حيث يشكل القطاع الخاص (أي السوق) مساهماً أساسياً في المجتمع المدني، كما أنها تشجع المجموعات التقليدية أيضاً للمشاركة في المجتمع المذكور على حساب النقابات المهنية والأحزاب السياسية[٩٥].

الدولة

لقد عالجت الإيديولوجية الليبرالية دور الدولة في عملية التنمية، وهي التي تؤمن بعدم تدخلها. فالدولة وفق هذه الرؤية يجب أن توفر فقط الأمن التشريعي والإداري لديناميكية السوق، لكي تتمكن من القيام بوظيفتها. ووفق الرؤية الليبرالية الراهنة يعتبر دور الدولة العربية التعبوي الاجتماعي ضحلاً، وغير قادر على منافسة قوة المجتمع المدني الذي تضرب جذوره عميقاً في البنى الاجتماعية على نحو نموذجي[٩٤]. إن الفكر الليبرالي المعاصر (كما اقترحت الأمم المتحدة وبرنامجها الإنمائي)، يقلص دور الدولة

ويجعله كأدوار اللاعبين الآخرين (الاجتماعية، العرقية، الجنسية، البيئية، . . إلخ) في عملية التنمية وتتعزز هذه الرؤية وتثبت برؤية أخرى ترى في علاقة الدولة – المجتمع المدني علاقة صراعية إن لم تكن علاقة تمنع الشراكة؛ ومرد هذا إلى طبيعة الدولة العربية القوية النافذة التي تحاول التسلل إلى المجتمع المدني لا كتساب الشرعية. وقد أفضى ذلك إلى تدمير المجتمع المدني وتعزيز الأنظمة الشمولية العربية.ثم إن قوة الدولة العربية الواضحة تعكس الضعف البنيوي، لأن وجود الدولة الكلي في سياق تراجعي، من غير المرجح أن يشكل دليلاً واقعياً على قوتها[٩٦].

وبهذا فهناك رؤيتان بالنسبة للدولة، الرؤية الأولى تعتبر بأن للدولة دوراً حيوياً كما هو الأمر بالنسبة إلى العلاقة بالمجتمع، في حين أن الرؤية الثانية ترى هذه العلاقة صراعية نظراً لقوة الدولة. وبالمقابل فإن هناك من يرى أنه لا معنى للكلام على المجتمع المدني في غياب الدولة وتقترح هذه الرؤية علاقة قبول مشترك بين الدولة والمجتمع المدني، حيث يجب أن يتحدد الحيز المشترك بينهما بالتعاون وليس بالصراع[٩٣].

الدين

تحدد وتطور المجتمع المدني في أوروبا حسب القيم المدنية – الرافضة للدين – والعقد الاجتماعي في عصر التنوير وبمعارضته للنظام الإكليركي الذي كان سائداً آنذاك، وبدخول المجتمع المدني إلى العالم العربي أدخل الدين الإسلامي في النقاش حول توافقيتهما مع بعض. وربطت علاقة المجتمع المدني والإسلام بالنقاش عن الديموقراطية في العالم العربي وفقاً لرؤيتين.

الرؤية الأولى: تستبعد أن يكون الإسلام جزءاً من المجتمع المدني، بزعم أن طابعه لا ديموقراطي، ولأن ثمة تشوشاً عميقاً في الضمير الشعبي العربي على الأقل فيما يتعلق بمعنى الديموقراطية، حيث أن البعض يرى أن فكرة الديموقراطية غريبة تماماً عن جملة الفكر الإسلامي[٩٧]؛ أي أن هذا الفكر العلماني وضع الإسلام بالمطلق موضع المتوتر في علاقته بالديموقراطية، كما فعل لدى تناوله علاقته بالمجتمع المدني.

أما الرؤية الثانية: فتعتبر أن المنظمات الإسلامية في تباياتها واختلافاتها متوافقة مع المجتمع المدني، ولكنها توافقية مشروطة. والواقع أن المشاركة في العمليات السياسية الديموقراطية والتعايش السلمي مع أولئك الذين يحملون آراء مغايرة هما شرطان كافيان لاعتبار أي منظمة، سواء أكانت إسلامية أم غير ذلك، جزءاً قيماً من المجتمع المدني[٩٨]. وتفترض هذه الرؤية أن الإسلام ليس جزءاً بديهياً من المجتمع المدني فحسب، بل يمكنه أن يكون جزءاً منه إذا التزم قواعد المجتمع المدني القاضية باحترام المشاركة والعملية الديموقراطية. فعلى المجموعات الإسلامية، أن تلتزم بقيم المجتمع المدني الديموقراطية لكي تعتبر أعضاء متكافئة ومتلائمة.

والفهم العلماني يعتقد بطبيعة الإسلام اللاديموقراطية، في حين أن الفهم المعتدل نسبياً يضع شروطاً أمامه لكي يندرج في المجتمع المدني. وفي رد على هاتين الرؤيتين أنشأ العديد من الكتاب الإسلاميين رؤية للإسلام لا ترى فيه حامل قيم ديموقراطية وحسب، بل يشار إليه بوصفه موجداً للمجتمع المدني حتى قبل تطوره في أوروبا[٩٩].

المجتمعات التقليدية

لقد طرح تبني المجتمع المدني في الخطاب الفكري العربي أسئلة حول دور البنى التقليدية (العشائر، والقبائل، المنظمات الدينية، والعرقيات، . . إلخ) في تشكيل المجتمع المدني. ولقد تطور النقاش في صدد المجتمع المدني العربي إلى وضع رؤيتين رئيستين فيما يتعلق بالبنى الاجتماعية التقليدية: ترى الرؤية الأولى في البنى التقليدية عقبة في وجه بناء المجتمع المدني؛ وهذا يعود إلى طابعها المفترض المتناقض مع الدولة، فالبنى التقليدية تعتبر رجعية ومعوقة للمساواة الاجتماعية وتقف حجر عثرة في طريق بنى الدولة التي تعامل جميع المواطنين بالتساوي. وفي حين أن البنى التقليدية تسبق بناء المجتمع المدني، فهي تشكل عقبة في وجهها[٩٦] فالمجتمع المدني ليس إذن مجتمعاً من حيث بنياته التقليدية الموروثة، بل هو مجتمع متمرد على بنياته التقليدية وثائر عليها.

وفي مناقشة دور البنى التقليدية في تطور المجتمع المدني سعى العديد من الكتاب إلى تبني فهم البنى التقليدية على نحو أشمل، حيث يمكنها - كما يمكن للمجموعات الدينية - أن تسهم في المجتمع المدني. إن شمول البنى التقليدية ضمن المجتمع المدني جاء - بالنسبة إلى العديد من الكتاب - كرد فعل حيال أصول المجتمع المدني وطابعه الأوروبي. فقد أثار بالتالي الانتباه حول المجموعات التقليدية العربية المؤدية لنفس الدور الذي تضطلع به النقابات والأحزاب والجمعيات المهنية في أوروبا. فالبنى التقليدية هي جزء من المجتمع المدني طالما هي تقيم رباطاً مع الدولة أو تشكل وسيطاً بين المجالين الخاص والعام. فالشرط يكمن إذن، في طابع البنى التقليدية التمثيلي وقدرتها على التوسط مع الدولة.

وثم كتاب آخرون شاءوا أن يشمل المجتمع المدني البنى التقليدية، فوضعوا جملة شروط مختلفة. والشرط الموضوع يشبه كثيراً ذاك الذي للمنظمات الإسلامية، ألا وهو المشاركة في العملية الديموقراطية وقبولها. فطالما أن الجمعيات والروابط التقليدية تقبل مبدأ التعددية وتتقيد باليسير من الكياسة المدنية حيال الآخر المختلف، يمكنها عندئذٍ أن تكون جزءاً من المجتمع المدني[٩٩]، فهذه الرؤية تعتبر البنى التقليدية عضواً في المجتمع المدني بشرط وحيد يقوم على تبني قيم المجتمع المدني بالتسامح والمشاركة.

والنقاش حول شمول المجتمع المدني البنى التقليدية إما أن يقيد من شمولها ضمنه، وإما أنه يعتقد بوجوب شمول المجتمع المدني في العالم العربي البنى التقليدية. وهاتان الرؤيتان مخطئتان لأنهما تثبتان المجتمع العربي في تحديد واحد أخفق في رؤية التفاعل بين أعضائه وفي فهم أدوار البنى التقليدية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية [٨٩].

العولمة

لقد تميز المجتمع المدني بالمفهوم والواقع تاريخياً عن الدولة، مع بعض التباينات بحسب المدارس الفكرية المختلفة التي ترى فيه عنصراً حيوياً من عناصر بناء الدولة والمؤسسات الديموقراطية. وما يتسم بأهمية كبيرة هو الملاحظة أن الحداثة الأوروبية

كرست العلاقة بين مفهوم المجتمع المدني وبين الدولة الليبرالية بوصفهما إطاري عمل لمعادلة ليبرالية وحيدة.

وهذه المعادلة تتسم بالإشكالية حول تطور العولمة[٨٥]. والواقع أن إقامة معادلة المجتمع المدني/الدولة الليبرالية كانت أحد العوامل الحيوية في عملية التراكم الرأسمالي وتوسع رأس المال اللذين حدثا في أوروبا. وقد أدى توسع رأس المال هذا إلى مفهوم الدولة الليبرالية ليس في أوروبا وحسب، بل في المستعمرات الأوروبية المتخلفة كذلك. حيث أن جذور العولمة توجد في التراكم الرأسمالي وفي توسع رأس المال تالياً.

ولم يتواز توسع رأس المال الأوروبي في البلدان النامية مع توسع مفهوم المجتمع المدني وتضميناته الديموقراطية والتشاركية. وبدلاً من ذلك، بقى العديد من البلدان النامية مقيداً بالبنى التقليدية الهرمية ومحكوماً ببيروقراطيات الدولة الفاسدة [٨٥]؛ وبالتالي، فإن الكلام عن مجتمع مدني في البلدان النامية لا يمكن تصوره، لا سيما أن المجتمعات النامية لم تعان الظروف المادية التي سمحت بتطور المجتمع المدني في أوروبا.

ومع أن هذه الرؤية تعبر عن العديد من التيارات المعادية للعولمة في العالم العربي، إلا أنها تظل هامشية. فالواقع أنه في الوقت الذي يتحدى فيه عدد من المفكرين العولمة بطابعها الليبرالي من حيث توسعها الرأسمالي، تظل وسائل التحدي جزءً لا يتجزأ من المجتمع المدني ومن مكتسبات العولمة[٩٥].

المجتمع المدني العالمي

برز مجدداً تعبير "المجتمع المدني العالمي" مثله مثل تعبير "المجتمع المدني" ذاته في سياق التحولات التي رافقت انهيار القطبية الثنائية، وربما يصح ربطه أيضاً مع خطاب العولمة. وينهض هذا الربط – لا بفضل الالتقاء حول مضمون معين – وإنما بسبب جملة المشروعات والأفكار التي أطلقها انحسار التهديدات المرافقة للقطبية الثنائية وسباق التسلح والحروب الباردة. وقد عكست هذه الخطط والمشروعات روحاً تفاؤلية بمستقبل العالم ومحاولة حث الخطى إلى طرق جديدة لعلاج مشكلاته وتطوير

بنياته. وتمثلت الفكرة العامة في عدة تصورات للمفهوم يمكن تقسيمها إلى المدارس التالية[١٠٠]:

الرؤية المثالية التي ترى أن ثمة بشرى بحقبة سلام ممتدة تحدث قطيعة نسبية مع النمط التاريخي للعلاقات الدولية كما تأسست في أوروبا منذ القرن السابع عشر. وما يسمى بالخطاب المثالي في العلاقات الدولية صار لأول مرة ممكناً. ومن المنظور الغربي بدا ممكناً مثلاً توسيع نطاق الرفاهية والسلام الذي عاشته أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية إلى أرجاء العالم. وتنوعت المداخل التي طرحت لتحقيق هذا التصور. فالبعض طرح خطاب العولمة الاقتصادية التي تعني مد نطاق السياسات والفعاليات التي قادت إلى الرخاء والسلام في الغرب أو الشمال إلى العالم كله عبر طائفة من الاتفاقيات الدولية والتعديلات الهيكلية المحلية التي تطلق قوى السوق وتدفع إلى تحسين الإنتاجية والإفادة الأفضل من الموارد وتشجع المزيد من التطور التكنولوجي وتحسن من التنظيم الاجتماعي.

فريق ثانٍ طرح في هذا السياق مشروع بناء وتطوير المجتمع المدني العالمي الذي توفرت بالفعل عناصر حقيقية لنشأته ونموه. وتفاوت بالطبع فهم مضمون هذا المجتمع وطبيعته. إذ نظر إليه البعض كجزء من تجليات مشروع العولمة وأنه مواكباً للمستوى الاقتصادي للعولمة. ويمكن القول أن هذا الفهم ينطلق من التبشير الليبرالي بنظام سياسي جديد للبشرية. فالحركة الحرة لرءوس الأموال والتقنية وأنماط التنظيم والإنتاج المشترك أو "المصنع العالمي" كلها مفاهيم تتعارض مع البنية الوطنية للتنظيم السياسي للعالم والموروث من القرن السابع عشر (بالنسبة لأوروبا الغربية تحديداً). ويحتاج الاقتصاد المعولم إلى بنية سياسية تناسبه ربما تجسدت يوماً من الأيام في حكومة عالمية. وحيث إن التنظيم الوطني للعالم نشأ على قاعدة عملية بناء الأمة؛ فالحكومة العالمية يمكن أن تنشأ على قاعدة اجتماعية وبشرية عابرة للحدود الوطنية وهي "المجتمع المدني العالمي".

فريق ثالث قدم مفهوم المجتمع المدني العالمي كجزء من عملية أخرى، وهي النضال المشترك من أجل العدالة الدولية والسلام العالمي. ويقوم المجتمع المدني بدور القاطرة لعملية التحول الديموقراطي في الداخل عبر النضال الضروري لاستلهام ووضع استراتيجيات ورؤى جديدة للتنمية والتطور. كما يقوم بدور الجسم الحي الذي يخوض النضال من أجل نشأة بيئة سياسية واقتصادية دولية مواكبة أو مناسبة للتنمية البشرية وذات الوجه الإنساني في العالم الثالث.

يتجاور مع هذا الفريق رؤى العولمة المضادة التي تقوم على إدراك وترجمة المسؤولية المباشرة للعالم المتقدم عن اقتلاع الفقر، وذلك من خلال التوقف عن الاستغلال المالي للعالم الثالث وتعويضه عن فترات الاستعمار والاستنزاف الزائد للثروات الطبيعية وتصفية المديونية والاعتراف بحاجة العالم الثالث لانتهاج طرقه الخاصة بالتطور والنمو والتقدم الاقتصادي الاجتماعي ومنحه معاملة تمييزية تتحيز لإطلاق قواه المنتجة وتعفيه من منافسة يستحيل عليه مقابلتها وتوفر له الموارد اللازمة لانطلاقه الاقتصادي والاجتماعي.

ثمة أشياء وعناصر مشتركة بين كل تلك الرؤى؛ فجميع تلك الرؤى تصورت المجتمع المدني العالمي على ضوء البشارة المتمثلة في أفق ممتد للسلام العالمي في عصر ما بعد الحرب الباردة، حتى المناهضون للعولمة يرفعون شعار: "هناك عالم أفضل ممكن"[١٠٠].

ويمكن تعريف مصطلح المجتمع المدني العالمي كحقل للنشاط أو الكفاح المنطلق من الإيمان بقيم عالمية وبوحدة المصير البشري على الأقل بالنسبة لموضوعات أو قضايا حاسمة مثل السلام والعدالة والتنمية والبيئة وحقوق الإنسان. ويمكن النظر إليه أيضاً باعتباره هذا النسيج من الروابط الكفاحية التي تنشأ على قاعدة الإيمان بالمساواة والمسؤولية المشتركة والحاجة إلى علاقات عالمية لا تقوم على التسلط أو القوة والامتياز.

ويمكن تعريف الفاعلين في المجتمع المدني العالمي على أنهم أولئك الذين يمتد نشاطهم في الدفاع عن القيم المدنية إلى الساحات العالمية ويشملون الجمعيات والروابط والنقابات والهيئات المهنية والمجالس النيابية والمنتديات الفكرية والشبكات الاتصالية والهيئات الدينية بغض النظر عما إذا كانت صلاحياتها وطنية ذات امتداد عالمي أو عالمية بالأصل. هذا فضلاً عن الجمهور العام المؤمن بهذه القيم والمرتبط بتلك التجمعات. وقد ولد مفهوم المجتمع المدني العالمي إما من رحم النشاطية والثقافة المدنية الوطنية، ثم أخذ يمد هذه النشاطية على مستوى عالمي أو كمستوى نضالي عالمي يشتق طاقته وعناصره البشرية من مختلف القوميات وينظم عمله عبر روابط واتحادات عالمية أو متعددة الجنسيات أو عبر تقنيات الحركة الاجتماعية[١٠٠].

الفصل الثالث

النظـرة الإسـلامية

- دور المنظمات الأهلية والمجتمع المدني والأعمال التطوعية من فجر الإسلام حتى اليوم
- رؤية إسلامية للمجتمع المدني ومسؤولياته
- معانٍ إسلامية
- الانتماء والتطوع ومفهوم الأمة الإسلامية

دور المنظمات الأهلية والمجتمع المدني
والأعمال التطوعية من فجر الإسلام حتى اليوم

هناك ثمة نزاع جار بين الباحثين العرب والمسلمين حول حقيقة وجود المجتمع المدني على صعيد الممارسات والمنظمات والمؤسسات، لا على صعيد المفهوم الذي لا ينازع أحد في غربية نشوئه وتكونه، فيرى قسم منهم، أن المجتمع العربي الإسلامي لم يشهد ولو حتى صورة من صور المجتمع المدني على النمط الأوروبي، الناجم عن تحولات اجتماعية وثورية في القرنين السابع عشر والثامن عشر بسبب التدخل الخارجي المتمثل في الاستعمار أو الإمبريالية، والنخب الحاكمة خارجية التكوين وغير المندمجة أو المنصهرة في الكيان الاجتماعي للأمة الإسلامية، مع توقع عدم قيام المجتمع المدني في أي من صوره في المستقبل في ظل عدم تبديل أي من الظروف السابقة[٩٠].

فيما يرى البعض أن التاريخ الإسلامي شهد صوراً مختلفة لمنظومة المجتمع المدني بمضمونه العصري، غير أنه في بعض كياناته وجوانبه كان أكثر اتساعاً وتنوعاً وشمولاً مما هو عليه حالياً سواء في الدول الغربية أو في الدول الإسلامية. ويستشهدون في هذا السياق بكتابات الفارابي وكتابات ابن خلدون بصفة خاصة، حول مفهوم "أهل الدولة" في مقابل "أهل العصبية"، أي أهل الحكم والسياسة في مقابل أهل الحرف والصنائع والطوائف والفرق. وكذلك بمفاهيم "السياسة المدنية" في مقابل "السياسة الحكومية"، و"الدولة المستجدة" في مقابل "الدولة المستقرة"، ومن ثم يقرون بوجود مجتمع لوصف تلك المظاهر الاجتماعية[٩١].

وأيا كان الحال فهذا الأمر هو من قبيل "الممكن الذاتي" الذي يجد في التراث والبناء الإسلامي مؤيدات عديدة تسهل من عملية الاستنهاض الحضاري وتسرع من وقع خطاها، وفروض الكفايات في هذا الصدد كفيلة فيما لو تم تفعيلها مجدداً بتحقيق

ذلك، لا سيما أن القاعدة الشرعية الشهيرة "ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب" واضحة وصريحة في تشريع عملية تغيير واقع تلك الفروض ذات الطابع الاجتماعي والمهملة على الصعيد العملي، والاعتماد عليها كورقة إضافية تدفع باتجاه الأمام[٩٠].

وعلى أية حال فإن المفهوم المعاصر للمجتمع المدني المتعارف عليه دولياً وبتعريفاته ومعانيه المختلفة والمضامين السياسية والفكرية التي اكتسبها وفقاً للتطورات والظروف التاريخية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة، ربما يكشف عن سبب رفض بعض الإسلاميين لهذا المفهوم؛ إذ فهموا منه مدلوله "البدائي" خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، وتنازعوا حول مدى احتياج المجتمعات الإسلامية له، في ضوء خلو الاعتقاد والفكر الإسلامي من وجود مؤسسة دينية رسمية، نظير مثيلتها في العالم الغربي المسيحي، وفضلوا مصطلح "المجتمع الأهلي" للدلالة على سياق التفاعلات الاجتماعية الهادفة إلى تحقيق قدر أكبر من الاستقلالية والحضور للمجتمع، في ظل تغلغل الدولة الوطنية في العالم الإسلامي، وتغلغل أجهزتها ومؤسساتها في مرافق المجتمع.

الحكم التكليفي والمجتمع المدني

مع إلحاح البعض في الدفاع عن وجود مدلول "المجتمع المدني" بغض النظر عن الدلالة اللفظية عليه، وذلك من خلال تجذر نظام الوقف الإسلامي وبسوق أغصانه في المجتمع الإسلامي قديماً وحديثاً. لكن يمكن التأسيس لفكرة "المجتمع المدني" عملياً من خلال ما يعرف في آليات الاستنباط، بمفهوم "الحكم التكليفي" المتعلق أساساً بالفعاليات البشرية اليومية والمباشرة.

والحكم التكليفي يتجلى في خطاب الله سبحانه وتعالى المتعلق بأفعال المكلفين اقتضاء طلباً أو تخييراً، أو "أثر هذا الخطاب" كما هو عند الفقهاء، ثم ينقسم هذا المفهوم إلى خمسة مستويات من الدلالة بحسب صيغة الخطاب المتضمن والمحتوي له: "الوجوب والحرمة والكراهة والندب والإباحة".

والأهم في هذا السياق المستوى الأول وهو "الوجوب" وانشطاره وتفرعه إلى عدد من الأقسام[١٠١]. لعل من أهمها تفريعه بحسب المخاطبين به الخطاب أو مفهوم الوجوب إلى عيني وكفائي. ويقصد بـ "الواجب العيني" ذلك الفعل الذي طلب الشارع فعله من كل فرد من أفراد المكلفين بعينه. أما "الواجب الكفائي" فهو ذاك الذي يروم الشارع حصوله من جماعة من المكلفين من غير نظر إلى من يفعله أو يقوم به. وإنما مقصوده تحقق وقوعه من بعض المكلفين، ويمثل له بجملة من الفعاليات والأعمال اجتماعية الطابع والدور التي تسهم في تحقيق مدنية وتحضر المجتمع الإسلامي، بصرف النظر عن المباشر والممارس لها، كتعلم الحرف والصنائع، وبناء المستشفيات، والقضاء، والإفتاء، والصلاة على الجنائز، ورد السلام، والجهاد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بمفهومه الاجتماعي الواسع.

وفيما يتفق الأصوليون على توجه الخطاب في الواجب العيني إلى المكلف بعينه بحيث لا تسقط عهدة التكليف عنه إلا بأدائه بنفسه، فإنهم، وإن كانوا متفقين على سقوط إثم المحاسبة والجزاء الأخروي والدنيوي بقيام البعض بأداء الواجب الكفائي، يختلفون في كيفية توجه الخطاب فيه، فجمهور الأصوليين يرون توجهه ابتداء إلى كل فرد بعينه، شأنه في ذلك شأن الواجب العيني، إلا أن بعض الأصوليين يصر على أن الواجب الكفائي ينفرد بتوجه الخطاب فيه إلى جملة المكلفين ومجموعهم، أو إلى الهيئة الاجتماعية الناظمة لهم، متجاوزين ذلك المفهوم الضيق في توجيه الخطاب، والسمة الفردية التي لازمت تبلور الأحكام الشرعية ودلالاتها التجزيئية المعنية بالفرد وشؤونه على حساب التشريع الجمعي الشامل للتعامل مع مجموع المكلفين بصفة اعتبارية مختلفة عن نظيرتها الفردية، ومفارقة للرؤية الكلاسيكية السائدة في العقل الفقهي، والتي تجعل من المجتمع حاصل جمع أفراده المكررين[١٠١].

إن مما يثير انتباه المتابع لتفريعات وتقسيمات الأصوليين وسجالاتهم حول مفهومي "العيني والكفائي" للواجب، أن جمهورهم وغالبيتهم يرون تقديم العمل بالواجب العيني

على الكفائي، ولهم في ذلك استدلالات ومناقشات مطولة ترى في عينية توجه الخطاب الشرعي للمكلف مرجحاً معتبراً في تغليب السمة الفردية في الرؤية التشريعية على السمة الجمعية، والمؤسسة على إيلاء قدر أكبر للفرد على حساب المجتمع، إما على صعيد دفع المضار وسقوط الإثم، أو على صعيد جلب وتحصيل المنافع والمصالح. فيما رأى البعض تقديم العناية بفرض الكفاية على الفرض العيني حال تعارضهما. وحاول بعض المتأخرين حل وفض جبهة الاشتباك بالعمل بقول الجمهور من العلماء، حال عدم التعارض، فيما يعمل بالقول الثاني حال تعارض واجبين، أحدهما عيني والآخر كفائي، فيرجح الثاني لما فيه من سقوط الإثم والمطالبة بالأداء عن نفسه وغيره.

يبدو أن الرؤية الفردية في هذا الموضوع ظلت حاكمة حتى على المرجحين لأداء الواجب الكفائي على العيني، بدليل نزوعهم في تعليل ذلك الترجيح إلى صيغة "الخلاص" الفردية المنشأ والمآل ومقايستها به، على اعتبار أن في أداء الواجب الكفائي تحقيقاً لخلاص عدد أكبر من المكلفين "الأفراد"، فيما كان الأولى أن تتم الموازنة بين الفعلين باعتبار ما قد يترتب على تحققهما من منافع ومصالح تعود آثارها على المجتمع، ولو تم تحقيق ذلك لاعتبر نقلة نوعية على صعيد التخفيف من الرؤية الكلاسيكية التجزيئية في التشريع، والتأسيس لقيام مجتمع مدني عصري ينزع أبناؤه جميعاً إلى تحصيل منافعه ومصالحه ولو على حساب مصالحهم الفردية والشخصية.

ورغم اعتراف العلماء بسلطة الحاكم أو الإمام الأعلى في تعيين الواجب الكفائي وتحويله بالتالي إلى واجب عيني يتعين القيام به على فرد ما، وذلك بأمر أو قرار صادر منه، فإن الرؤية الكلية لمفهوم الكفاية في الواجبات لا تنزع عن هذه الواجبات الشرعية دلالتها الاجتماعية على مستوى التأصيل والممارسة، فتدخل الحاكم أو الدولة في هذا النوع من الواجبات هو تدخل آني وظرفي، مؤقت ومؤطر بضوابط الضرورة والحاجة العامة التي تنزل منزلة الضرورة الفردية، بحيث يبقى على فروض الكفايات معيناً أصيلاً لخدمة المرافق الاجتماعية المتعددة "الوقف، المستشفيات، المدارس، الجمعيات

الخيرية"، في الوقت الذي تعبر فيه عن خصوصية هذه الواجبات "الكفائية"، وعدم توقف العمل بها على وجود هرم سياسي ناظم ومعين لها؛ الأمر الذي يجعل من هذا اللون من الواجبات فريضة اجتماعية باقية إلى يوم القيامة، لا تتوقف على وجود إمام أو حاكم "سواء كان عادلاً أم جائراً"؛ وهو ما يسهم في توضيح جانب من ملامح التصور الإسلامي حول هذه القضية.

يبقى السؤال المعرفي الذي يثيره موضوع "فروض الكفايات ودورها في المجتمع الإسلامي المعاصر" معلقاً على مدى شرعية اللجوء والاعتماد على هذا الصنف التكليفي من الأحكام الشرعية للتأسيس لمجتمع مدني معاصر، في ظل المعرفة المسبقة بمفارقة الظرف التاريخي السياسي الحاكم لفترة تبلور وتقعيد هذه الفروض الكفائية "زمن الخلافة الإسلامية"، للظرف السياسي التاريخي الذي رافق وأسهم في ظهور مفهوم المجتمع المدني زمن "الدولة الوطنية".

من غير الممكن ابتداء، إنكار اختلاف النظام السياسي والمفاهيم والممارسات السياسية في كلا الجانبين، ففيما كان فرض الكفاية في نظام الخلافة الإسلامي مؤسساً على رابطة الدين ومتمحوراً حول خدمته، فإنه في نظام الدولة الوطنية، العلمانية الطابع والمنشأ، مؤسس حول مفهوم المواطنة وموجهاً لخدمة أهداف الدولة (الأمة)، كمفهوم ونظام سياسي يعتمد رابطة الولاء للنظام والدولة بدل الدين والعقيدة.

إن طبيعة الفروض الكفائية ذاتها، قائمة على أساس التقعيد والتقنين لجملة من النشاطات والممارسات الاجتماعية الداعمة لنشوء مجتمع مدني، يمارس دور الحماية الذاتية لكيانه من الانهيار والتفكك حال سقوط السلطة السياسية الرسمية أو انهيارها، وبالتالي محاولة الحفاظ على وحدة هذا المجتمع وتنظيم مقاومته ضد صنوف الغزو الفكري والعسكري. تلك الطبيعة كفيلة بنفض غبار الشك الذي يحيط بالأنظمة السياسية واختلافها حول نشوء هذه الفروض ونموها.

ومن الضروري، التنبيه إلى الخلفيات الفكرية والسياسية والتاريخية – وبالجملة الاجتماعية – التي تتشبع بها مفاهيم من مثل "المجتمع المدني" عند القيام باضفاء الشرعية على وسائل وممارسات اجتماعية لإجازه وبلورته، من خلال القيام بعملية "تبيئة" مفهومية وفكرية واجتماعية لهذا المفهوم، بما ينسجم وسياق الظروف والملابسات الجديدة المكتنفة به[٩٠].

رؤية إسلامية للمجتمع المدني ومسؤولياته

إن مفهوم المجتمع المدني وفق الرؤية الإسلامية يحتاج إلى إعادة تعريف، ليس بغرض تبني تضميناته الفلسفية، وإنما بهدف بيان الأسس الفلسفية التي يمكن أن يؤسس عليها المفهوم الإسلامي للعمل المدني، مع توضيح الخبرة الحضارية التي يمكن أن تساهم بها الأمة الإسلامية على المستوى العالمي في إثراء النقاش والجدل الدائر حول هذا الموضوع. إن إعادة التعريف هذه عملية منهجية بالغة التعقيد؛ لأنها تتضمن عمليات عديدة تتكامل فيما بينها، ثم إن هذه العمليات ليست قاصرة على موضوع العمل المدني، وإنما تمتد لتشمل غيرها من القضايا والموضوعات التي تتعلق بمناطق الاحتكاك الحضاري والثقافي بين الأمة الإسلامية والغرب، وهذه العمليات المنهجية المركبة من شأنها أن تؤدي إلى استخدام الميزان الإسلامي، حتى يمكن طرح رؤية انفتاحية حقيقية تعبر عنها كلمة أو مصطلح اجتهاد في الرؤية الإسلامية، التي تعني النسق المفتوح وليس النسق المغلق المصمت، ولكنه يظل في النهاية اجتهاداً نابعاً من الذات الحضارية للأمة الإسلامية. هذه العمليات تتضمن[١٠٢]:

- جانب تصور عقدي يحرر الموقف الفلسفي للإسلام، ويبين التصورات التي يستند إليها العمل الأهلي، وبالمقابل فإن هذا الموقف العقدي يتطلب إدراك الأسس الفلسفية التي تستند إليها الحضارة الغربية، أي إدراك ملامح الرؤية الكونية الغربية وتأثيرها في مناهج ومفاهيم ومظاهر الحضارة الغربية.
- جانباً فقهياً تشريعياً يؤصل المبادئ والأصول العامة، كما يرسم الضوابط والحدود للموضوع المطروح.

- جانباً واقعياً يتعلق بالصيغ والأشكال المؤسسية والتنظيمية التي تم من خلالها التعبير عن العمل المدني في الخبرة الحضارية للأمة الإسلامية. فهذه الأشكال والصيغ المؤسسية تكشف عما استقر في الضمير الجمعي للأمة، وانتقل من جيل إلى جيل بالتقبل الشعبي العام.

إن الصراع المتوهم بين المجتمع والدولة في الواقع العربي والإسلامي من شأنه كما يروج بعض دعاة مفهوم المجتمع المدني أن يضعف كلاً منهما لصالح الخارج. وهذه هي خطورة نقل خبرة حضارية من واقع لواقع آخر، دون إدراك خصوصياتها وتوظيفاتها في الواقع الجديد. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن خبرة العلاقة بين المجتمع والدولة في الغرب أدت إلى إيجاد "اعتماد متبادل" بينهما لتحقيق مصالح وغايات الحضارة الغربية وأهدافها العليا.

مقومات مفهوم المجتمع المدني

إذا كانت مفاهيم الصراع والتعاقدية والعلمانية هي الأسس الفلسفية التي يقوم ويتأسس عليها مفهوم المجتمع المدني في خبرته الغربية، فإن المفهوم يستند إلى عدد من المقومات الأساسية أهمها[١٠٢]:

- الطوعية: باعتبارها أحد أسس تكوين بعض التشكيلات المؤسسية والاجتماعية.
- المؤسسية: المؤسسات الوسيطة التي تنشأ لتملأ الفراغ بين الدولة والسلطة السياسية والأسرة، ولتقوم بوظائف ومهام متعددة.
- الاستقلالية: استقلال المؤسسات الوسيطة عن السلطة السياسية، ومحاولة التملص من هيمنة الدولة وطغيانها على المجتمع.
- القيم والمفاهيم: يرتبط المفهوم بعدد من القيم والمفاهيم الأخرى التي لا تنفك عنه لزوماً وتلازماً، أبرزها: المواطنة، وحقوق الإنسان، والمشاركة السياسية والشعبية، والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف، . . إلخ.

إن التمييز بين الأسس الفلسفية التي يستند إليها مفهوم المجتمع المدني، وبين المقومات التي تمثل المؤشرات الدالة عليه والموضحة لمضمونه، من شأنه أن يساعد في بناء موقف أكثر تعقيداً وتركيباً في النظر إلى المفهوم والتعامل معه، فإذا كان الإنسان المسلم - عند تعامله مع هذا المفهوم - يرفض الأسس الفلسفية التي ينطلق منها المفهوم باعتباره يحمل نظرة للكون والحياة والإنسان تتناقض أو تتباين مع هذه الأسس، إلا أن الموقف من المقومات موقف مختلف، لأنه قد يقبل من هذه المقومات البعض ويرفض البعض الآخر. بل إن الخبرة الحضارية للأمة الإسلامية تسمح بتقديم نموذج مختلف يمثل إسهاماً حقيقياً لها في صياغة الواقع والأفق العالمي المنشود[١٠٢].

الأسس الإسلامية للعمل المدني

العمل المدني هو جهد تبذله الأمة بجميع فئاتها وطوائفها ومؤسساتها مستهدفة تحقيق مقاصد الشرع الخمسة: حفظ الدين، وحفظ العقل، وحفظ النسل، وحفظ النفس، وحفظ العرض. أو بعبارة أخرى، فإن جوهر العمل المدني - في الرؤية الإسلامية - هو تحقيق مقصد "العمران" في الأرض؛ الذي هو سبيل تحقيق ذاتية الأمة ومثاليتها في أرض الواقع. قال الله تعالى: ﴿.. هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا..﴾ [هود: الآية: ٦١]. والعمل المدني بهذا المعنى يتأسس على مجموعة من المفاهيم المحورية أهمها [١٠٢]:

فروض الكفاية والمسؤولية الجماعية للأمة

تجد فروض الكفاية سندها في توجه الخطاب القرآني بتكاليف الله سلباً وإيجاباً للأمة ﴿يا أيها الناس..﴾، ﴿يا أيها الذين آمنوا..﴾، ﴿أقيموا الصلاة..﴾، ﴿وافعلوا الخير..﴾. وخطاب الله للأمة يشمل التكاليف الفردية كما يشمل التكاليف الجماعية، فالإسلام لا يخاطب الفرد فحسب، وإنما يخاطب الجماعة في عمومها أيضاً، فهناك فروض أوجبها الإسلام على كل فرد بعينه وهناك فروض أوجبها الإسلام على الجماعة

بجمعها وبوصفها كلاً متميزاً عن ذات الأفراد المندرجين فيها. وهذه الفروض هي ما يطلق عليها "فروض الكفاية" التي تعد بمثابة واجبات اجتماعية تساهم في تماسك نسيج الأمة الاجتماعي وتشعرها بالمسؤولية التضامنية وتنتهي بها إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي على مختلف الأصعدة، مما تتحول معه فروض الكفاية التي إذا قام بها البعض سقطت عن الآخرين إلى فروض عين على من توفرت فيه أهلية القيام بها حتى يؤديها على الوجه الأكمل إلى درجة الكفاية الاجتماعية. ولا يعني ذلك مباشرة الفروض فقط كما هو شائع؛ إذ العبرة بتحقيق المقصود وإنجاز المصلحة ودفع المضرة وتحقيق الطلب. وعلى هذا فإن معيار القصد والغرض والمصلحة المعتبرة شرعاً تتحكم في كم القائمين بفرض الكفاية، إلى الدرجة التي يتحول معها فرض الكفاية إلى فرض عين. ومن هنا جاءت المسؤولية التضامنية والجماعية في القيام بهذه الفروض أو في الجزاء عليها فيما يعرف بالحساب الجماعي للأمم والمجتمعات. فكما أن للأفراد أجلاً فكذلك للأمم والمجتمعات أجل؛ قال الله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ فَإِذَا جَاء أَجَلُهُمْ لاَ يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلاَ يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [الأعراف: الآية: ٣٤].

وكما أن للفرد كتابه فكذلك للأمم كتابها؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الجاثية: الآية: ٢٨]. وعدم الأخذ على يد الظالم ما يزال موجباً لنزول العقاب على الجماعة كلها؛ وفق قول الله تعالى: ﴿وَاتَّقُواْ فِتْنَةً لاَّ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الأنفال: الآية: ٢٥].

وفروض الكفاية تعبير عن مدى التزام الأمة أولاً بأحكام الإسلام وشرائعه وإن لم تلتزم السلطة بتلك الأحكام والشرائع. فمقصود الدين في الرؤية الإسلامية يتحقق بالأمة وليس بالسلطة أو الإمام، باعتبار أن السلطة مؤسسة من مؤسسات كثيرة تنشئها الأمة لتحقق بها مقصود الدين وتجسده في واقع معاش.

فروض الكفاية والمسؤولية الفردية

الإنسان وفق الرؤية الإسلامية إنسان مكلف ومسؤول عن أعماله: إن خيراً فخير، وإن شراً فشر، وهو يقوم بدوره وواجبه انطلاقاً من هذه المسئولية. قال الله تعالى ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا﴾ [مريم: الآية: ٩٥].

وفي هذا السياق نقطة جديرة بالتأمل، وهي قول الفقهاء في موضوع الوقف: إن "شرط الواقف كنص الشارع" حين يعبر الفرد عن إرادته في صورة مجموعة من الشروط التي يحدد بها كيفية إدارة أعيان الوقف وتقسيم ريعه وصرفه إلى الجهات التي ينص عليها أيضاً. ويلاحظ أن الفقهاء بهذه المقولة قد أضفوا على هذه الشروط – شروط الواقف – صفة القداسة، ما لم تحرم حلالاً أو تحل حراماً، وجعلوا لها حرمة لا يجوز انتهاكها إلا في حالات استثنائية، وذلك بأن دفعوها إلى منزلة النصوص الشرعية من حيث لزومها ووجوب العمل بها، فالفرد ينشئ الشخصية المعنوية للوقف التي تنشأ مع نشأة الوقف وبإرادة الواقف.

إن المسؤولية الجماعية والمسؤولية الفردية معاً، والتوازن الدقيق الذي يقوم بينهما في الرؤية الإسلامية يستدعيان مفهومين على درجة كبيرة من الأهمية يتأسس بهما العمل المدني في الرؤية الإسلامية وهما: الفرد والأمة.

العلاقة بين العمل الأهلي والدولة في الخبرة الحضارية للأمة الإسلامية

الخطاب الغربي لمفهوم "المجتمع المدني" يتضمن فيما يتضمن مقابلة وصراعاً بين الدولة والمجتمع، وهذا في جزء كبير منه نتاج الخبرة الحضارية الغربية في بناء الدولة الوطنية؛ التي قامت على نظرية العقد الاجتماعي التي هي في جوهرها تعتمد على فكرة افتراضية تقوم على تنازل الأفراد عن جزء من سلطانهم لصالح الدولة من أجل صالح الجميع. وهذه النظرية تختلف كلياً عن نظرية نشأة الدولة في التصور الإسلامي؛ فالأمة هي التي أنشأت مؤسسة الدولة، كما أنشأت بجوارها العديد من المؤسسات التي تستهدف منها تحقيق ذاتيتها ومثاليتها. ففي البدء كانت الأمة.

الأمة استطاعت أن تقدم مفهوماً للعمل المدني يختلف بالكلية عن الخبرة الغربية في مجال المجتمع المدني، هذه الخبرة جوهرها قدرة كل من الدولة (السلطة) والأمة أن تصنع مجالاً مشتركاً بينهما مع وجود مجالات منفصلة لكل منهما عن الآخر، فالأمة التي تنهض بنفسها وتؤسس فاعليتها وحركتها ومشاركتها، ليست بديلاً عن الدولة ولا مزاحمة لها، وإنما موازية ومتكاملة معها. العمل المدني الفاعل هو مصدر من مصادر قوة الدولة والأمة معاً. أما كونه مصدراً من مصادر قوة الأمة فبما يمكن أن يوفره من مؤسسات تتمتع بالاستقلال المالي والإداري، وبما يمكن أن تقدمه تلك المؤسسات من خدمات في مجالات الحياة المختلفة[١٠٢].

أما كونه مصدراً من مصادر القوة للدولة، فبما يمكن أن يخفف عنها من أعباء القيام بتلك الخدمات، وإدارة تلك المؤسسات ومراقبتها. فالرؤية الإسلامية في هذا الشأن هي أنه يجب ألا تمتد يد الدولة إلى عمل أو مهنة يمكن أن يقوم به أو بها المسلمون أفراداً أو جماعات. وبهذا المعنى يمكن أن يكون العمل الأهلي أحد أهم آليات ضبط العلاقة بين الأمة والدولة ضمن إطار تعاوني غير صراعي، لا يسمح فيه للدولة بالتضخم على حساب الأمة أو السيطرة عليها بحجة توفير الخدمات العامة، بينما هي تحتكر المبادرات الاجتماعية وتصادر الجهود التطوعية، كما لا تتلاشى فيه سلطة الدولة أو تصبح ضعيفة، وإنما تظل حاضرة وقوية في حدود وظائفها الأساسية التي لا تتخطاها بالتدخل في الشؤون الأهلية.

بعبارة أخرى: العمل المدني يمكن أن يكون مجالاً مشتركاً بين السلطة والأمة، وليس مجالاً للصراع بين الطرفين كما هو مطروح في المفهوم الغربي "للمجتمع المدني"، فهذا الصراع المفترض بين المجتمع والدولة في المفهوم الغربي للمجتمع المدني من شأنه أن يضعف كلاً منهما في الواقع العربي والإسلامي، وهذه هي خطورة نقل خبرة حضارية من واقع لآخر دون إدراك خصوصياتها وتوظيفاتها في الواقع الجديد. وإذا كانت نشأة المجتمع المدني في الخبرة الغربية قد أحاطت بها ظروف الصراع بينه وبين الدولة،

إلا أن الاثنين معاً قد استطاعا تطوير علاقة "شراكة" أو اعتماد متبادل بينهما بهدف تحقيق مقاصد وجوهر الحضارة الغربية. فالتصور السائد الآن في الدراسات المتعلقة بموضوع المجتمع المدني ترى أن المجتمع المدني القوي أو العمل الأهلي القوي موجود في دولة قوية؛ أي أن هناك علاقة طردية بين قوة المجتمع المدني وفاعليته وبين فاعلية الدولة، وغير صحيح أن هناك علاقة عكسية بين القطاع الأهلي وفاعليته وبين فاعلية الدولة، لأن الدولة حين تكون قوية، فإنها تثق في القطاعات الأخرى، والثقة دائماً لا تكون إلا من الدولة القوية التي وصلت إلى مستوى مستقر من القوانين والمؤسسات.

وهذا التفاعل الصحي أو الثقة المتبادلة بين القطاعات الثلاثة: القطاع الحكومي، والقطاع الخاص، والقطاع الأهلي، في داخل الوطن الواحد توجد مؤسسات مشتركة تتكون على الحواف بين القطاعات الثلاثة، وهذا يوجد قدراً من الشراكة بين القطاعات الثلاثة بغرض خدمة الأهداف والمصالح المشتركة، من مفهوم العمل الشرعي إلى ساحة العمل العام[١٠٢].

معانٍ إسلامية

تنظيم المجتمع الأهلي

إن التكوين المؤسسي للمجتمع الأهلي إنما يمثل هيكلاً تنظيمياً لجماعة بشرية يربطها نوع تقارب مشترك، وتوجد ذات جماعية بجوار الذات الفردية لكل من مكوناتها، وهي تقوم على أساس تكوين فكري متجانس قادر على تحقيق هذه الذات الجماعية، وعلى قيامها في نفوس الأفراد بجوار الذات الفردية لكل منهم، وهي تتوخى تحقيق أهداف مشتركة سواء لهذا الجمع المؤسسي نفسه أو لجماعة كبرى تشمل هذه الجماعة الفرعية. وتقوم فكرة إنشاء مؤسسات المجتمع الأهلي على الأسس التالية:

التطوعية والإرادة الذاتية

هذه الأبنية التنظيمية يقيمها الأفراد والجماعات طوعاً وبإرادتهم، أو يجدون أنفسهم منتمين لها بالاندراج فيها مما هو قائم ومنحدر من الماضي بتقاليد المجتمع وأعرافه،

المهم أن الجانب الطوعي هو أساس التكون والبقاء. لذلك فهي دائماً تنظم أوضاع جماعات ذات مصالح مشتركة أو ذات هوية مشتركة وشعور بالانتماء الجمعي[١٠٣].

إن الذى يستعرض خريطة لدول العالم في العصور السابقة، ويتقصى عن كيفية تنقل المعلومات في أرجاء كل من هذه الدول، ويبحث عن جواب لأسئلة مثل: كيف كان المجتمع ينظم شؤونه ويدير أموره، بغير تلك الأجهزة الكبرى المركزية المهيمنة، وبغير وسائل الانتقال والاتصال السريع التي نشأت في العصور الحديثة؟! إن الجواب على ذلك لا بد أن يشير إلى الأهمية الكبرى لهذه الجماعات الفرعية ونظمها المؤسسية وقدرتها على إدارة شؤونها الذاتية، ووجه العلاقة التي تقوم بين بعضها وبعض، وبينها وبين السلطة المركزية. الغايات المشتركة والانتماء الجماعي: هذه الهيئات قد ينشئها أفراد بجهود واعية لطلائع في العمل، وينشطون بوضع برامج تمثل أهدافاً لما اكتشفوا احتياج مجتمعاتهم لها، وينشطون بدعوات يتجمع حولها أفراد آخرون لتقديم ذات النوع من النشاط وإشاعته في المجتمع، بمعنى أنها تنشأ لهدف نهائي يراد تحقيقه، ومثالها: جمعيات البر والجماعات السياسية والثقافية. هذه الهيئات قد تشكل تعبيراً عن وجود جماعي قائم، وهي تتشكل لتنظيم هذا الوجود الجماعي وتنسق نشاطه وتزيده وعياً بتكوينه الجماعي، وتعبر عن احتياج لديه لاعتراف الجماعة الأكبر بوجوده وحقوقه بما يتناسب مع حجمه وحاجته، وذلك شأن الملل والجماعات المذهبية الثقافية أو القبلية العرقية أو الإقليمية أو اللغوية[١٠٣].

التراكم التاريخي

قديماً كانت الهيئات تتكون بطريقة أهلية وطوعية بحتة، حتى في نظمها وأساليب إدارتها، كان ذلك ينشأ ويتشكل عبر مسار تاريخي، وبالتراكم طويل المدى، وتتحدد نظمه باجتماع لسوابق أنشطة واطراد عادات لتصير أعرافاً لها وجه إلزام يستقر في وعي المتعاملين مع هذه الهيئات. والنظم التي تعتمد على الأعراف، وتنشأ نشأة تاريخية، إنما تعتمد على قواعد للتنظيم والإدارة تكون عامة وغير مفصلة، وهي قواعد

تتصل بالجوانب الموضوعية للعمل المؤدى، ولا تتناول الجوانب الإجرائية التي تفتقت عنها النظم البيروقراطية الحديثة، والتي تعالج الأعمال من خلال الأوراق المكتوبة، وبالضبط الرقمي للمواعيد والإجراءات. ويتفرع عن ذلك أن شرعية الوجود المؤسسي لما يعبر عن جماعة ما إنما يجري بصناعة شعبية أهلية بقواعد استقرت في الضمير الجمعي، وانتقلت من ناس إلى ناس بالتقبل الشعبي العام، وذلك على خلاف الوجود المؤسسي الذي يجري في الأزمنة الحديثة، والذي يجري بقوانين مكتوبة تصدرها الدولة المركزية، مما يكفل لسلطة هذه الدولة التدخل المستمر، وإلحاق هذه المؤسسات الشعبية بها، عن طريق وضع النظم والتحكم في الإجراءات ورقابتها[١٠٣].

السمات الرئيسة لتنظيمات المجتمع الأهلي في الخبرة الإسلامية

التعبير عن مصالح وغايات مشتركة

التكوينات المؤسسية للوحدات الاجتماعية هي جماعات يربط بينها أصل مشترك أو مصلحة مشتركة أو هدف مشترك لتحقيق غاية معينة، وينشأ لها نوع تنظيم يستوعب حركتها؛ أي يحولها لتحقيق أهداف متعارف عليها. والغايات والأهداف المشتركة يصعب أن يحوطها التعيين أو الحصر، إنما هي ما طرأ ويطرأ في مجال السياسية والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لأي جماعة قديمة أو ناشئة.

والمصالح المشتركة لا تعني المصالح المادية التي تنصرف إلى الجوانب الاقتصادية وحدها، إنما تعني ما يشمل ذلك ويشمل مصالح التواجد المعنوي الآتي عن اختيار مذهبي أو ثقافي، والذي يتمثل في الدعوات المختلفة، ومنها حفظ الوجود المعنوي وحفظ فكر معين ونشره وحفظ تكوين مذهبي والدعوة إليه. والأصل المشترك يقوم وفق تصنيفات شتى، منها الأصل الأسري والقبلي والعرقي، والتكوين اللغوي الواحد، والتكوين المذهبي أو الديني والثقافي العام، والتكوين الإقليمي الجغرافي من قرية أو حي أو مدينة أو قطر أو نحو ذلك.

التعدد والتنوع دون التشتت أو التناثر

هذه التكوينات الاجتماعية تتنوع وتتعدد دون أن تؤدي إلى تناثر أو تشتت اجتماعي، لأنها تجري وفقاً لتصنيفات شتى، وليس وفقاً لتصنيف واحد. وعلى سبيل المثال: فإن الماركسية تصنف الإنسان وفقاً لمعيار واحد، فهو إما عامل أو رأسمالي، والتداخل بين الفريقين هو شذوذ أو اختلاط، وهذا التصور ذو المعيار الوحيد في تصنيف البشر يفضي بالحتم لا إلى الصراع فقط، ولكنه يفضي إلى أن الصراع هو وضع طبيعي. أما تعدد معايير التصنيف وتنوعها ثقافياً وإقليمياً وعرقياً ولغوياً واقتصادياً فهو ينتج تداخلاً بين دوائر الانتماء المتولدة عن هذه التصنيفات. قديماً كان مؤلف الكتاب يشير إلى نفسه وفقاً لدوائر انتمائه كلها، فيقول مثلاً: المصري (إقليمه) الأزهري (معهده العلمي) القرشي (نسبه) النحوي (تخصصه العلمي). والمهم من هذه الملاحظة أن تعدد التصنيفات بما يقيم من تداخل بين دوائر الانتماء إنما يوثق قوى التماسك في المجتمع ويدعم الشعور بالمساواة، لأن الأفراد إذا تمايزوا بمعيار الإقليم فسيوحد بينهم معيار المذهب، والعكس صحيح. ومن هنا تترابط مؤسسات المجتمع المدني مثل ترابط أجهزة الآلة الميكانيكية.

انطلاق من المرجعية العامة للمجتمع دون الخروج عليها

من جهة أخرى فإن هذه التكوينات تحتاج إلى عدد من الأمور المعنوية، منها الشعور المشترك بالانتماء لجماعة معينة، وهو شعور يجد سنده في الأسس الفكرية والثقافية التي تقوم عليها الجماعات وفي الأطر المرجعية ذات الاعتراف والتقبل العام في البيئة الحضارية، والتي تحكم قيم المجتمع وسلوكه ومعاملاته. ولقد سبقت الإشارة من قبل إلى التكوين المؤسسي الذي تشكل بأسلوب طوعي واستند في تنظيمه وإدارته وتحديد وجوه نشاطه إلى تراكم سوابق وعادات صارت أعرافاً تفرض نفسها بوصفها قواعد مقررة، ولكنها في مراحل تكوينها وتهيؤها إنما تصدر بالتقبل العام وباستنادها لأسس الشرعية ومعايير الاحتكام ذات الهيمنة على العقول والقلوب في الجماعة.

الاستقلال دون التصادم مع المؤسسات السياسية

والذي يحفظ التناسق والتجانس بين وحدات الانتماء الفرعية بعضها وبعض، ويبقي على خاصية التلاؤم بينها وبين الجامع السياسي الأعم، الذي يفعل ذلك هو وحدة الأطر المرجعية والتكوين الثقافي والوجداني الواحد بين هذه الجماعات ومؤسساتها. كما أن ما يمكن من قدرة كل منها على تسيير شؤونه الداخلية بغير فرض هيمنة تنظيمية من خارجها وبغير تناقض بين بعضها وبعض، ما يمكن من ذلك هو وحدة الأطر المرجعية التي تصدر كلها عنها وتصدر أعرافها عنها كذلك.

الصدور عن فكرة مجردة وليست شخصية

للمفكر الجزائري "مالك بن نبي" تفرقة فطرية هادية، فهو يفرق بين الفكرة الشخصية والفكرة المجردة. والفكرة الشخصية لا يكون لها وجود اجتماعي ولا استمرار زماني إلا بأشخاص محددين يقومون بها أو مؤسسة تنشط في تطبيقها وإعمالها. أما الفكرة المجردة فإنها يكون لها من ذلك ما يجعل وجودها وإعمالها غير متوقف على تشخيصها في رجال محددين أو مؤسسات بذاتها، وهي توجد حيثما وجد قوم يتعاملون أو يتحاكمون لهذه الفكرة. ومن أهم تطبيقات الفكرة المجردة في المجتمعات العربية والإسلامية: الأفكار الإسلامية؛ إننا في أية لحظة إذا تصورنا أن زواجاً يتم أو طلاقاً يحدث أو خلافاً على ميراث جرى، سواء في القاهرة أو واحة في صحراء موريتانيا أو بين مسلمي الصين، أياً من ذلك يحدث سيذهب ذووه إلى من يتوسمون فيه معرفة بأحكام الإسلام في هذا الأمر، ويتقبلون نتيجة ما يحسمه من أمرهم. ووفقاً لهذا النظر، فإن التكوين الطوعي لمؤسسات الانتماء الفرعي يقوم بشكل حقيقي ويكتسب ذاتيته الصحيحة وقدرته على الإدارة الذاتية لشؤونه بقيام معايير احتكام وأطر مرجعية صادرة عن الفكرة المجردة ذات التقبل والذيوع العام في المجتمع، وذات الاتصال بأوضاع الانتماء السائدة في الجماعة.

حلقة الوصل بين النسق العقيدي والقيم السائدة

هنا كان دور الإسلام كجامع سياسي وكشريعة حاكمة وأطر شرعية في مجتمعاتنا العربية والإسلامية، وكان هذا أثره في بناء هيئات المجتمع وتكويناته وعلاقات جماعاته، فكان الفكر الآخذ من الشرعية الإسلامية يربط بين النسق العقيدي وبين القيم السائدة وبين الأبنية التنظيمية ونظم تبادل الحقوق والواجبات، ونحن نلاحظ مثلاً أن الفقه القانوني الآخذ من الشريعة الإسلامية طور نظماً قانونية تخدم وحدات الانتماء الفرعية، مثل: نظام الشفعة، وحقوق الارتفاق التي تنظم علاقات الجوار المكاني، ومثل نظامي النفقة والميراث الذين يدعمان علاقات القرابة الأسرية، ونظام العائلة الذي يدعم التضامن بين ذوي القرابة الأسرية في المسؤولية، أي أن القريب يتحمل عن قريبه أداء التعويض المستحق عليه إن عجز عن أدائه، وهكذا.

وظائف وأدوار مؤسسات المجتمع الأهلي في الخبرة الإسلامية

بلورة اتجاهات الرأي العام وتقوية أواصر الترابط بين جماعاته

إن أهمية هذه التعددية الاجتماعية لمؤسسات المجتمع الأهلي أنها تبلور اتجاهات الرأي العام وتقوي أواصر الترابط بين الجماعات الفرعية في المجتمع، وتجعل ثمة إمكانية أكبر لتقدير اتجاهات الرأي العام وتوقع مساراتها وردود فعلها، وهذه النقطة ذات أهمية ليست قليلة في ترشيد عمليات الانتخاب السياسي للمجالس التشريعية، وفي حساب قوى التيارات السياسية والحزبية في المجتمع. لذلك يمكن المخاطرة بالقول: بأن الانتخابات السياسية التي عرفتها دولنا في ظل قوة هذه الجماعات الفرعية، كروابط الأسر والروابط الريفية، كانت أكثر رشداً وأبعد في نتائجها عن المفاجآت غير المحسوبة وغير المتوقعة.

التخفيف من أعباء الإدارة المركزية والحد من سلطانها

تقوم التعددية الاجتماعية لمؤسسات المجتمع الأهلي بشؤون الإدارة الذاتية للجماعات الفرعية، وبذلك فهي تخفف عن عاتق الإدارة المركزية وسلطات الدولة

المركزية الكثير من الأعباء باهظة التكاليف كأعباء الإدارة وأعباء التمويل، وفي الوقت ذاته فهي تحد من إطلاق السلطات المركزية وتقلل من الميل الاستبدادي الطبيعي الذي نلحظه دائماً لدى سلطات الدولة المركزية، لذلك كانت توجد قدراً من التوازن بين مؤسسات الدولة والمجتمع. والاستبداد هو خلل في التوازن الاجتماعي. والديمقراطية في أصل ضمان وجودها واستمرارها، وفي إمكانيات تحققها هي محصلة هذا التوازن الاجتماعي. وهو توازن يقوم بين سلطات الدولة المركزية بعضها وبعض، كما يقوم بين مؤسسات المجتمع الأهلي بعضها وبعض، وبينها وبين السلطات المركزية.

إن مؤسسات المجتمع الأهلي المعنية هنا كانت تعاني من العديد من السلبيات، وخاصة في بدايات العصر الحديث، وكان تنظيمها الداخلي تنظيماً يعتمد على القيادة الفردية والعلاقات الشخصية، بما لم يكن قادراً على التمشي مع متطلبات الأوضاع التي جدت مع بدايات القرن التاسع عشر، ولكن لم يكن ذلك يعني أن صلاح المجتمع يكون بالتخلص منها، إنما كان ثمة إمكان لإدخال قدر من الإصلاحات التنظيمية المناسبة.

وضعية مؤسسات المجتمع الأهلي في العصر الحديث

منذ منتصف القرن التاسع عشر بدأ التحول الاجتماعي في أقطار العالم الإسلامي، كان النفوذ الغربي قد بدأ قبل ذلك بنصف قرن أو ثلاثة أرباع قرن، ومن الربع الأخير من القرن الثامن عشر تمثل هذا النفوذ في مخاطر عسكرية آتية من إنجلترا عبر الهند إلى المنطقة الإسلامية، وآتية من روسيا عبر مناطق الشمال الآسيوي، ثم أتت من فرنسا بحملة نابليون على مصر. وبدأت تجارب النهوض الشرقية الإسلامية بتجارب "محمود الثاني" في أسطنبول و"محمد علي" في القاهرة، ولكنها كانت تجارب تتعلق بتمثل أسس النهوض الأوروبي في مجال الصنائع والفنون العسكرية، ولم تؤثر تأثيراً فعالاً على البنية الاجتماعية لا من الناحية التنظيمية ولا الثقافية. وتتسم ملامح هذه الفترة بثلاثة أمور:

أ- استيراد علوم الصنائع وفنونها.

ب- الهيمنة المركزية دون تغيير في الهوية.

ج- استمرار الفكرة الإسلامية في أن تكون هي الفكرة الحاكمة.

ولكن مع النصف الثاني من القرن التاسع عشر تغيرت الأحوال؛ فقد كان التوغل الاقتصادي السياسي والعسكري من جانب الغرب، أسرع من أن تؤتي وسائل الإصلاح أثرها، وكان عام ١٨٣٩-١٨٤٠م عاماً شبه حاسم، في اتباع سياسات الباب المفتوح على بلدان العرب وتوابع الدولة العثمانية، وبدأ النفوذ الأجنبي السياسي والاقتصادي والاجتماعي يظهر ويتوغل، سواء في أوضاع المجتمع أو في تنظيماته أو في مناخه الثقافي.

المهم أنه في الفترة الأخيرة من القرن التاسع عشر ثم في بدايات القرن العشرين، وعلى مدى ثلاثة أرباع القرن أيضاً، تم الاحتلال العسكري والحكم السياسي الأوروبي للمنطقة العربية كلها. وقد ظهر هذا النفوذ اقتصادياً وسياسياً، ثم تطور إلى النفوذ العسكري، ثم إلى الإمساك بآلة الدولة الحديثة التي نشأت، وكان هذا النفوذ يظهر بطيئاً متردداً ثم يتجه مع مرور السنين إلى السرعة والحسم. حيث أوجدت النظم الأوروبية في المعاملات مجالس للحكم زاحمت المحاكم الشرعية، وقوانين زاحمت القانون الإسلامي، ومدارس تبشير ومدارس أجنبية زاحمت التدريس التقليدي، ثم عمت النزعة التغريبية في التعليم من خلال المدارس الحكومية. مما أدى لتخلخل التكوينات الاجتماعية التقليدية؛ كنقابات الطوائف، وتنظيمات الطرق، وغيرها، مما كنا نجده فاعلاً يقوم بدوره في التحريك والتنظيم والتعبئة للناس في حركاتهم ضد حاكم ظالم، أو احتلال أجنبي كحملة نابليون على مصر في عام ١٧٩٨م، أو مقاومة حملة الإنجليز على رشيد في عام ١٨٠٧م، كل ذلك كان له أثره في تنظيم أنشطة الخدمات الاجتماعية كالوقف على المعاهد التعليمية وغيرها من المرافق، أو أثره في تنظيم طوائف الحرف، وبهذا تخلخلت تلك التكوينات ثم تحطمت[١٠٣].

الانتماء والتطوع ومفهوم الأمة الإسلامية

مفهوم التطوع

إن مفهوم "التطوع" إنما يقع في منظومة الفكر المادي العلماني على طرف نقيض لمفهوم "الواجب" أو "الإلزام"؛ ولذلك يفرقون بين "العمل التطوعي" و "العمل غير التطوعي"؛ ومن ثم بين القطاع الخيري أو اللاربحي، وقطاع الأعمال (أو الربحي) من جهة، والمنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية أو الأهلية من جهة أخرى.

والأمر جد مختلف في منظومة الفكر الإيماني الإسلامي؛ إذ يتصل التطوع بالفرض، كما تتصل السنة بالواجب اتصالاً وثيقاً، يصل أحياناً إلى حد انتقال العمل الواحد من موقع "التطوع" إلى موقع الفريضة الملزمة، وذلك في الحالات التي عبر عنها الفقهاء بمفهوم "فروض الكفاية"؛ وهي تلك الأعمال التي يتعين القيام بها لمصلحة المجتمع أو الأمة كلها، ويناط ذلك بفرد أو بجماعة منها أو فئة معينة تكون مؤهلة لهذا العمل على سبيل التطوع، فإن لم ينهض به أحد صار العمل المطلوب فرضاً ملزماً، وبأثم الجميع ما لم يقم هذا الفرد أو تلك الفئة أو الجماعة - أو غيرها - بأدائه على الوجه الذي يكفي حاجة المجتمع. وكلما كان الفرد - أو الجماعة أو الفئة - أكثر قدرة على القيام بأداء فرض الكفاية على سبيل التطوع وتقاعس عن ذلك، كان نصيبه من الإثم أكبر من غير القادر أو الأقل قدرة منه. ولم يحظ العمل التطوعي في أي ثقافة أجنبية بمثل المكانة التي حظي بها في الثقافة الإسلامية[١٠٤].

الوقف ومنظومة التطوع

تستند فكرة الأعمال التطوعية إلى حرية الإرادة والقدرة على التصرف دون إكراه؛ لتحقيق مصلحة أو منفعة ذات صفة جماعية وليست فردية فقط، وبهذا فإن صيغ العمل التطوعي تتعدد بتعدد الإرادات الفردية، وتنضبط بضوابط الشرائع والقوانين، وكذلك بالمصالح الاجتماعية والمنافع العمومية التي يراها أهل كل مجتمع في زمن معين يعيشون فيه.

والوقف من أبرز صيغ العمل التطوعي الذي حض عليه الإسلام ومارسه المسلمون على مر العصور وتعاقب الدهور، وجوهر الوقف هو فكرة الصدقة الجارية، كما جاء في الحديث النبوي: " إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله إلا من ثلاثة إلا من صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له " (مسلم).

وفكرة الوقف بهذا المعنى تنتمي إلى منظومة العمل التطوعي وفقاً لتعاليم الإسلام الحنيف، وقد جاء الأمر بالوقف على سبيل الترغيب والندب إلى فضائل الأخلاق والأعمال، وليس على سبيل الإلزام أو الأمر الجبري الذي لا يملك المخاطب به إلا الانصياع له[١٠٥].

إن التطوع هو ما تبرع به الإنسان من ذات نفسه، والمتطوع هو الذي يفعل الشيء الإيجابي تبرعاً دون انتظار مقابل مادي، بل ابتغاء مرضاة الله ونيل ثوابه، والوقف نوع من التبرعات، وإن كان يتميز بأنه دائم لا ينقطع طبقاً لمفهوم الصدقة الجارية.

منظومة العمل التطوعي

العقيدة رافد وأساس

إن كافة صور العمل التطوعي في المنظور الإسلامي مرتبطة بعقيدة الإيمان بالله تعالى، وهذا الارتباط هو الذي يوفر لها القوة المعنوية والطاقة الروحية اللازمة لدفع الفرد للقيام بها طائعاً مختاراً، ولا تستبعد الرؤية الإسلامية أي عمل مهما صغر حجمه أو قلت قيمته، ابتداء من "إماطة الأذى عن الطريق" التي عدها الرسول صلى الله عليه وسلم أدنى شعب الإيمان، ووصولاً إلى التضحية بالنفس في سبيل الله تعالى دفاعاً عن الدين والوطن. ومعنى ذلك أن ثمة إطاراً واسعاً لمنظومة "التطوع والعطاء الاختياري" الذي يحض عليه الإسلام ويزكيه، ومعنى ذلك أيضاً أن التطوع – بمشتملاته ومكوناته – ليس أمراً ثانوياً أو هامشياً في الحياة الاجتماعية للإنسان: فرداً كان أو مجتمعاً، وإنما هو مكون أصيل من مكوناتها، وأداة – في الوقت نفسه – من أدوات تحقيق غايتها وتلبية احتياجاتها المادية والمعنوية.

الأخلاق ضابطة وحاكمة

إن منظومة العمل التطوعي تستند إلى بناء متماسك من القيم والأخلاقيات التي تعلي من شأن المشاركة في الشؤون العامة، وتحض على المبادرة بفعل الخير، وتجعل من الشعور بالمسؤولية تجاه الآخرين فضيلة من الفضائل التي يسعى إليها الفرد ويقدرها المجتمع، وتحقق منفعتهما معاً في آنٍ واحد. وإلى جانب البناء القيمي الأخلاقي للعمل التطوعي في الرؤية الإسلامية، هناك تراث غني من الأبنية المؤسسية والأطر التنظيمية التي تم تطويرها عبر الممارسات الاجتماعية في الحقب التاريخية المتتالية، وعبر تلك الممارسات انتقلت فكرة الخير إلى حيز الوجود الفعلي في صورة أعمال نافعة، كما أن تلك الممارسات والمؤسسات قد أسهمت بفاعلية في تقريب المسافة بين "القول والعمل"، أو بين النظرية والتطبيق، وكانت مؤسسات وأبنية الوقف على تنوعها وتعدد وظائفها في مقدمة تلك المؤسسات والأبنية.

موازنة بين الروح والمادة

إن منظومة العمل التطوعي بكل مكوناتها في المنظور الإسلامي، تنتهي إلى قيمة اجتماعية - سياسية أساسية هي قيمة التكافل أو التضامن الاجتماعي من ناحية، وتنتمي إلى قيمة روحية أعلى، وهي قيمة التقوى والعمل الصالح من ناحية أخرى. والانتهاء والانتماء هما أمران يجمعان بين طرفي معادلة الروح والمادة في مزيج منسجم مع فطرة الإنسان تمام الانسجام، وهذا المزيج لا يتوافر لأي من المنظومات التطوعية التي تستند إلى الفلسفات الوضعية، وتتجلى الأهمية الكبرى لهذا الانتماء المزدوج في كل مكونات منظومة الأعمال التطوعية التي حض عليها الإسلام، وفي مقدمتها "الوقف" الذي هو في أصل وضعه الشرعي عبارة عن صدقة جارية، المراد منها استدامة الثواب والقرب من الله تعالى عن طريق الإنفاق في وجوه الخير والبر التي تشمل المنافع العامة على اختلاف أنواعها وتعدد مجالاتها. وبعبارة أخرى إن الوقف في جوهره عبارة عن عبادة مالية، يتقرب بها الفرد إلى الله تعالى بالتنازل طائعاً مختاراً عن أمواله، أو عن بعضها، والوقف في مظهره عبارة عن عمل

تطوعي من الطراز الأول، كان ذا إسهام بارز في تأسيس الحضارة الإسلامية وفي تطوير عمرانها على طول تاريخها.

المؤسسية أفضل

إن عبرة التاريخ وخبرة الممارسة تشيران إلى أن الفكرة التطوعية تكون أكثر فاعلية عندما تتبلور في شكل مؤسسة ذات قدرة على البقاء والتجدد والابتكار، على نحو يمكنها من الإسهام في تلبية الاحتياجات الاجتماعية المتجددة والمتغيرة من فترة إلى أخرى. وفي التاريخ الاجتماعي لمنظومة العمل التطوعي الإسلامي نجد أن أهم المبادئ التي تشكلت منها هذه المنظومة - البر والصدقة والإحسان، والخير، . . إلخ - قد بلورتها الممارسات الاجتماعية والتجارب التاريخية في أطر مؤسسية تمتعت بدرجة عالية من الانتظام والقدرة على التكيف مع متغيرات الحياة، وتمتعت أيضاً بدرجة عالية من الاستقلالية الإدارية والمالية والوظيفية، وذلك ببعدها النسبي عن سيطرة الأجهزة البيروقراطية للدولة.

صحيح أنه لم يحدث أن تحولت كل مفردات منظومة التطوع إلى أنشطة مؤسسية منتظمة، وبقي عديد من أعمال التطوع طي الكتمان، بعيداً عن الأنظار؛ طلباً لمزيد من القرب من الله، وتحاشياً لأية شبهة من الرياء أو السمعة؛ عملاً بأدب الصدقة، أو أدب التطوع، الذي أشار إليه الرسول صلى الله عليه وسلم في قوله: ".. لا تعلم شماله ما تنفق يمينه .." (البخاري)، غير أن الفكرة المحورية في المنظومة التطوعية وهي فكرة الصدقة الجارية قد تحولت إلى "نظام الوقف"، الذي غدا بناءً مؤسسياً متكاملاً من النواحي القانونية أو التشريعية (الفقهية) والإدارية، والاقتصادية، والمحاسبية. وقد أفضت التطورات التي لحقت به إلى أن أصبح بمثابة القاعدة المادية والمرجعية المعنوية للعمل التطوعي في معظم أشكاله الخدمية والإنتاجية والإنمائية بصفة عامة.

الحاجة لتعميق المعرفة

إن ثمة حاجة ملحة لتعميق المعرفة العلمية بمنظومة العمل التطوعي من المنظور الإسلامي، مع السعي في الوقت نفسه لتجديد الوعي بأهمية هذه المنظومة وبمكوناتها المتنوعة، وبخاصة في ظل موجة الاهتمام العالمي المتزايد بالقطاع التطوعي وبمؤسساته وهيئاته المختلفة. ومن المفيد في السعي للمعرفة العلمية بهذا القطاع من المنظور الإسلامي الإنفتاح على التجارب الحديثة والمعاصرة التي خاضتها الأمم والشعوب الأخرى، والإستفادة من إنجازاتها والتعلم من إيجابياتها. فالحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق الناس بها. وكلما كان الاطلاع على أفكار الآخرين وإنجازاتهم وتجاربهم اطلاعاً واعياً ونقدياً كان أكثر جدوى وأعظم نفعاً في دعم الجهود المبذولة من أجل البناء الذاتي والتأصيل العلمي المستند إلى التراث الفكري للأمة الإسلامية، والمرتبط بخبرتها التاريخية والاجتماعية الطويلة في هذا المجال، وفي غيره من الميادين الأخرى.

هناك الكثير من الإنجازات المؤسسية والتنظيمية التي يمكن أخذها من التجربة الغربية في العمل التطوعي. فهناك قوى متعاطفة مع العمل الخيري وقضايا الإنسان والبيئة والتنمية ومحاربة الاستغلال والظلم، وهذه القوى والجماعات تلتقي في أهدافها ومواقفها ومقاصدها مع أهداف وغايات العمل الخيري الإسلامي ومؤسساته وهيئاته المختلفة؛ وبخاصة فيما يتعلق بقضايا مواجهة الفقر، والقضاء على المرض، ومكافحة الأمية والجهل، والتصدي للعدوان على البيئة، والمطالبة باحترام حقوق الإنسان[١٠٥].

الفصل الرابع

المجتمع المدني في التركيبة العربية

• غياب المجتمع المدني • القطاع العام والخصخصة • السلطة والنظم الحكومية • معوقات ومخاوف • روح المبادرة والريادة

غيـــاب المجتمـــع المدنـــي

إن غياب المجتمع المدني سواء بمعناه الإسلامي أو الاجتماعي أو الأوروبي في التركيبة العربية، ناجم عن ظهور حركات القومية العربية المتتالية بصورة ذات بعد شخصي لا إحتوائية، حيث استهدفت إخضاع الآخرين لأفكار شخصية ليست أصيلة في النسيج العربي، وبهذا تمخضت عن اتجاهات قطرية، وقامت على أساس تمركز السلطة في يد حزب يدين بالولاء لزعيم بدلاً من أن تكون حركة تجمع مدني بين الشعوب العربية، وإزالة الحواجز الثقافية والعرقية والقطرية بينها. كما أن حركات القومية العربية والقطرية لم تنطلق من قاعدة شعبية بل خضعت لقيادة علمانية متشبعة بأفكار غربية غريبة عن المجتمع تتنكر للتراث العربي والثقافة الأصيلة وتدمغهما بالرجعية، وتصور للناس أن كل تقاليدهم وأعرافهم تخلف وجهل. ولهذا لم يكن غريباً أن ترى في المجتمع المدني خطورة إذ أنه يمثل لها قاعدة مقاومة بدلاً من أن يكون قاعدة دعم. وهذا شائع في كل الحركات القومية من النازية إلى تركيا الحديثة إلى فارس الشاه.

القومية

قامت الحركات القومية كلها على إحلال المجتمع المدني في كل من الأقطار العربية بمنظمات السلطة الشمولية، القائمة على سيطرة منظمة الحزب الواحد الذي يملك في يده كل مقاليد الحكم والمعارضة. ولكن العالم العربي سارع في استعادة مفهوم المجتمع المدني بسبب إخفاق أفكار القومية العربية وعجز بعض الدول العربية عن مساندة الإصلاحات الديموقراطية وتثبيتها. وكانت هناك أيضاً روابط مع التغيرات التي حدثت في بلدان أوروبا الشرقية، والتي أعادت إلى الواجهة النقاش حول الديموقراطية والمجتمع المدني.

وإذا تم تعريف المجتمع المدني العربي كتعبير عام ينطوي على تجارب المجتمع المدني المختلفة من المغرب إلى عمان. فإن من الصعب إيجاد عوامل مشتركة بين تجارب البلدان العربية فيما يعني المجتمع المدني.

ففي الوقت الذي يشيع فيه استخدام مفهوم المجتمع المدني العربي على نحو واسع، يرى البعض أن هناك ضرورة لتبرير وجوده وتضميناته الاجتماعية - السياسية في مناقشة الخصائص والميزات المشتركة لمختلف التجارب العربية مع المجتمع المدني، ويختار البعض وضع العالم العربي ضمن سياق العالم الثالث. وما يجمع البلدان العربية مع بعضها هو بداية تجربة التخلف، وبناها الاجتماعية المشوهة والتعايش الصعب بين قطاعي المنتجين التقليدي والحديث، وتأثير الاستعمار الذي تحول إلى ليبرالية اقتصادية تكرس السيادة الغربية، وما يجمع العالم النامي الاختلاف المدهش في الوصول إلى السلطة والموارد الاقتصادية[٩٥].

تتشارك البلدان العربية، إذن، في تجربة التخلف والبنى السياسية التابعة. ولكن، فيم تشترك، بعد، من حيث تجربة المجتمع المدني؟ إن القواسم المشتركة التي تجمع تجارب البلدان العربية مع المجتمع المدني يمكن تصنيفها على المستويين التأزمي والبنيوي.

على المستوى التأزمي يقول البعض إن نمو قطاع المنظمات غير الحكومية في العالم العربي مرتبط بتماسكها واندماجها في المناطق الحضرية سريعة التطور على حساب المناطق الريفية، معززة بذلك وضعية الاغتراب الريفي القائمة عن عملية التنمية. ومنظمات التنمية في العالم العربي ما تزال تقوم على التبرع وليس على أساس الأهداف الإنتاجية والتنموية[٩٤].

وما يجمع المجتمعات العربية مع بعضها في العالم العربي مشكلات بنيوية تميز نشاطها. والواقع أنه على الرغم من العمليات الانتخابية التي تجريها معظم المنظمات غير الحكومية العربية تظل غير ديموقراطية بوجه عام؛ كما أنها وغير مستقلة وعلى علاقة ملتبسة ومريبة مع الدولة من جهة، ومع الوكالات المانحة من جهة أخرى[٩٤]؛ إذ ينظر إلى هذه المنظمات على أنها أدوات في يد اقتصاد السوق لتسريع التحرير الاقتصادي والارتباط المؤسسي بالسياسات المالية الدولية محلياً. وأخيراً، تبدو العلاقة بين هذه المنظمات وبين جمهور المستفيدين أصحاب الشأن ضعيفة وغير متكافئة.

إن إعادة إعمار المجتمع المدني العربي السابقة تقوم على سلسلة من الافتراضات التي تحمل تضمينات سياسية[٩٥]:

- الافتراض الأول: في موازنة المجتمع المدني مع المنظمات غير الحكومية. ففي حين أن هذه الأخيرة عبارة عن جزء أساسي من المجتمع المدني فهي تمانع في تشكيله بل وتناقضه. والواقع أنه فيما يخص توضيح القواسم المشتركة بين تجارب البلدان العربية مع المجتمع المدني يفشل الكتاب في جمع شمل الأحزاب السياسية والنقابات كأطراف معنية ضمن المجتمع المدني. والتحدي إذن هو بناء مفهوم للمجتمع المدني العربي بجمع التجارب العربية المختلفة فيما يختص بالأحزاب السياسية والاتحادات النقابية. ويفترض مفهوم المجتمع المدني وجود دولة يرتبط بها المجتمع المدني، حيث تتفاوت مستويات الارتباط بين مختلف المدارس الفكرية.
- الافتراض الثاني: هل يستلزم مفهوم المجتمع المدني العربي وجود دولة عربية؟ على الرغم من حقيقة أن ولادة الدول العربية الجديدة جاءت على يد قوى الاستعمار الغربي[٩٩]، فإن تجارب الدول العربية مع الاستعمار لم تكن متشابهة. والواقع أن الاستعمار الفرنسي في الجزائر والانتداب الإنجليزي في فلسطين والحماية البريطانية على الخليج تشترك كلها بخلفيات صغيرة. وبالإضافة إلى تركيب استعماري مختلف، أقيمت الدول العربية على بنى اجتماعية وسياسية مختلفة، سواء أكانت ملكيات مطلقة أم ديموقراطيات شعبية أم جمهوريات، تتفاوت من حيث شرعياتها السياسية وحدودها الوطنية غير المستقرة. وما يهم الإشارة إليه، عند هذه النقطة، هو أن افتراض وجود الدول العربية لا تقوده النقاشات حول المجتمع المدني أو تحد منه، بل إنه شاع في الدراسات التي تناولت السياسة في العالم العربي.
- الافتراض الثالث: وجود مجتمع عربي يطوق مجتمعاً مدنياً عربياً. فعلى الرغم من القواسم المشتركة الثقافية والتاريخية واللغوية، فما تزال وحدة المجتمعات

العربية تحت تعبير المجتمع العربي الشائع مسألة قيد البحث. فهذه المجتمعات تختلف فيما بينها اختلافاً كبيراً من حيث خصائصها القبلية والطائفية والعرقية؛ فضلاً عما لم تتمخض عنه بعد من المزيد من الاختلافات في سياق الضعف الذي أصاب إيديولوجيا القومية العربية وازدهار الولاءات الطائفية، والعرقية، والدينية، والمناطقية أو القطرية ومحاولات إعادة صياغة الدول العربية تحت مظلة النظام العالمي الجديد.

إن الافتراضات الثلاثة تطرح سلسلة تضمينات منهجية في دراسة المجتمع المدني العربي ومن ثم النتائج والعواقب النظرية. فالمشكلة المنهجية تكمن في استخدام مفهوم المجتمع العربي كمعطى ومن ثم إدخاله في المدارس الفكرية المختلفة، ليبرالية أو ماركسية، دون الحاجة إلى تعزيزها مفاهيميا.

هل هناك حقيقة دولة عربية؟ وهل هناك حقيقة مجتمع عربي؟ إن الإجابة على هذين السؤالين ستوضح ما إذا كان المجتمع المدني العربي موجوداً حقاً. وهذه النقطة لا تستطلع المشروع القومي العربي، كما لا تقترح بدائل منها، بل إن ما تفعله فقط هو أنها تنبه إلى التضمينات الإيديولوجية الناجمة من استخدام مفاهيم غير مثبتة ولكنها راسخة في التاريخ الفكري العربي ونادراً ما تلقى معالجة. أو ربما فقدان الثقة في الخطاب القومي العربي هو ما دفع إلى بناء مفهوم المجتمع المدني بالروح القومية نفسها في ظل إطار عمل مختلف.

القطرية

رغم أن حدود الأقطار العربية لم تكن نتيجة تجمع قوميات أو نتيجة تقسيم جغرافي طبيعي، وإنما كانت من تداعيات الاستعمار في المنطقة، فإن النظم الناشئة في كل دولة عملت على تعزيز المشاعر القطرية، واستغلت رواسب العداء للاستعمار القديم في عزل المجتمع عن الحدود القطرية، كما شجعت على قيام طبقة فكرية من العلمانيين لإشعال الحمية القطرية. ونظراً لأن المجتمع المدني والمنظمات المدنية نتجت

في الغرب عن صراع بين السلطة ممثلة في الطبقة العلمانية والمجتمع. فقد دمغت الطبقة العلمانية أي نوع من التنظيم الاجتماعي غير الحكومي بالعمالة أو التشيع للاستعمار.

وأصبح تأكيد النزعة القطرية من الممارسات التقليدية للدولة، حيث صار من الأهداف الأساسية المتضمنة في أداء الدولة الحديثة الوظيفي أن تؤكد النزعة القطرية الإقليمية، وأن تؤكد الوجه العلماني الوضعي للمشرب الفكري، لا ثقةً بالمنهج العلماني الذي أسفر عنه التطور الفكري الأوروبي في ظروفه التاريخية، ولكن لأنه الوجه الذي يمكنها من امتلاك ناصية الشرعية واستيعاب المرجعية ذاتها، بحيث تكون هي المشرع والمرجع[١٠٣].

المركزية

العلاقة بين الدولة المركزية ومؤسسات الأمة

ظهرت الدولة المركزية الحديثة مع بدايات القرن التاسع عشر، ولكنه كان ظهوراً يجري في إطار ضرورات تحديث الجيش والاقتصاد والتعليم، استجابة للتحديات التي بدت، وكان ظهورها في هذه البداية يجري ضمن النسق الثقافي والحضاري الاجتماعي السائد.

ولقد أورثت هذه البنية الجديدة للدولة أهدافاً أخرى تتعلق بتسويغ التغلغل الاقتصادي والاجتماعي الوافد من الغرب، وصارت مع نهايات القرن التاسع عشر وسيطاً يصل بين الحضارة الأوروبية وأبنيتها وهياكلها التنظيمية والثقافية وبين المجتمعات التقليدية. وكان لذلك - مع بداية القرن العشرين - تأثيره الكبير على التعليم والقوانين والنظم المؤسسية. وكانت الدولة الحديثة يمسك بزمامها نخب من ذوي الثقافة الوافدة من الغرب. وظهرت تكوينات اجتماعية حديثة كبديل عن التكوينات التقليدية الآخذة في الانهيار، أو كتكوينات موازية لها، ولكنها مدفوعة بقوى الدفع السياسي والاجتماعي الحديثة، مثالها: الحركة النقابية العمالية التي

ظهرت أولاً كتنظيمات للعمال الأجانب في المصانع الحديثة، ثم دخلها المواطنون. ومن جهة أخرى اتخذت بعض التشكيلات التقليدية أطراً تنظيمية حديثة كالجمعيات الإسلامية التي ظهرت وقتها.

مع تغير المفاهيم والقيم ونظم التعليم ومناهجه والقوانين ونظم الإدارة، ومع ظهور الأحياء السكنية الجديدة على النمط الغربي، وظهور أساليب العيش الغربية في الملبس والمأكل والمسكن وغيرها، ومع التغير الثقافي: حيث بدأت المفاهيم الثقافية الإسلامية وأطرها المرجعية تفقد صدارتها وسيادتها، بمعنى أن الفكرة المجردة التي أشرت إليها من قبل بدأت تفقد قوتها وهيمنتها، وهذا الوهن الذي أصابها أفقد المؤسسات الاجتماعية التقليدية قدرتها على الإدارة الذاتية.

وفي المقابل استبدت الدولة الحديثة ووحداتها الإدارية بوضع النظم لكل مؤسسات المجتمع الأهلي لفرض سطوتها وهيمنتها عليها. وعلى مدى القرن العشرين من بعد ما آلت إدارة المجتمع كله إلى نخب لها وضع شبه منعزل – من النواحي الثقافية والحضارية – عن الجماهير التي تملأ الريف والأحياء الشعبية، وذلك لم يكن ثمة انعزال صارم بطبيعة الحال، ولكن كان ثمة تداخل وحوار وانحسار ومد وحركات متقابلة. وزاد على هذه الظواهر كلها الحراك الاجتماعي الواسع والسريع نسبياً الذي عرفته المجتمعات خلال القرن الأخير، والذي زاد سرعة وتتابعاً مع مرور السنين. ومن أسبابه العامة المعروفة: الهجرة من الريف إلى المدن، والتي أدت إلى تمزق علاقات القرابة وعلاقات الجوار ونشوء غيرها نشوءاً غير مستقر. والتعليم الحديث الذي أوجد حراكاً طبقياً واسعاً، وحراكاً من الأقاليم إلى المدن ومن الأحياء الشعبية التقليدية إلى الأحياء الجديدة، وكذلك ظهور مهن جديدة اقتضاها التعليم الحديث، ونظم الإدارة والقضاء الحديثة، واستخدام وسائل إنتاج واستهلاك جديدة، وكذلك التجنيد في الجيش أوجد حراكاً حرفياً، وكل ذلك أدى إلى خلل في البنية الاجتماعية، وهز أسس التنظيمات التقليدية وعلاقات الانتماء السابقة.

كل هذه الظواهر معاً أدت إلى عدد من النتائج[١٠٣]:

- تفتت التكوينات الاجتماعية القديمة وفقدانها لدورها: إن وحدات الانتماء التقليدية تخلخلت والمؤسسات القائمة على وفقها تحطم الكثير منها ووهن القليل الباقي. فلم تستطع أن تفرض ذاتها كقوة اجتماعية ضاغطة بشكل منظم، إنما تظهر بشكل انفجارات مفاجئة في ظروف غير متوقعة، ولم يعد رجال السياسة وعلماء الاجتماع قادرين على التوقع والحساب ووزن ردود الفعل.
- ظهور تكوينات أخرى بديلة ضعيفة: المؤسسات الحديثة ظهرت من نخب شبه معزولة ثقافياً وحضارياً، ومكونة من أعداد قليلة لا تستطيع أن تستوعب حركة المجتمع، وهي ذات ظهور لا ينتمي إلى ثقافة المجتمع السائد، إنما تستمد وجودها من اعتراف جهاز الدولة المركزية الحديثة بها. فظهرت ملحقة بهذا الجهاز مرتبطة به، ولذلك استمر الغالب منها غير قادر على أن يمثل قوة ضغط على السلطة المركزية، وإن كان بعضها في المراحل الأخيرة قد أمكنه أن يقوم بهذا النفوذ كالنقابات المهنية، ولكن ذلك لم يعصمها في المواقف الحاسمة مع الدولة المركزية.
- إضفاء الطابع الشخصي على الفكرة: صارت القوانين خارجية وغير مرتبطة بأصول الشرعية ذات التقبل العام من الجمهور العريض للرأي العام، وهذا مال بالفكرة إلى أن تصير فكرة ذات طابع شخصي. وخير مثال على ذلك أن "الفكرة الليبرالية" و "الفكرة الاشتراكية" سقطت بسقوط النظام الذي كان يروج لها. ولذلك أمكن ضرب ما كان قائماً من أحزاب سياسية ومؤسسات للعمل الشعبي ومؤسسات للدولة الديموقراطية، لأن المؤسسات الوسيطة في المجتمع الأهلي كانت بين قديم مضروب وبين جديد معزول.

تقييم دور الدولة المركزية

بدأت الدولة الحديثة بوجوه إيجابية عديدة إنتفع المواطنون بها ولا زالت تستكمل

دورها. ومن هذه الوجوه الإيجابية[١٠٣]: الاستعاضة عن نظم الإدارة الشخصية بنظم البيروقراطية الحديثة، بالمواصفات التي عبر عنها ماكس فيبر، ومنها تقسيم العمل الإداري والفصل بين أدوات العمل والعامل في هذا المجال. ومن هذه الوجوه – أيضاً – بداية تطبيق فكرة أن العمل العام تتداوله عدة هيئات منفصل كل منها عن الآخر من الناحية التنظيمية، وكل منها يستكمل بعض جوانب هذا العمل حتى يتم. ومنها كذلك الأساليب التنظيمية لاتخاذ القرار الجماعي، ومن ذلك نظم المجالس؛ إذ يصدر العمل منسوباً إلى المجلس كهيئة معنوية وليس لأعيان أفراده، ويصدر بأغلبية أعداد المشاركين في صنعه فينسب إلى الجميع لا إلى من وافق عليه فقط، ومن ذلك – أيضاً – بلورة فهم مضمون "التمثيل" وإجراءاته الانتخابية وهكذا. وهذا مما أخذناه من نظم الغرب الحديثة، وهي من أنفع ما تفتقت عنه الحضارة الأوروبية المعاصرة.

لقد مثلت هذه الدولة عملية إعادة التأسيس لشرعية جديدة. ففي بناء الدولة المركزية الحديثة؛ أمكن الاستفادة من نماذج التنظيم والإجراءات، إلا أن صلة الدولة المركزية الحديثة بالفكرة المجردة كان مفقوداً، وكذلك صلتها بالمرجعية والأطر الشرعية الذائعة ذات القبول العام لدى الجماعة البشرية المحكومة، كما فقدت العلاقة الرابطة بين الدولة والجماعة البشرية من حيث الفلسفة السائدة التي يتولد عنها الشعور بالانتماء للجماعة، والتقبل الفكري والوجداني للأسس الشرعية الموضوعية التي يقوم عليها نشاط الدولة.

من هنا ظهرت الشرعية التي تدعو إليها الدولة الحديثة المركزية كشرعية إجرائية في الأساس، تتعلق بوضع دساتير على نحو معين، وتقسيم السلطة إلى عدد من المؤسسات يشبه مؤسسات السلطة في الغرب، وإصدار القرارات بتمثيل جماعي. تضمن كل ذلك بطبيعة الحال عدداً كبيراً وهاماً من مبادئ الديموقراطية الحديثة من حيث حقوق الإنسان وضمان الحريات الشخصية والجماعية، ولكن كل ذلك جرى التعبير

عنه منفصلاً عن الأطر المرجعية السائدة ذات التقبل الشعبي العام والمستمدة من فكرة الإسلام وفقهه. ولذلك يمكن القول بأن الدولة المركزية هي من حصيلة ما أفضى إليه التطور الفكري الغربي ذو التقبل الشعبي العام من قيم ومبادئ وأصول أدمجت خلاصات إيجابيات الفكر الغربي عبر تاريخه الطويل من الطور الإغريقي الروماني إلى الطور المسيحي الكنسي إلى الطور الحديث.

فلقد جرت العلمانية في العالم العربي لا بهذا المضمون الذي عرفه التاريخ الفكري الغربي، ولكنها جرت بمحض كونه المفهوم العلماني الذي يفيد القطيعة مع الأصول الفكرية والتراثية السائدة، واستلهام خلاصات فكرية وافدة غربية في مرجعيتها شاردة عن التطور الفكري في البلاد العربية.

والعلمانية في توظفها في المجتمع العربي لم تكن على صورة ما يفضي إلى تطبيقها في الغرب بحسبانها خلاصة تاريخية هناك، ولكن ينظر إليها على أنها توظف في المجتمع العربي بما يفيد القطيعة مع تاريخه وناسه وأطره المرجعية، وهي لا تفيد في المجتمع العربي إلا إضفاء شرعية إجرائية، أما المضمون الفكري فهو يتعلق بأطر مرجعية لا تنغرس إلا في نخب محدودة، نخب تلقت تعليمها في مدارس حديثة أنشئت على غير اتصال عضوي بالفكر السائد، وهي من تولى إنشاء الدولة المركزية الحديثة، وهي أيضاً من قاد حكومات التحرر الوطني ذات الطابع العلماني في أواسط القرن العشرين، ونقلت الدولة المركزية الحديثة نقلة كبيرة في مجال السطوة والنفوذ والإمساك بمقدرات المجتمع، وذلك بمرجعية شرعية تعتمد في الأساس على فكرة الدولة بحسبانها الحقيقة الأساسية في المجتمع.

وهكذا انتقلت صناعة الدولة المركزية الحديثة من السيطرة الأجنبية الغربية عقب الاحتلال العسكري إلى نخب علمانية إلى حكومات تحرر وطني علماني، وصارت مهمة الدولة الحديثة – وفق النموذج الغربي – تحويل رابطة الولاء والانتماء إلى الدولة نفسها.

وهناك نقطة ثانية، وهي أن الدولة المركزية الحديثة نشأت على أساس قطري، والدولة كما هو معروف ذات عناصر مكونة، تتعلق بالأقاليم والجماعة السياسية والسلطة، وهذه الدول العربية والإسلامية ودول آسيا وأفريقيا عامة تحددت حدودها الجغرافية لا وفقاً لتحدد الجماعة السياسية التي تقطن الأرض بجامع رابطة القومية أو رابطة الدين أو رابطة العرق، ولكنها تحددت بالحدود الجغرافية التي فرضتها السيطرة الأجنبية السابقة، وهذه الحدود دخل في تحديدها علاقة موازين القوى بين الدول الأجنبية المسيطرة واحتياجات الدولة المسيطرة، وكذلك علاقة موازين القوى بين حركات التحرر الوطني والسيطرة الأجنبية التي كانت قائمة، بمعنى أن ظرفاً سياسياً هو الذي تحدد به أمر يتعلق بالجماعة السياسية، وهو ما تحكم في بيان حدود القطر الذي قامت الدولة على أساسه، فلم تعد الدولة تعكس جامعة سياسية تستند على أساس فكري أو فلسفي من رابطة دين أو رابطة قومية أو رابطة عرق، ولكن وجود الدولة بفعل الأمر الواقع قد ولد في ذاته أمراً واقعاً جديداً، صارت الدولة تعمل على تثبيته وبقائه، حتى بعد انتصار حركات الاستقلال بشكلها القطري الذي حدث، فصارت الدولة هي أساس رابطة الولاء والانتماء وليس العكس، صارت الدولة أساس الشعور الذاتي للجماعة وليس العكس، وهذا ما يوجد خاصة في إفريقيا وفي الكثير من دول المشرق والمغرب العربي، وحتى إن الكثير من مشاريع الوحدات السياسية نشأ نشأة ذرائعية إجرائية لا تستند إلى أسس فكر فلسفي أو نظري يشكل رابط انتماء وإطار جماعي، وذلك مثل "وحدة وادي النيل" أو "الهلال الخصيب" .. إلخ، دون أن تصل إلى معيار ديني أو قومي أو عرقي.

آثار الإنفصال والمفارقة بين الدولة والأمة

من هنا ظهرت الدولة الحديثة المركزية منعزلة عن الأمة مفروضة عليها من علٍ وخارجة عنها؛ أي أنها دولة "مفارقة" بالمعنى الفلسفي للفظ "مفارق"، وهذا أدى إلى عدة أمور، منها[١٠٣]:

- تجاهل المرجعيات المجتمعية: فقد صارت الدولة منفصلة عن الأطر المرجعية السائدة في المجتمع والمكونة للجماعات البشرية والحاكمة للعلاقات والمعاملات، وصارت مهمتها التبشير بمرجعية جديدة، والأهم من ذلك أن الدولة لم تعد هي من الشرعية في المجتمع، ولكنها صارت هي ذاتها مصدر الشرعية، ولم تعد محكومة بشرعية وأطر شرعية مستمدة من نسق فلسفي أو فكر عقيدي، وإنما صارت هي الحاكمة للشرعية، وصار القانون من حيث هو إجراءات تصدر بها الأحكام والنظم هو المعبر عن الشرعية التي هي إرادة الدولة، ومن ثم فهي علمانية بالضرورة بالمعنى "الشرقي للكلمة" أو بالأداء الوظيفي لهذا المفهوم في مجتمعاتنا، وما تقوله الدولة هو الإطار المرجعي ذاته الذي يوجد القيم وينشئ نموذج العلاقات، وسيطرت بذلك على الفكر والثقافة وصناعة العقول بدلاً من أن تكون نتاج ذلك.
- تصفية مؤسسات الأمة ووأد إمكانية تطورها ديموقراطياً وطبيعياً: وبهذا عملت الدولة المركزية الحديثة على تصفية المؤسسات الاجتماعية التقليدية التي كانت تشكلها الجماعات الأهلية، وعملت على إنشاء مؤسسات اجتماعية حديثة لا تستمد شرعية وجودها من "الفكرة المجردة" السائدة بين الجماعات الأهلية، ولكنها تستمد هذه الشرعية من اعتراف الدولة بها وإفساح المجال لها ورقابتها لنشاطها وهيمنتها عليها، وكان هذا هو وضع نظم الجمعيات والنقابات الحديثة وغيرها، ومن هنا تفككت الجماعات الأهلية إلى أفراد من حيث الانتماء ومن حيث كونها قوى متماسكة، وهذا من أخطر ما هدد إمكانات التطور الديموقراطي وظهور التعددية الحقيقية والفعلية على المستويات الوسيطة، التي تكون أساس التعددية الحزبية من بعد، وأساس تعدد سلطات الدولة من فوق.

فقديماً كانت الجماعة هي ما يكسب أية مؤسسة شرعية وجودها ونشاطها، وذلك باعتراف الجماعة بها، والآن صار الاعتراف يأتي من الدولة كمؤسسة تمثل مادة

التماسك والتناسق الاجتماعي بين الهيئات والمؤسسات العديدة والمتنوعة التي تؤسس بنية المجتمع، وصارت الشرعية الإجرائية التي تستبد الدولة بإيجادها أو محوها ما يشكل هذا الترابط الشكلي الذي يقيم الدولة كمؤسسة حكماً وحيداً على كل ما عداها ورفض الشرعية الإسلامية كشرعية حاكمة، وهي عندما ترفض "الشرعية الإسلامية" الناجمة من الفكرة المجردة، لا ترفضها لكونها إسلامية، فالدولة تتشكل من مسلمين يراعون ضوابط هذا الدين، ولكنها ترفضها من حيث إنها تفرض عليها شرعية حاكمة لها من خارجها، وهي - أي الشرعية الإسلامية - في الوقت ذاته شرعية تمكن الناس المحكومين أن يقيسوا شرعية سلوك الدولة بمقاييس يملكون زمامها، وتدخل في إطار تكوينهم العقلي الثقافي العام، فالدولة ترفض شرعية ليست من إنشائها، وليست قادرة على التحكم بها، وترفض مرجعية لا يملك أحد على أحد بها سلطة إنفاذ إلا بالإقناع وبترجيح من الجماعة، وعندما تنهدر الشرعية الآتية من الفكرة المجردة تنهدر القدرة على الإدارة الذاتية التي تستند في الأساس إلى التقبل العام للتحاكم إلى شرعية تتصل بوجدان الجماعة وبالاحترام المتبادل بين الناس بعضهم البعض ولا يتوقف ذلك على "إصدار" من الدولة أو من مؤسسة بعينها.

إن المؤسسات التقليدية ليست بالضرورة قرينة الاستبداد، وإن مؤسسات المجتمع الحديثة وعلى رأسها الدولة الحديثة، إنما تقوم بأداء وظيفي لا يسير في طريق تكوين البنية الأساسية التحتية لتشييد الهيكل الديموقراطي، وإن الشرعية الإسلامية هي من الشروط السابقة لإقامة هذا الهيكل[١٠٣].

القطاع العام والخصخصة

في العديد من الدول العربية، قامت عمليات التأميم أو نشأت الدولة على أساس تولي الحكومة المسؤولية المطلقة عن شؤون المواطنين، وذلك بابتلاع السلطة لكل جوانب النشاط المدني بما في ذلك المنظمات الأهلية، فكان لزاماً أن تلغي تواجد المجتمع

المدني كلية. هذا وكأن المنظمات الأهلية تتعارض مع تأميم المصانع والمؤسسات التجارية الخاصة أو كأنها جزء من القطاع الخاص الذي استلزم القضاء عليه. بل إن بعض الأنظمة العربية نظرت إلى المنظمات الأهلية والمبادرات المدنية التطوعية كمحاولات غير مشروعة للتدخل في الشؤون الحكومية والتعدي على صلاحيات السلطة. لهذا تضمنت عملية التأميم وقيام القطاع العام كبديل للقطاع الخاص إلغاء أو إضعاف كل المنظمات الأهلية بما في ذلك المنظمات الخيرية والتطوعية. كما رأت بعض سلطات الدولة في المجتمع المدني أنها منافس للحكومة في صلاحيتها.

وقد استمر هذا المفهوم حتى عقب العزوف عن التأميم والشروع في الخصخصة. فلقد أقدمت بعض الدول العربية بخطوات جريئة على الخصخصة، ولكنها لم تفسح الباب للمنظمات الأهلية، حيث أنها ركزت على خصخصة المؤسسات التجارية والشركات الصناعية.

السلطة والنظم الحكومية

لقد كان من تداعيات سيطرة الثقافة العلمانية على النظم الحكومية في العديد من الدول العربية، سواء مباشرة أو بصورة غير مباشرة، النظر إلى المجتمع المدني والمنظمات الأهلية على أنها مناوئة للسلطة. في حين أن وجود المجتمع المدني وبالمفهوم التراثي العربي والإسلامي لا يتعارض مع سلطات الحكومة المركزية. هذا رغم أن الاتجاه المعاصر حتى في الدول غير الإسلامية هو تقوية المنظمات الأهلية ودعمها بحيث تكون هي الرائد في عمليات الإغاثة، ومحاربة الفقر والبطالة ومكافحة الأمية.

ولم يحظ العمل التطوعي في أي ثقافة أجنبية بمثل المكانة التي حظي بها في الثقافة الإسلامية، ومع ذلك فإن ثقافة التطوع في المجتمع العربي المعاصر تتسم بدرجة متدنية من الفاعلية في معظم البلدان من المحيط إلى الخليج.

ولا شك أن هناك أسباباً كثيرة لهذا التدني في فاعلية التطوع وفي جدواه الاجتماعية في العالم العربي، يمكن ردها إلى أن الثقافة السائدة في هذا المجال تعاني بدورها من إشكاليات أربع:

- إشكاليات التسييس.
- اختلال الأولويات.
- جمود الخطاب الفكري وتقليديته في ميدان التطوع.
- ازدواجية المرجعية المعرفية في هذا الميدان.

من الأمثلة على التضارب بين مفهوم السلطة والمنظمات الأهلية في المنظومة العربية، القانون المصري رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٤م للجمعيات والمؤسسات الخاصة، حيث إن هذا القانون اتسم بثلاثة ملامح أساسية شكلت قيوداً على حركة الجمعيات الأهلية تمثلت في إعطاء الدولة الحق في:

- الرقابة المسبقة على تكوين الجمعيات.
- مراقبة نشاط الجمعية.
- حل الجمعيات ودمجها، وهي أخطر صور التدخل؛ لأنها تعني إنهاء الوجود القانوني والمادي للجمعية بواسطة قرار إداري وليس من خلال القضاء.

وتلافياً لطائلة هذا القانون وغيره ظهرت في بعض البلدان العربية ظاهرة الشركات المدنية التي تعلن عن نفسها كمنظمة غير ربحية وغير حكومية، وقد كان ذلك مخرجاً قانونياً لتأسيس منظمات حقوق الإنسان، حيث إن القانون (٣٢) لا يعترف بحقوق الإنسان كمجال للنشاط، كذلك كانت الشركات المدنية ضيفة لأنشطة متعددة دفاعية في مجال المرأة، من ذلك (جمعية المرأة الجديدة، ومركز قضايا المرأة)[١٠٦].

معوقـــات ومخـــاوف

المتابع لمساهمة الشباب في العمل التطوعي العربي يلاحظ محدودية المشاركة فيه؛ ففي دراسة ميدانية قامت بها "الشبكة العربية للمنظمات الأهلية" تبين أن الشباب العربي من سن ١٥ إلى ٣٠ عاماً هم أقل الفئات اهتماماً بالعمل التطوعي. وأسباب محدودية مشاركة الشباب في العمل التطوعي هي مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، منها[١٠٧]:

- انخراط الأسرة في حث الأبناء على العملية التعليمية دون توجيه اهتماماتهم إلى المجتمع المحلي وقيمة التطوع ومساعدة الآخرين.
- الأنشطة التعليمية تكاد تخلو من أي دفع وتطوير لقيمة التطوع ومساعدة المجتمع المحلي.
- الضغوط الاقتصادية الضاغطة، وتوجيه جل الاهتمام إلى البحث عن عمل وعن لقمة العيش.
- قلة تشجيع العمل التطوعي داخل المجتمعات العربية؛ الأمر الذي أدى إلى نشوء حالة من عدم الوعي بمفهوم التطوع وفوائد المشاركة فيه على الفرد والمجتمع.
- بعض مؤسسات العمل التطوعي تخاف من عدم التزام الشباب المتطوع بالأعمال التي تسند إليه، وبالتالي فبعضها لا يحاول اجتذابهم إليه، وتقوم بإسناد الكثير من أعمالها إلى مجموعة بعينها تسلط عليها الضوء، وبالتالي يشعر الشباب بعدم فاعليتهم في هذه المنظمات في حالة ذهابهم إليها فينفرون منها، وربما يأخذون موقفاً سلبياً من بقية المؤسسات برمتها.
- الجمعيات والمؤسسات الأهلية أو التطوعية لا تجيد التعبير عن نفسها وبرامجها بشكل يجعل الشباب يقبل عليها، ولا يتركز اهتمام معظم هذه المؤسسات إلا في أساليب جمع التبرعات فقط، دون الإعلان عن الأهداف والغايات التي تعمل من أجلها.

روح المبادرة والريادة

تتطلب روح المبادرة والريادة العمل على تشجيع الشباب على الإسهام في العمل التطوعي: وذلك عن طريق[١٠٧]:

- إبداء الاهتمام بجيل الشباب، ويمكن في هذا الإطار التخطيط لبرامج تنشيطية تطوعية في المدارس والجامعات، والمجتمع المحلي في حاجة ماسة إلى جهود هؤلاء الطلاب الشباب إما من خلال مشروعات للبيئة أو التنمية، مع التوعية بأبسط صور التطوع والعمل الخيري.
- افتتاح عدة مراكز لتوجيه المتطوعين، وهي آلية متوافرة في أغلب الدول المتقدمة وفي بعض البلدان العربية (الأردن – فلسطين)، وتعتبر مراكز توجيه المتطوعين وسيطاً بين رغبة وإرادة المتطوع في تخصيص وقت أو جهد للتطوع، والمجال المناسب الذي يمكنه التطوع فيه اعتماداً على ظروفه وقدراته ومهاراته، كذلك فإن مراكز التطوع تقدم التدريب المتخصص للمتطوعين، ومن ثم ترفع الضمانات لفعالية العمل التطوعي وأداء الشباب بداخله.
- النوادي ومراكز الشباب يمكن أن تلعب دوراً كبيراً من خلال تدريب وتوجيه الشباب نحو مشروعات حقيقية تعتمد على العمل التطوعي.

وقد اتخذت بعض دول العالم خطوات تنفيذية لتعظيم العمل التطوعي الذي بات يشكل ركناً أساسياً في القرن الحادي والعشرين، من ذلك قرارات وزراء التعليم لتوجيه القائمين بالعملية التعليمية للاهتمام ببث وتطوير قيمة التطوع، وقيام بعض الدول بتوزيع الإعلان العالمي للتطوع على طلاب المدارس والجامعات، بالإضافة إلى تنظيم حملات تطوعية، والبعض الآخر خصص الجوائز لأفضل عمل تطوعي بين الشباب.

الفصل الخامس

دور المجتمع المدني في الدول المختلفة

• الأمم المتحدة • الدول الصناعية • الدول العربية

الأمـــم المتحـــدة

البنك الدولي

أدرك البنك الدولي بعد عقدين من التفاعل والاحتكاك أن منظمات المجتمع المدني تلعب دوراً هاماً لجعل صوت الفئات الأكثر فقراً مسموعاً عند اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم، كذلك تساعد على تحسين فعالية عملية التنمية وقابلية استدامتها وتعريض الحكومات وصانعي السياسة للمساءلة علانيةً. هذا وتشارك منظمات المجتمع المدني في المشروعات التي يمولها البنك الدولي، مما يؤدي إلى تحسين الأداء التشغيلي وقابلية الاستمرار من خلال مساهمة منظمات المجتمع المدني بمعرفتها بالمجتمعات المحلية وخبرتها الفنية وشرعيتها الاجتماعية. وهكذا، تقدم منظمات المجتمع المدني أفكاراً وحلولاً مبتكرة ومناهج قائمة على المشاركة بغية حل المشكلات المحلية. ويعد المنتدى الاجتماعي العالمي الذي عقد في مومباي، الهند، في يناير ٢٠٠٤م أحدث مثال حي ينطق بحيوية ونشاط المجتمع المدني العالمي حيث جذب عدداً من المشاركين يصل إلى ٩٠,٠٠٠ شخص لمناقشة وطرح بدائل أكثر إنصافاً واستدامة لنماذج العولمة الاقتصادية الحالية[١٠٨].

إن نظرة سريعة لعلاقة البنك الدولي مع المجتمع المدني حول العالم توضح أن:

- المجتمع المدني يلعب دوراً حاسم الأهمية في المساعدة على إعلاء صوت الفقراء وتمكينهم من التأثير في القرارات التي تؤثر على حياتهم.
- البنك الدولي يزيد من تعاونه مع منظمات المجتمع المدني على مدار العشرين عاماً الماضية، نظراً لتعاظم دورها في عملية التنمية الدولية بشكل ملحوظ.
- أكثر من ١٢٠ من أخصائي منظمات المجتمع المدني في البنك الدولي يعملون على ضمان أن آراء منظمات المجتمع المدني يتم وضعها في الاعتبار، بالإضافة إلى تشجيع مشاركتها في المشروعات التي يمولها البنك الدولي.

البنك الدولي وتمويل منظمات المجتمع المدني

في الوقت الذي يعتبر فيه منح القروض للحكومات هو النشاط الرئيس للبنك الدولي، فقد وضع البنك آليات تمويل متعددة على مدار العقدين الماضيين لتقديم منح لمنظمات المجتمع المدني. وتقدم هذه المنح إما بطريق غير مباشر من خلال صناديق المنح التي تديرها الحكومة ويمولها البنك أو مباشرة من خلال التمويل الذي يديره البنك. والجدير بالإشارة أن البنك الدولي قام على مدار الخمسة عشر عاماً الماضية بتمويل ما يزيد عن ١٠٠ صندوق اجتماعي في ٦٠ بلداً بمبلغ يقدر إجمالياً بنحو أربعة مليارات دولار أمريكي. تستخدم هذه الأموال في إعادة بناء المجتمعات التي مزقتها الحروب وتوفير الخدمات الاجتماعية وتعزيز منظمات المجتمع المدني. فضلاً عن ذلك، هناك أيضاً عدة آليات للمنح يديرها البنك الدولي – وغالباً ما يكون ذلك من خلال شراكات مع وكالات مانحة أخرى – والتي توفر منحاً مباشرة لمنظمات المجتمع المدني في مجموعة مختلفة من المجالات مثل البيئة، وقروض المشروعات ذات الإعتمادات البالغة الصغر، وتكنولوجيا المعلومات والممارسات الإبداعية.

أسباب الشراكة بين البنك الدولي ومنظمات المجتمع المدني

يدرك البنك الدولي أن الشراكات القائمة بين منظمات المجتمع المدني، والحكومات، والقطاع الخاص، قد أصبحت أكثر الطرق فعالية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية القابلة للاستمرار. وتشمل مزايا تلك الشراكات ما يلي:

- منح أصحاب المصلحة المباشرة مساحة أكبر للتعبير عن آرائهم. فمن خلال آراء منظمات المجتمع المدني، فإنه من الممكن وضع آراء الفقراء والمهمشين في الاعتبار عند اتخاذ قرارات بشأن السياسات والبرامج.
- تشجيع مساءلة وشفافية القطاع العام عن طريق زيادة الضغط بغرض تحقيق حسن نظام الإدارة العامة.
- تشجيع التوافق العام في الآراء والمساندة المحلية لعمليات الإصلاح. ولا شك

أن منظمات المجتمع المدني تستطيع تدعيم المساندة داخل البلد لأغراض استراتيجيات التنمية والمبادرات الوطنية المعنية بتخفيض أعداد الفقراء، وذلك من خلال تكوين أسس مشتركة قائمة على التشاور.

- وضع أفكار وحلول مبتكرة، والعمل على زيادة المشاركة المحلية في إيجاد حلول للمشكلات المحلية.
- إتاحة الخبرات العملية وزيادة القدرة على تقديم الخدمات، خاصة في حالة ضعف قدرة القطاع العام على تقديم الخدمات، أو في حالات ما بعد انتهاء الصراعات.

كيفية تفعيل الشراكة بين البنك الدولي ومنظمات المجتمع المدني

بدأ البنك الدولي في التفاعل رسمياً مع منظمات المجتمع المدني في أواخر سبعينات القرن العشرين، من خلال مناقشة الشواغل البيئية. وفي عام ١٩٨١م، وافق مجلس المديرين التنفيذيين في البنك الدولي على سياسته الأولى المعنية بالعلاقة مع منظمات المجتمع المدني. ومنذ ذلك الحين، شهد تفاعل البنك الدولي وتعاونه مع منظمات المجتمع المدني تزايداً مطرداً. كما ازدادت المعدلات المتوقعة لمشاركة منظمات المجتمع المدني في المشروعات التي يمولها البنك الدولي من ٢١٪ من إجمالي المشروعات في العام المالي ١٩٩٠م إلى حوالي ٧٤٪ في العام المالي ٢٠٠٤م، وفي يناير ٢٠٠٥م، اجتمع مجلس إدارة البنك الدولي لإعادة التأكيد على مساندة البنك الدولي لمشاركة المجتمع المدني بوصفها مكوناً رئيساً في الفعالية الإنمائية.

ويتعاون البنك الدولي مع المئات من منظمات المجتمع المدني كل يوم في جميع أنحاء العالم. كما يقوم بتمويل جهود منظمات المجتمع المدني الساعية إلى تخفيض أعداد الفقراء، وتوظيف خدمات المساعدة الفنية والتدريب، والدخول في شراكات مع هذه المنظمات للاشتراك معها في إدارة هذه البرامج. كما يتشاور البنك الدولي مع منظمات المجتمع المدني للتعرف على وجهات نظرها وملاحظاتها في مجموعة متنوعة من القضايا، ومن السياسات العالمية مثل الإجراءات الوقائية الاجتماعية،

وقروض التكييف الهيكلي، بالإضافة إلى التشاور مع أفراد المجتمعات المحلية التي تتأثر بالبرامج التي يمولها البنك. ويعمل البنك الدولي على تشجيع ومساندة حكومات البلدان النامية على الاشتراك مع منظمات المجتمع المدني في وضع وثائق استراتيجية تخفيض أعداد الفقراء التي تحدد سياسات البلد الرامية إلى تخفيض أعداد الفقراء.

وقد حرص البنك الدولي على زيادة التمويل الذي يقدمه إلى منظمات المجتمع المدني باطراد، وذلك من خلال العديد من آليات التمويل العالمية، وكذلك من خلال الصناديق الاجتماعية التي تديرها الحكومات. ويفيد التمويل المباشر لمنظمات المجتمع المدني - الذي يتاح في الغالب بالتعاون مع جهات مانحة دولية أخرى تقدم المعونات - في مساندة مبادرات منظمات المجتمع المدني في مجالات شؤون البيئة، والائتمانات البالغة الصغر، وجهود الإعمار في مراحل ما بعد الصراعات، والوصول إلى تكنولوجيا المعلومات، وحقوق الإنسان، وحقوق المساواة بين الجنسين. كما يقدم البنك الدولي المساندة أيضاً من خلال الصناديق الاجتماعية التي تديرها الحكومات وبرامج المنح الصغيرة الأخرى الموجودة في أكثر من ٦٠ بلداً.

أمثلة لتعاون البنك الدولي مع منظمات المجتمع المدني

توجد العديد من الأمثلة على الشراكات الفعالة القائمة بين البنك الدولي ومنظمات المجتمع المدني في مجالات شتى، مثل حماية الغابات، ومكافحة فيروس ومرض الإيدز، وتخفيض أعداد الفقراء في المناطق الريفية، ومساندة أصحاب المشروعات البالغة الصغر.

الحفاظ على الغابات المطيرة في الأمازون

أعلنت الحكومة البرازيلية خلال مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة في جوهانسبرغ في أغسطس من عام ٢٠٠٢م عن إعداد برنامج جديد للمحافظة على البيئة، والذي من المقرر أن يغطي منطقة تبلغ ضعف مساحة المملكة المتحدة لتشمل عينات من ٢٣ منطقة محمية في الأمازون، بما فيها من بيئات طبيعية وموارد

وراثية نباتية متنوعة. ويعمل هذا البرنامج الجديد الذي يعرف باسم "المناطق المحمية في الأمازون" والذي بلغت تكلفته أكثر من ٣٩٥ مليون دولار أمريكي، على مساندة منظمات المجتمع المدني البرازيلية المعنية بالبيئة، ومنظمات مجتمعات الغابات في إنجاز التقييمات البيئية، وإدارة المتنزهات، ومراقبة الامتثال للقواعد الموضوعة. وتقوم وزارة البيئة، والصندوق العالمي للأحياء البرية، والبنك الدولي، بتنفيذ هذه الشراكة، وذلك في إطار التحالف الأكبر المعني بالغابات والقائم بين البنك الدولي والصندوق العالمي للأحياء البرية، وهو التحالف الذي يعمل بالتعاون مع الحكومات والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني على إيجاد ٥٠ مليون هكتار من المناطق الجديدة لحماية الغابات، وحماية ٢٥٠ مليون هكتار أخرى من الغابات المنتجة في العالم.

تقليل استخدام مبيدات الآفات في أفريقيا

يوجد في كل بلد أفريقي مخزون هائل من مبيدات الآفات القديمة والمخلفات المرتبطة بها، والتي تراكمت خلال العقود الأربعة الماضية. ولا تؤدي تلك المبيدات التي تصل كميتها إلى ٥٠،٠٠٠ طن وعشرات الآلاف من أطنان التربة الملوثة إلى تدهور الأراضي والمياه فحسب، بل تمثل أيضاً تهديدات صحية خطيرة على حياة سكان الريف والحضر على حد سواء. وقد تم البدء في تنفيذ برنامج – المخزونات في منطقة أفريقيا في عام ٢٠٠٢م – وذلك للقيام بالمعالجة والتخلص الآمن من جميع مخزونات مخلفات مبيدات الآفات في أفريقيا وتجنب أي تراكم في المستقبل. كما يهدف هذا البرنامج إلى معالجة مبيدات الآفات المخزنة والمخلفات الملوثة بمبيدات الآفات في أفريقيا بطريقة مناسبة بيئياً؛ وتحفيز سن التدابير الوقائية، والمساعدة على بناء القدرات والتعزيز المؤسسي لكل ما يتعلق بالمواد الكيماوية. ونتيجة لاعتماد البنك الدولي لهذا البرنامج، فقد قام بتقديم المهارات، والخبرات، والموارد، إلى مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة المباشرة، كما شمل البرنامج شبكة العمل المعنية بمبيدات الآفات، والصندوق العالمي للأحياء البرية، والعديد من الحكومات، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

التواصل مع مجتمعات الغجر في أوروبا

في يونيو من عام ٢٠٠٣م، استضاف البنك الدولي بالمشاركة مع معهد المجتمعات المفتوحة والمفوضية الأوروبية مؤتمراً في بودابست بالمجر، ناقش خلاله منحة مجتمعات الغجر التي يبلغ عدد سكانها ٩ ملايين نسمة. وقد ضم المؤتمر أكثر من ٤٠٠ ممثل عن حوالي ٢٠ بلداً، وكان من بين هؤلاء الممثلين تسعة رؤساء وزارة ونواب رؤساء وزارة من البلدان التي يعيش فيها أكبر عدد من سكان مجتمعات الغجر. كما شارك في المؤتمر العديد من المنظمات غير الحكومية الرائدة، والأكاديميين، والجهات المانحة، ووسائل الإعلام. ومنذ عام ١٩٨٩م، أدى التمييز والافتقار في خدمات التعليم والإسكان والرعاية الصحية، إلى جانب ارتفاع معدلات المواليد، إلى تفاقم الظروف المعيشية السيئة بالفعل والتي تعاني منها مجتمعات الغجر. وقد أتاح المؤتمر فرصة لممثلي مجتمعات الغجر لعرض آرائهم بشأن كيفية تحسين فرص حصولهم على التعليم وتخفيف حدة مستويات الفقر التي يعيشونها. وقد لعب البنك الدولي دوراً رئيساً في تنظيم هذا الحدث، كما سوف يشارك البنك الدولي بفعالية بدءاً من الآن في تمويل صندوق تعليم مجتمعات الغجر، فضلاً عن مبادرات أخرى تم تنسيقها بهدف تشجيع دمج هذه المجتمعات وتنميتها.

تقييم تقني حيوي مشترك

في أغسطس من عام ٢٠٠٣م، أصدر ائتلاف كبير من الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، وجماعات مستهلكي ومنتجي السلع الغذائية، إعلاناً مشتركاً طالبوا فيه بإجراء استعراض دولي يستمر لمدة عامين، للوقوف على كيفية مساهمة العلم في تقديم الغذاء لما يقرب من ٨٠٠ مليون نسمة ممن يعانون من سوء التغذية الحاد في بلدان العالم النامية. وأوصى هذا الإعلان الذي سمي "إعلان بودابست"، بإجراء تجارب بحثية للتعرف على كيفية استخدام وسائل التقنية الزراعية بصورة آمنة ومستدامة، بما في ذلك التعديلات الوراثية، بهدف مواجهة الاحتياجات العالمية للغذاء على مدى خمسين عاماً قادمة. وقد جاء الإعلان في أعقاب سبعة أشهر من اجتماعات قام البنك الدولي

برعايتها في شتي أنحاء العالم. وشارك في هذه المناقشات حكومات، ومنظمات غير حكومية، ولفيف من مؤسسات البحوث ومنظمات مستهلكي ومنتجي السلع الغذائية ومنظمات القطاع الخاص. ومن المتوقع أن يتم إنجاز هذا الاستعراض بحلول عام ٢٠٠٦م، كما سيتم حصر مجموعة متنوعة من آراء مزارعين محليين وتقديمها إلى علماء بارزين، وإلى المعنيين من مسؤولي الأعمال التجارية الزراعية والمسؤولين الحكوميين.

المشروعات التي يدعمها البنك الدولي وتشارك فيها منظمات المجتمع المدني

إن عدد المشروعات التي يمولها البنك الدولي وتشارك فيها منظمات المجتمع المدني في ازدياد مستمر، حيث ارتفعت نسبة مشاركة هذه المنظمات باستمرار على مدار العقد الماضي من ٢١,٥٪ من إجمالي عدد المشروعات في العام المالي ١٩٩٠م إلى ما يقرب ٧٢٪ في السنة المالية ٢٠٠٣م. هذا ويصدر البنك الدولي بانتظام تقرير متابعة حول علاقات البنك مع منظمات المجتمع المدني مزوداً بإحصائيات عن إسهامات هذه المنظمات في عمليات البنك الدولي وأمثلة لأوجه التعاون بين البنك الدولي ومنظمات المجتمع المدني. ويذكر أن هناك أكثر من ١٢٠ من أخصائي المجتمع المدني يعملون في البنك لضمان وضع آراء منظمات المجتمع المدني محل الاعتبار بل وتشجيعها فيما يتعلق بالمشروعات التي يمولها البنك[٢٤].

الـــدول الصناعية

الولايات المتحدة الأمريكية

لعل وضع الولايات المتحدة الأمريكية فريداً عن غيره من الدول الصناعية الحديثة فقد تكون المجتمع المدني فيها قبل تكوين الدولة بالمفهوم الحديث، حيث أنه تأسس على أيدي جماعات من المغامرين نزحوا إلى الأرض الجديدة، وتملكوا قطعاً من الأراضي وأنشأوا عليها مجتمعات صغيرة متناثرة تتولى إدارة أحوالها بالتراضي بينها في وجه بيئة غريبة عليهم وسكان لهم تقاليد غريبة عليهم. وبالتوسع في المستعمرات

العائلية والجماعية تكونت منظمات أهلية عديدة للحفاظ على تراث الجماعات المهاجرة وتنظيمات مدنية لتصريف الأمور العامة والمشتركة بين الناس. وباتساع رقعة البلاد وتباعد أطرافها وبعد الشقة وتعذر الاتصالات لم يكن باستطاعة الحكومة المركزية أو الدولة عقب الاستقلال تولي شؤون الرعايا المنتشرين في مساحات شاسعة؛ وبهذا وبما حتمته الضرورة أصبح المجتمع المدني في كل مكان قوياً. وفي بداية تكوين الدولة الفيدرالية تكونت الحكومة المركزية والمجالس النيابية من متطوعين يمثلون مجتمعات مدنية متفرقة. وكانت حكومات الولايات أوسع نفوذاً في المسائل الداخلية لأنها مثلت مجتمعات تجمعها المتاخمة الجغرافية. لهذا احتفظ المجتمع المدني بما في ذلك المنظمات الأهلية بقوته إلى درجة كبيرة حتى بعد ارتباط البلاد بوسائل المواصلات والاتصالات الحديثة. وما زال المجتمع المدني حريصاً على رفع يد الحكومة عن التدخل في الشؤون المحلية والتضييق في نطاق نفوذها باستثناء العلاقات الدولية ورعاية المصالح المشتركة بين الولايات. وهناك الكثيرون من الأمريكيين يناهضون التوسع في مسؤوليات ومهمات الحكومات المحلية ناهيك عن الحكومة المركزية.

الحكومة المركزية مسؤولة فقط عن القضايا التي تربط الولايات والمصالح العامة للدولة ولا دخل لها في قضايا الولايات. وحكومات الولايات مسؤولة عن المصالح المشتركة بين الجيوب السكانية المتعددة أو المجتمعات المتمركزة في شتى أنحاء الولاية. أما الشؤون الخاصة بكل من تلك المجتمعات الصغيرة فهي من اختصاصات المجتمع المدني فيها. فعلى نطاق أي حي من الأحياء يتضامن أهل الحي سواء بصورة قانونية أو غير قانونية في ضمان أمن الحي ونظافته وربما في تجميله أو العناية به؛ وبهذا يكونون مجلساً للحي ولجاناً للأمن ولجاناً للاحتفالات ولجاناً لتجميل الحي. . . إلخ؛ وسكان الحي يساهمون في دعم هذا النشاط التطوعي. وعلى مستوى المدينة أو المنطقة يشارك المجتمع المدني في تنظيم شؤون المنطقة، من إنشاء المكتبات والحدائق ورعاية البيئة وتدوير المخلفات ومساعدة المحتاجين، وهكذا. أما على مستوى الدولة أو الولاية فهناك منظمات أهلية لحماية المستهلك، وحماية البيئة، ورعاية المعوقين، والدفاع عن الحقوق المدنية ومحو الأمية، . . إلخ.

الـــدول العربيـــة

وثيقة الإسكندرية

طرح المجتمع المدني العربي، ممثلاً في نخبة من أبرز مثقفيه ومنظماته، رؤية من الداخل لإصلاح العالم العربي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً. تبلورت في "وثيقة الإسكندرية"، وتقدم الوثيقة في مضمونها رؤية شعبية للإصلاح، حددت فيها القضايا الأساسية في العالم العربي، وصاغت من خلال لجان، ضمت شرائح متنوعة من المثقفين العرب، الحلول والآليات المطروحة لتنفيذ الإصلاح برؤية من الداخل[١٠٩].

وجاءت وثيقة الإسكندرية بالتزامن مع الجدل الدولي الدائر بشأن العديد من المبادرات الدولية والإقليمية المطروحة لتحديث منطقة الشرق الأوسط، وما أثارته تلك المبادرات من ردود فعل متباينة في العالم العربي، اتفقت في حدها الأدنى على رفض أفكار التغيير من الخارج، والتأكيد على الهوية العربية لأية برامج إصلاحية مقترحة.

وتنقسم الوثيقة إلى أربعة أقسام رئيسة تتناول على الترتيب: الإصلاح السياسي، الإصلاح الاقتصادي، الإصلاح الاجتماعي، والإصلاح الثقافي.

الإصلاح السياسي

يؤكد المثقفون العرب على ضرورة الالتزام بقيم الديموقراطية في جوهرها الأصيل من خلال حكم الشعب نفسه بنفسه، وإرساء نظام التعددية السياسية الذي يسمح بتداول السلطات، وكفالة الحريات العامة وعلى رأسها حرية التعبير، ودعم حقوق الإنسان.

واقترحت الوثيقة إجراء إصلاحات في الدساتير العربية لتتمشى والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وإزالة النصوص التي تتعارض مع القيم الديموقراطية الأصيلة.

وحول إصلاح المؤسسات والهياكل السياسية، أكد ممثلو المجتمع المدني والعمل الأهلي في الدول العربية على ضرورة إلغاء القوانين الاستثنائية، وقوانين الطوارئ وإلغاء المحاكم الاستثنائية أيا كانت مسمياتها.

الإصلاح الاقتصادي

رصدت الوثيقة مظاهر خلل متعددة، أبرزها انخفاض معدلات النمو في الدخل الوطني، وتراجع نصيب الدول العربية في التجارة الدولية، وتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، والإخفاق في توليد فرص عمل كافية، وارتفاع حدة البطالة، وتزايد حدة الفقر.

واقترح المثقفون العرب الإعلان عن خطط واضحة وبرامج زمنية للإصلاح المؤسسي والهيكلي، وتشجيع برامج الخصخصة بما فيها القطاع المصرفي، ودفع عجلة الاستثمار، والاهتمام ببرامج العمالة والتوظيف، مع العمل على تشييد أطر للتعاون الاقتصادي والمالي بين الدول العربية، وزيادة فعالية العالم العربي في الاندماج بالاقتصاد العالمي.

الإصلاح الاجتماعي

ركزت الوثيقة على ضرورة تطوير نظم التعليم بما يتوافق والمعايير العالمية، ودعم البحث العلمي وتطوير استراتيجياته، والقضاء على الأمية في فترة لا تزيد على عشر سنوات، والعمل على تطوير نظم تضمن عدالة توزيع الثروة بين فئات المجتمع، وإزالة التمييز ضد أي فئات اجتماعية، وصياغة عقد اجتماعي جديد بين الدولة والمواطن لتحديد التزامات كل طرف.

الإصلاح الثقافي

من بين المقترحات في هذا المجال الدعوة إلى ترسيخ أسس الفكر العقلاني بتشجيع مؤسسات البحث وإطلاق حريات المجتمع المدني، وتجديد الخطاب الديني من خلال إطلاق الحريات وفتح أبواب الاجتهاد، ومواجهة التشدد والجمود في فهم النصوص الدينية، مع العمل على تحرير ثقافة المرأة، وتجديد المناخ الثقافي بالتأكيد على قيم الحرية والحوار والاختلاف، والاهتمام باللغة العربية، وتنشيط التبادل الثقافي بين الدول العربية.

وفي النهاية، أقرت الوثيقة آليات لمتابعة العمل من خلال برامج تنفذها مؤسسات للمجتمع المدني في كل قطر عربي، وتشكيل لجنة متابعة لمؤتمر الإسكندرية لمجتمع كل ستة أشهر، لمراجعة ما تم تنفيذه.

وأكدت الوثيقة على ضرورة تشكيل مرصد اجتماعي عربي لتقييم مشروعات الإصلاح السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في العالم العربي، عبر مجموعة متكاملة من المؤشرات الكمية والكيفية.

مصر

يتكون المجتمع المدني في مصر من أنواع مختلفة من الهيئات غير الحكومية يصل عددها حالياً إلى حوالي ٢٥ ألف جمعية أو هيئة، من هذه الجمعيات أو الهيئات توجد الجمعيات الأهلية والجمعيات التعاونية ومراكز الشباب والغرف التجارية والصناعية والنقابات المهنية والتجارية والأحزاب السياسية، وتمثل الجمعيات الأهلية الجزء الأكبر، حيث بلغ عددها ١٨ ألف جمعية في عام ٢٠٠٤م، وبلغ عدد الأحزاب السياسية ١٩ حزباً، في حين أن عدد النقابات المهنية بلغ ٢٤ نقابة، أما عن جمعيات رجال الأعمال، فعددها حوالي ١٦ جمعية، بينما بلغ عدد النقابات العمالية ٢٣ نقابة يضمها الاتحاد العام للعمال. وقد وصلت منظمات الدفاع ومناصرة الحقوق إلى ٢٣ منظمة أكثرها مسجلة كشركات غير ربحية في إطار القانون المدني.

المركز المصري لدعم المنظمات الأهلية

يعمل المركز في مجال تنمية ودعم قطاع المنظمات غير الحكومية في مصر والشرق الأوسط، من خلال تقديم الدعم الفني والمادي وتوفير فرص الممارسة العملية للمنظمات لتقوم بتحقيق الأهداف التنموية بكفاءة وفعالية، كما يعمل المركز على تشجيع التواصل والتعاون بين منظمات المجتمع المدني، في نطاق خبراتها واختصاصاتها، مع غيرها من الكيانات، سواء داخل مصر أو في منطقة الشرق الأوسط[١١٠].

رؤيـة المـركـز

منظمات غير حكومية ذات بناء مؤسسي قوي، تتعاون مع بعضها البعض ومع الحكومة والقطاع الخاص، على قاعدة من الثقة والمسؤولية المشتركة، لتحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية والرخاء لبلدها.

رسالـة المـركـز

العمل على توفير الدعم الفني والمادي وبناء القدرات المؤسسية لمنظمات المجتمع المدني بمصر والشرق الأوسط بما يؤهلها للقيام بدورها كشريك فعال للحكومة والقطاع الخاص في عملية التنمية متبنين في ذلك قيم المساءلة والشفافية والاحترام والتراضي وعدم التمييز.

الأهـــداف

١. تنمية القدرات المؤسسية للجمعيات الأهلية والمجتمع المدني من خلال التدريب، والدعم الفني وأدوات وأنظمة التشغيل المؤسسية.

٢. تمكين الجمعيات الأهلية من المشاركة في العمل الأهلي وقضايا الدعوة، وذلك بالتوازي مع برامج وخدمات التنمية، وذلك لضمان توجيههم السليم لقضايا مجتمعاتهم.

٣. توفير الموارد المالية التمويلية للمجتمع المدني والجمعيات الأهلية، وذلك من خلال الترويج للحوار والتعاون بين الجهات المانحة والجمعيات الأهلية، التعاون في الموارد المالية والبشرية بين القطاع الخاص والجمعيات الأهلية وتنمية موارد المجتمع.

٤. تعظيم الإنتاج، والتبادل، والاستفادة من المعلومات والمعرفة داخل المجتمع المدني للجمعيات والمؤسسات الأهلية.

منطقة الخليج العربي

ظهرت البدايات الحقيقية للمجتمع المدني في الدول الخليجية وفق التعريف الحديث في كل من البحرين والكويت منذ نهاية العشرينات من الألفية الثانية، ثم ظهرت

التنظيمات المدنية المستقلة عن السلطة والقبيلة تباعاً في الدول الخليجية الأخرى، وتجدر الإشارة بأن مدينة دبي هي الثالثة من حيث ظهور التنظيمات المدنية بعد البحرين والكويت بحوالي عشر سنوات. وفي الخمسينات والستينات توالت المبادرات المدنية المماثلة في كل من الشارقة وأبو ظبي وقطر والسعودية وعمان، وكانت النتائج أيضاً مختلطة، وزاد من اختلاطها الزيادة في عوائد النفط وتقليل أهمية المجتمع المدني[١١١].

ومن الملاحظ غياب التنظيمات النقابية في أغلب الدول الخليجية باستثناء البحرين والكويت في الوقت الحاضر. ومن المعروف ان التجمعات والنقابات هي أحد الأعمدة الرئيسة لأي مجتمع مدني. وبالطبع لا يعني الغياب الرسمي للتجمعات والنقابات غيابها فعلياً في الواقع الخليجي. إذ أن هناك مبدأ التبادل الوظيفي بين تنظيمات المجتمع المدني. فما لا يسمح به رسمياً، ولكنه مطلب فئوي أو جماهيري، تتم تلبيته من خلال تنظيمات أخرى مسموح بها. فمثلاً، حينما أوقف القانون الاتحادي رقم (٢٠) لسنة ١٩٨٠م في الإمارات حق الجاليات الأجنبية في تأسيس وإشهار الجمعيات، تم إنشاء ما يقارب من ٦٤ جمعية لهذه الجاليات، تمارس نشاطها بلا إشهار بعد صدور القانون رقم (٢٠)، مقارنة بحوالي ١٧ جمعية أشهرت رسمياً طبقا للقانون رقم (٦) لسنة ١٩٧٤م، أي أن ما تم تأسيسه بلا إشهار يصل إلى أكثر من ضعفي ما تم تأسيسه قانونياً.

ومن الظواهر الفريدة، والتي لها خصوصية في منطقة الخليج نوعان من التكوينات المدنية لا يتم تسجيلها أو إشهارها مع وزارات العمل او الشؤون أو أي جهة رسمية حكومية أخرى، وتمثلان خصوصية خليجية: الأولى هي ما يطلق عليه "المآتم" أو الحسينيات، وهي أبنية يتبرع بها الميسرون من الشيعة لإقامة المناسبات الدينية والاجتماعية، من شعائر عاشوراء، إلى الزواج، والوفاة، وكمنابر لنشر الدعوة. ويصبح المأتم فور الانتهاء من بنائه وقفاً للإمام حسين رضي الله عنه، فلا يجوز بيعه أو التصرف فيه كسلعة تجارية. أما نفقات المأتم وتدبير إدارته فتبقى مسؤولية المؤسس أو ذريته من بعده، أو تحت إشراف دائرة الأوقاف الجعفرية.

وإدراج هذه "المآتم" ضمن تكوينات المجتمع المدني، ناجم عن أنها تتم طواعية او تبرعاً من مؤسسها بإرادته الحرة، ثم تصبح ملكية عامة لأبناء المجتمع المحلي من الشيعة. وقد ساعدت المآتم على تقوية الروابط بين ابناء الطائفة، وأعطتهم بدائل للاجتماع والحوار والتعبير.

وبالمنطق نفسه هناك شكل خليجي فريد للاجتماع والتداول والسجال الحر في دولة الكويت، وهو المعروف باسم الديوانية، وهي مجلس في بيوت كبار الميسورين من أبناء الأسر المرموقة تستضاف فيه الاجتماعات العامة لصفوات منتقاة من المهتمين بالقضايا الوطنية والعامة، في يوم محدد أسبوعياً، وبهذا المعنى فإن الديوانية الكويتية تؤدي كل الوظائف التي تؤديها أي منظمة من منظمات المجتمع المدني، ويقدر عدد الديوانيات المعروفة في منتصف التسعينات بأكثر من ١٠٠ ديوانية.

والديوانية الكويتية، بهذا الشكل وتلك الوظيفة، تعتبر إبداعاً مدنياً كويتياً يجمع بين الممارسات التقليدية لمجلس الأسرة أو العشيرة أو القبيلة، وبين الممارسات الحديثة لجمعيات الخريجين، ومثل المآتم فإن الديوانيات الكويتية لا تظهر في سجلات وزارة الشؤون الاجتماعية ضمن جمعيات النفع العام.

بالإضافة إلى هذا وذاك فهناك خصوصية أخرى للمدنية الخليجية هي الصناديق الخيرية، والتي أنشئت لمساعدة المحتاجين في معظم القرى النائية وبعض أحياء المدن والتي لا تصلها خدمات الرعاية الاجتماعية والصحية الحكومية، ولا جهود الجمعيات الخيرية، وقد فوجئت السلطات في دول منطقة الخليج بالزيادة السريعة للصناديق الخيرية، مع مزيد من طلبات الإشهار.

وفي منتصف التسعينات قفز حجم التنظيمات المدنية من ٣٦٠ جمعية مسجلة رسمياً طبقاً للقانون في كل دولة خليجية، إلى ١٢٤٦ تنظيماً مدنياً يشمل ما هو غير مسجل. ولا شك أن هناك تنظيمات أخرى إضافية غير رسمية، تنطبق عليها كل مواصفات المجتمع المدني، ولكن من الصعب رصدها أو تقدير عددها. كما يلاحظ أيضاً

أن البلدان الخليجية تتفاوت تفاوتاً كبيراً في معدلات مؤسسات المجتمع المدني، وأهم من ذلك معدلات العضوية في هذه المؤسسات. ففي الإمارات مثلاً، يلاحظ وجود أعلى معدل للمشاركة في عضوية الجمعيات او التنظيمات التطوعية، والذي وصل في منتصف التسعينات إلى عضو واحد لكل ٤٥ من السكان، بينما المعدل العام لدول مجلس التعاون الست معاً هو عضو واحد لكل ٤٥٢. ويلي الإمارات في ارتفاع معدل المشاركة كل من والكويت ٩٦ ، والبحرين ٩٢، قطر ٩١. وكانت عمان والسعودية أقل البلدان من حيث معدلات المشاركة في التنظيمات المدنية[١١١].

المملكة العربية السعودية

يشمل المجتمع المدني في المملكة العربية السعودية جميع تشكيلات ومؤسسات المجتمع كالمنظمات غير الحكومية والمنظمات التطوعية الخاصة والمنظمات الشعبية ومنظمات المجتمع المحلية ومنظمات الوساطة والنوادي الاجتماعية والأدبية والتعاونيات وغير ذلك[١١٢].

فالمجتمع المدني في المملكة العربية السعودية، مجتمع قوامه مؤسسات مدنية تتمثل في جماعات مصالح لها غايات وأهداف مختلفة، وتبرز هذه المؤسسات المدنية لتشكل في مجموعها المجتمع المدني السعودي، الذي يسعى ما أمكن للاستقلال عن المجتمع الرسمي في الدولة. وجماعات المصالح، قد تكون جماعة مصالح خاصة (الغرف التجارية)، أو جماعات مصالح عامة (الجمعيات الخيرية)، وفي كلتا الحالتين، يسعى كل منهما للاستقلال في نشاطه بغية تحقيق مصالحه وأهدافه.

تمثل الغرف التجارية في المملكة، طلائع المجتمع المدني السعودي، وهي أوضح حالة للمجتمع المدني في المملكة، فهذه الغرف لها كيانات مستقلة عن المؤسسة الرسمية، وتمول نشاطاتها من إيراداتها الذاتية، ولها نشراتها الخاصة، ومراكز بحوث ودراسات تبحث في كل ما له صلة بنشاطها ويخدم مصالح أعضائها، وتقوم بتواصل مستمر مع الحكومة من أجل تحقيق مصالح أعضائها وتحدد مواقفها تجاه الوضع

التجاري والاستثماري في المملكة، وتقدم رؤى وأفكاراً حول السياسة العامة للدولة من منظور وطني، بيد أنها تخدم في الوقت نفسه مصلحة الأعضاء، وتنتخب هذه الغرف مجالس اداراتها، وكذلك رئيس مجلس الإدارة.

أما المؤسسة الأخرى في المجتمع المدني السعودي، فتتمثل بالجمعيات الخيرية، وهذه الجمعيات أقل تنظيماً وانضباطاً من الغرف التجارية، بيد أنها تعتبر أقوى مؤسسة مدنية فاعلة في المجتمع السعودي، وتصنف هذه الجمعيات ضمن جماعات المصالح ذات النفع العام للمجتمع، وتتنوع هذه الجمعيات بتنوع أهدافها والتي منها: مساعدة الفقراء والمحتاجين، بناء مساكن لذوي الدخل المحدود، العناية بالمرضى وذوي الاحتياجات الخاصة، بناء المساجد، وتحفيظ القرآن للناشئين، وغير ذلك من الأهداف والغايات العامة. وتنتشر هذه الجمعيات بكل مدن وقرى المملكة، بل وفي كل حي من أحياء المدن ويقدر عدد المستفيدين من هذه الجمعيات الخيرية، بمئات الآلاف، وهي تمثل أقوى قوة اجتماعية منظمة من حيث عدد العاملين فيها، والمستفيدين منها، ومن حيث انتشارها في المجتمع السعودي، حيث يبلغ عددها حتى عام ٢٠٠٤م قرابة ٢٦٠ هيئة ومؤسسة.

وظهرت في المجتمع السعودي في السنوات الأخيرة، الجمعيات العلمية، التي تأسست تحت إشراف الجامعات السعودية، لكنها تتمتع بالاستقلالية. وهذه الجمعيات هدفها علمي بحت، يتمثل في تفعيل التواصل العلمي بين الباحثين والأكاديميين المهتمين في حقل معين من حقول المعرفة العلمية، وذلك من خلال تنظيم اللقاءات وإصدار النشرات العلمية ويتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة لكل جمعية وكذلك رئيس مجلس الإدارة.

كما ظهرت في المجتمع السعودي، كيانات مهنية جديدة، هي أقرب ما تكون إلى الاتحادات المهنية، مثل هيئة المحاسبين القانونيين السعودية، وجمعية المهندسين السعوديين، وهدف هذه الكيانات المهنية تنظيم المهنة، ومراقبة نشاطها، ووضع المعايير ذات العلاقة بممارسة المهنة، وإصدار تصاريح الدخول إلى المهنة، ويتم انتخاب

أعضاء مجلس هذه الكيانات المهنية، كما أنها تمول ذاتها وتعمل باستقلالية نسبية عن الجهات الرسمية.

الندوة العالمية للشباب الإسلامي

نشأت الندوة العالمية للشباب الإسلامي في عام ١٣٩٢هـ(١٩٧٢م)، ومثلت استجابة حقيقية لواقع الأمة الإسلامية الذي استدعى وجود هيئات ومؤسسات إسلامية دعوية وتربوية تحتضن الشباب المسلم وترعاه وتوجهه وتحميه من الغلو والانحراف. وقد حدد النظام الأساسي للندوة هويتها بأنها "هيئة إسلامية عالمية مستقلة، وملتقى إسلامي يدعم جهود العاملين في منظمات الشباب الإسلامي في العالم وجمعياتهم وتجمعاتهم".

ومنذ نشأة الندوة العالمية للشباب الإسلامي وهي تتبنى منهج الوسطية في وسائل الإصلاح على مستوى العالم الإسلامي، وقد تمثل ذلك في أمور منها[١١٣]:

- العلاقات المتوازنة: حيث سعت الندوة إلى تنفيذ برامجها ودعم المسلمين، لا سيما الشباب منهم دون مصادمة أو تقاطع مع أحد، بل إن المنهج الوسطي الذي التزمته الندوة كان له الأثر البالغ في اتساع أنشطتها على مستوى العالم، وقد تجاوز ذلك إلى علاقات مع الهيئات الدولية والمنظمات الإنسانية على صعيد مساحات التلاقي مع رسالتها ومنهجها.
- أولوية دعم المسلمين: لا تضع الندوة أمام نفسها أي هاجس يمنعها من تنفيذ برامجها لصالح المسلمين في كل مكان، ورفعت شعار دعم المسلمين وإغاثتهم، وتحقيق أهداف الندوة في رعاية شبابهم بصفتهم مسلمين أينما كانوا، ولذلك نالت احترام المسلمين كافة بفضل واقعية منهجها.
- الاهتمام بقضايا المسلمين العادلة: كان للندوة السبق في تسليط الضوء على قضية الأقليات المسلمة بعد أن ظلت دهراً طويلاً بعيدة عن الاهتمام، وقد عقدت لذلك مؤتمرها السادس الذي عقد في الرياض عام ١٤٠٦هـ (١٩٨٦م)، ولا يزال الكتاب الذي يحوي بحوث المؤتمر مرجعاً في بابه.

كما يمكن إجمال الأهداف والغايات التي قامت الندوة من أجل تحقيقها في نقاط محددة هي[١١٣]:

١- الدعوة إلى الإسلام عقيدة وشريعة وسلوكاً اجتماعياً بين الشباب المسلم.

٢- ترسيخ مبدأ الاعتزاز بالإسلام لدى الشباب المسلم من خلال تأكيد سمو النظام الاجتماعي الإسلامي وأهمية التزام الشباب بالتعاليم الإسلامية في حياتهم الفردية والاجتماعية.

٣- تبيين العقدة الإسلامية الصحيحة وفق ما في كتاب الله الكريم وسنة نبيه، وما جرى عليه سلف الأمة الصالح.

٤- العمل على تعميق الثقافة الإسلامية الصحيحة لدى الشباب المسلم والحفاظ على أسباب وحدته وفقاً للكتاب والسنة.

٥- توضيح رسالة الشباب المسلم في بناء المجتمع الإسلامي ومؤسساته الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والسعي إلى إزالة أسباب التخلف والفرقة والجمود في المجتمعات الإسلامية.

٦- دعم الهيئات والجمعيات العلمية والثقافية والمهنية الخاصة بالشباب والطلاب ورعايتها في جميع أنحاء العالم ومساعداتها في تنفيذ المشروعات التي تحقق أهداف الندوة.

٧- الاهتمام بالطلاب النابهين، ورعايتهم مادياً وثقافياً.

٨- التواصل مع الجمعيات الدولية المعنية بالشباب والعمل الطلابي.

الأردن

يشكل الشباب في الأردن ما نسبته ٧٠٪ من مجموع السكان؛ حيث يعتمد جزء من هذا القطاع الشبابي الواسع على جهد المؤسسات الأهلية والخاصة في توفير الأنشطة المختلفة التي تدعم مفاهيم التطوع والانتماء، وإتاحة الفرصة أمامهم لتفريغ طاقتهم الإبداعية، والجزء الآخر لا يمثل لهم الصيف سوى إجازة ممتعة يستريحون فيها من عناء المذاكرة والامتحانات[١١٤].

على سبيل المثال: أحد طلبة القانون في إحدى الجامعات الأردنية، كان يشارك منذ الصغر في المخيمات الكشفية والرحلات الجماعية أثناء العطل الصيفية؛ وعندما كان في السابعة عشرة تعلم الأسس الأولية لمهنة الدهان، ضمن معسكر شبابي تطوعي قام خلاله بدهن جدران إحدى المدارس في قرية نائية في جنوب الأردن. وقرر أن يصقل ما تعلمه ويوظفه من أجل الحصول على كسب مادي؛ يعينه على مصاريف الدراسة، فما كان منه إلا أن التحق بورشة للدهان لتعلم المزيد، ثم ما لبث أن بدأ يعمل منفرداً، وكانت بداية عمله بمنازل الأسرة والجيران. لكنه لم ينس إيمانه بقضية التطوع الذي اكتسبه من مشاركته في العديد من المعسكرات الشبابية؛ لهذا قام بعمليات دهان للعديد من البيوت لأقارب وغرباء ظروفهم المادية صعبة وذلك دون مقابل.

وإن كان بعض الشباب قد اختار توظيف العطلة الصيفية في تعلم مهنة تحسن من مستوى معيشتهم، فإن البعض لا يلقي بالاً لمثل هذه المسائل، ويعتقد أن العطلة جعلت للراحة والاستجمام بعد عام دراسي مرهق، لكنه لا يحمل موقفاً محدداً تجاه موضوع القيام بأعمال تطوعية؛ فالمسألة تختلف من شخص لآخر، وتتطلب شخصية مبادرة ومحبة للعمل التطوعي. إلا أن أغلب الطلبة في المدارس لديهم روح المساعدة، ولكن المسألة تحتاج إلى تنمية وتوظيف الحس بالمسؤولية تجاه المجتمع، وتوظيف هذا الحس في أعمال وأنشطة تخدم الناس، مع الانتباه إلى تنمية الشاب نفسه؛ فالتطوع قد يتم من خلال الترفيه والرياضة، وتعليم هذه القيم للشباب لا يتم من خلال الجبر والإكراه، ولكنه في حقيقته تنمية لبذرة طيبة في داخل نفوس ما زالت تتعرف على الحياة.

ربما تكون الخيارات المتاحة أمام الشباب الذكور في هذا الجانب متعددة، ولكنها محدودة أمام الفتيات. والصيف بالنسبة لهن لا يعدو أن يكون رحلات مع العائلة والأصدقاء، أو الاجتماع مع الصديقات في أحد المقاهي وتدخين النرجيلة، ولكن الحال قد

يختلف بالنسبة لأخريات؛ لديهن الرغبة في تعلم المهارات الجديدة سواء على صعيد الكمبيوتر أو تعلم اللغة، إذ يرين العطلة فسحة لتنمية عدد من المهارات العامة، ومع ذلك فالوقت ليس للتعلم فقط، والمتعة متاحة ومتوفرة، وأهمها ممارسة الرياضة.

وبعض الفتيات اخترن استثمار العطلة في تعلم التطريز والتطوع؛ أو الانضمام لجمعية خيرية لتعلم التطريز، وإنتاج قطعٍ صغيرة يذهب ريع بيعها مع قطع عديدة لصالح أعمال خيرية.

ومع تعدد وتنوع الأنشطة التي يمارسها الشباب في الأردن فإن هناك نشاطاً صيفياً مميزاً يهذب الروح والجسد معاً؛ فدور تعليم وتحفيظ القرآن الكريم التابعة لوزارة الأوقاف وجمعيات أردنية مثل جمعية المركز الإسلامي تشهد إقبالاً كبيراً على تعلم وحفظ القرآن الكريم من قبل الجنسين، وهناك شباب وشابات قطعوا أشواطاً متقدمة سواء على صعيد الحفظ أو إتقان أحكام التجويد.

بينما تركز الحركة الكشفية الأردنية في العديد من أنشطتها الصيفية على خدمة المجتمع وتنمية العمل على توعية الشباب بمخاطر الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، وتنمية الوازع الديني لمواجهة هذه الأمراض بما فيها مرض الإيدز، وإضافة إلى ذلك تنفذ خطة عمل استراتيجية الصحة الإنجابية للشباب، ويستهدف هذا البرنامج القيادات الكشفية والإرشادية باتباع منهجية تثقيف الأقران، وإقامة شبكة تثقيف وتواصل في جميع المناطق بواسطة أفراد الحركة الكشفية من خلال دورات تدريبية ودراسات ميدانية، وتدريب آلاف الشباب والشابات لنشر مفاهيم الصحة الإنجابية والفحص الطبي قبل الزواج.

وقد شارك في معسكرات الحسين للعمل والبناء المنتشرة في عدد من محافظات الأردن في عام ٢٠٠٣م أكثر من ٦ آلاف شاب وفتاة، ويهدف هذا البرنامج لتعزيز روح الانتماء الوطني عند الشباب، والتعرف على المعالم الحضارية والاقتصادية والسياحية،

إضافة إلى المشاركة في برامج المغامرة والاستكشاف، والأعمال التطوعية التي تعلى من قيمة العمل اليدوي، وتحث عليه، إلى جانب التدريب العسكري والإعداد البدني[١١٤].

ومؤخراً أدخلت مفاهيم الحاسب والإنترنت والمشاغل المهنية في المعسكرات؛ حيث باتت التقنية من الأولويات الأساسية، كما هو الحال في عجلون، وهي منطقة جبلية تشهد إقامة معسكرات الحسين بصورة دائمة.

وفي كل معسكر من معسكرات الحسين يمارس الأعضاء مهارات استخدام الحاسوب والإنترنت سواء من خلال ما توفره المعسكرات أو ما تقدمه شركة الاتصالات، وأصبح الشباب يقومون بالكثير من الأعمال التطوعية على هذا الصعيد؛ ففي مركز شباب مدينة عجلون الواقعة شمال الأردن عقد ما يزيد عن ١٥ دورة لمحو الأمية الحاسوبية بين الشباب، واستفاد منها أكثر من ١٥٠ شاباً.

وتركز مديرية الشؤون الشبابية التابعة للمجلس الأعلى للشباب على فتح مراكز شبابية في جميع محافظات المملكة، بهدف صقل شخصية الشباب من جميع النواحي، وتكوين جيل معافىً جسمياً وخلقياً ونفسياً وسلوكياً.

ويبلغ عدد مراكز الشباب في الأردن ٣٤ مركزاً تتعامل مع الشباب من سن ١٢ – ١٨ سنة، ويتبع عمل مراكز الشباب ٢٣ مجموعة كشفية، أما قسم مراكز الشابات فيضم ٢٤ مركزاً تتعامل مع شابات من سن ١٢ – ٢٤ سنة، ويتبع عملها ١٧ مجموعة إرشادية، إضافة إلى قسم المعسكرات وبيوت الشباب وعددها ٥ بيوت.

وتنظم المراكز الشبابية عدداً من المسابقات الثقافية، وتشمل الشعر، وكتابة المقال والقصة القصيرة، ومسابقة الرسم، والمسابقة الدينية، ومسابقة أفضل تحقيق صحفي، ومسابقة اعرف وطنك، كما تجرى مسابقات جماعية للفرق الكشفية والرياضية ومسابقة لأفضل فكرة إبداعية جماعية [١١٤].

المـغـرب

التطوع في المغرب له أشكال متعددة، بعضها يتشابه مع ما هو موجود في بلاد العالم، والبعض الآخر له طابع خاص تتميز به المغرب عن باقي الدول. وكلما اقترب الصيف ازداد انشغال المغاربة بالتفكير في كيفية استقباله وقضائه، شأنهم في ذلك شأن باقي شعوب العالم. وبالرغم من أن هناك فئة لا بأس بها من المغاربة لا تفكر في العطلة الصيفية نظراً لما تقاسيه من ظروف مادية ومعيشية صعبة لا تخول لها حتى التفكير في أخذ قسط من الراحة، وهناك آخرون لا يجدون وقتاً للفراغ نظراً لانشغالهم بالعمل، فإن هناك شريحة عريضة من المغاربة تلجأ لأي وسيلة لقضاء هذه العطلة الموسمية، وفي غياب وسائل تأطير حقيقية تتماشى مع قيم الإسلام، وتدعو لقيم التطوع ومساعدة الغير، وفي نفس الوقت قضاء صيف مفيد وممتع، يكون "التخييم" هو الحل[١١٥].

تعد المخيمات بكل أنواعها (الشاطئية، الجبلية، الغابوية، الكشفية، . . إلخ) فضاء رحباً للتربية والتكوين والترفيه ومجالاً خصباً لنشر روح العمل الجماعي، أو ما يسمى بعمل التطوع، رغم أنه عالم مؤقت من حيث زمانه ومكانه وبرنامجه. لذا كانت الحركات الإسلامية المغربية منذ نشأتها تهتم بالمخيمات الصيفية؛ إذ كانت "الشبيبة الإسلامية" تنظم مصايف في بعض الشواطئ مثل شاطئ "بن عبيد" بنواحي مدينة الدار البيضاء.

مع بداية الثمانينيات كانت الجماعات الإسلامية بالمغرب تشرف على كثير من المخيمات، وكان أبرزها المخيمات الطلابية خاصة والشبابية عامة، وإن كانت هذه المخيمات تتم في مناطق نائية وبعيدة عن المواصلات العامة. ولعل من أهم الأسباب التي كانت تجعل هذه الحركات الإسلامية تتشبث بعمليات التخييم هو إيمانها أن هذه الوسيلة ضرورية ومهمة للتأطير والتربية والتكوين. وتعتبر المخيمات على طول الشواطئ المغربية محطة تحمل في طياتها الكثير من قيم التطوع وتكبد المشاق لإنجاح هذه المخيمات، خاصة أن الشباب كانوا هم رحى تلك المبادرات.

تعتبر تجربة المخيمات المغربية تجربة رائدة ونموذجاً للاصطياف الإسلامي، يمكن تعميمها في عدة أقطار عربية وإسلامية، ويمكننا التعرف على هذا النموذج من خلال الجوانب التالية[١١٥]:

الجانب التنظيمي:

يعتبر الجانب التنظيمي جانباً مهماً في نجاح المخيمات، وعلى قدر قوته وإحكامه تكون النتائج مهمة، ورغم غياب البنية التحتية لمعظم تلك المخيمات التي من المفترض أن تهيئها السلطات المحلية؛ فقد بادر المنظمون والمتطوعون بمجهودات ذاتية لتوفير جميع المرافق المهمة. فكانت الدقة في بناء الخيام والمرافق الضرورية والمنشآت التجارية، وذلك تحت إشراف طاقم إداري يتشكل من عدة لجان يشرف عليها مدير عام.

التنظيم الإداري:

يتكون التنظيم الإداري من مجموعة من اللجان:

- اللجنة الصحية: وتضم مجموعة من الأطباء والممرضين المتطوعين ذكوراً وإناثاً، مهمتها تقديم الإسعافات الأولية والأدوية للحالات المستعجلة.
- اللجنة المالية: تهتم بترشيد النفقات وجمع إيرادات لشراء المساحات المخصصة لإقامة الخيام.
- اللجنة الإعلامية: مهمتها الإخبار والتواصل واستقبال وسائل الإعلام، إضافة إلى السهر على تسيير إذاعة المخيم وبث برامجها، وكانت اللجنة تنقسم بدورها إلى قسمين: قسم سمعي بصري، وآخر مكتوب.
- اللجنة التقنية: كانت تسهر على الجانب التقني بالمخيم لا سيما الكهرباء التي كانت تولد عن طريق مولدات كهربائية تزود المخيم بالطاقة.
- لجنة الإغاثة: وكانت تضم مسعفين ومسعفات مهمتهم الحرص على سلامة المصطاف داخل البحر، ويقدمون الإسعافات الأولية في حالة الغرق.

- لجنة النظافة: تسهر على نظافة المخيم بجمع القمامات، وتنظيم حملات النظافة باستخدام المواد المطهرة وصيانة المراحيض.
- لجنة الإرشادات: وهي التي تستقبل المصطافين والزائرين، وترشدهم داخل الوحدات، كما تسهر على أمن المخيم واحترام مبادئ الإسلام وتعاليمه.

وقد تميزت كل لجنة بشارات ولباس خاص يميزها عن غيرها.

الوحدات

وهي الوحدات أو الأحياء التي تشكل المخيم؛ فكل وحدة أعطي لها اسم خاص بها، ولكل وحدة إدارة يشرف عليها طاقم خاص مهمته التسيير والإرشاد والتنسيق مع باقي الوحدات ومع الوحدة المركزية. وهناك وحدات للعائلات، وأخرى خاصة بالعزاب، وأخرى للطلبة، وأخرى خاصة بالطالبات، ووحدات للبراعم الذين جاءوا مع الجمعيات بدون والديهم.

الإذاعـــة

هي بمثابة أداة للتواصل.. وقد لاقت التجربة نجاحاً كبيراً في غالب المخيمات، وكانت تتراوح ساعات البث ما بين ٦ – ٧ ساعات يومياً، يتم خلالها عرض برامج متنوعة مثل (ركن الصحة)، (ضيف على الشاطئ)، (نادي الفكر والأدب)، (كلمات مضيئة)، (نداء الفطرة). كما كانت تقدم خدمات أساسية للمصطافين والزوار من قبيل إعلانات الضياع والعثور، وكانت طريقة البث سلكية عبر مكبرات الصوت المثبتة على أعمدة الكهرباء على طول المخيم.

المـرافـــق

- الوحدة المركزية: وتشكل نواة المخيم، وتحتوي على منصة مركزية تحتضن عدة لقاءات وندوات وأمسيات، إلى جانب المسجد الجامع الذي تقام فيه الصلوات الخمس وخطبة الجمعة وبعض الدروس التربوية والتعليمية.
- المصحـــة.

- السوق المركزية: إلى جانب دكاكين فرعية بالوحدات توفر معظم المواد الغذائية.
- المراحيض: وهو مرفق أساسي في المخيمات.
- موقف السيارات.
- الإنارة العمومية: للممرات الرئيسة للمخيم وفي بعضها حتى داخل الخيام.
- الهاتف: حيث قام بعض المصطافين بتوفير خدمة الهاتف من المحمول.
- الملاعب الرياضية.
- الماء الصالح للشرب بثمن رمزي.

الجانب التكويني

إذا كانت شخصية الإنسان تتكامل فيها جوانب الاهتمام بالجسم والروح والعقل؛ فإنه إضافة إلى الاستجمام الملتزم الذي تميز بتخصيص مكان خاص لسباحة النساء، وإضافة إلى الغذاء الروحي المتمثل في تعميق معاني الطاعة.. لم تخل برامج المخيمات الصيفية من الحكمة العقلية التي تنور العقل وتعمق التأمل فيما يحيط بالإنسان. وأهم المواد التكوينية[١١٥]:

المجال التربوي

- دروس ومحاضرات تناولت التوبة والاستغفار وكل ما يرتبط بالسير إلى الله.
- مجالس النصيحة التي يتم فيها دارسة كتاب الله تعالى وقيام الليل وجلسات الشروق.
- دورات تعليمية في تحفيظ القرآن الكريم.
- خطب الجمعة والحضور للدروس المسائية.

المجال الفكري

- محاضرات حول قضايا الأمة وواقعها.
- حلقات النقاش التي كان ينظمها الطلبة.
- الندوات السياسية .

المجال الاجتماعي

اكتسبت المسألة الاجتماعية أهمية بالغة في هذه المخيمات، وتمت معالجتها إما عبر اللقاءات الفردية في الوحدات أو من خلال الندوات التي لامست الواقع الأسري المغربي والعلاقات الزوجية وتربية الأبناء وبعض الظواهر الاجتماعية الغريبة.

الجانب الترفيهي الفني

يتميز المجال الفني والترفيهي بجملة من الأنشطة؛ حيث يكون المصطافون على موعد في كل ليلة مع ألوان فنية متنوعة، من الأنشودة الإسلامية، إلى اللوحة المسرحية الهادفة، إلى المباريات الرياضة في السباحة وكرة القدم والعدو وكرة المضرب، هذا إلى جانب أنشطة تكوينية لفائدة الأطفال يسهر عليها مؤطرون أكفاء [١١٥].

السودان

ابتلي السودان بالعديد من المشكلات بما في ذلك الفقر والأمية، ووصولاً إلى الحرب بين الشمال والجنوب، التي تعد أكثر المشكلات بلاءً، وكان من الضروري أن تلعب المنظمات الأهلية السودانية دوراً بارزاً في هذا المجال؛ فهذه الجمعيات لها الآن دور رائد في نشر ثقافة السلام، منطلقة في ذلك من إيمانها بأن الدولة بمفردها لا يمكن أن تساهم في شيوع السلام الاجتماعي، وأنه لا بد أن يكون هناك دور اجتماعي نشط وسط الأسرة، وبين القبائل المختلفة في السودان؛ فبداخل السودان زخم هائل من القبائل الإثنية والعرقية تحتاج لمن يقويها ويجمعها لما فيه صالح وطنها.

أما بالنسبة لمشكلة الأمية فقد ساهمت الجمعيات التطوعية السودانية بالمشاركة في مشروع (علم بنتا . . ترفع أمة) الذي ترعاه حرم رئيس الجمهورية؛ حيث يتم تطبيقه في ٦ ولايات سودانية، وتتم الاستعانة فيه بطلاب الخدمة الوطنية الإلزامية؛ حيث إنه إذا قام طالب لمدة عام بتعليم ٢٠ مواطناً ومحو أميتهم يتم إعفاؤه من الخدمة العسكرية في القوات المسلحة؛ وهو ما يؤكد على أن التعليم لا يقل أهمية عن حماية الوطن.

وقد واجه المتطوعون مشكلة التسرب من التعليم، وخاصة في المناطق المتضررة من الحروب التي يتم نزوح ساكنيها هروباً من ويلات الحرب، وسوء الأحوال الاقتصادية بأن قاموا بابتكار فكرة الفصول المتحركة التي تسير وراء المتضررين في أماكن نزوحهم، وتقوم بتدريبهم على المهارات الحياتية المختلفة بجانب إكمال دراستهم. لهذا تظهر الحاجة الملحة لنشر ثقافة التطوع للقضاء على المشكلات المجتمعية المختلفة.

ثقافة التطوع في السودان تواجه العديد من الصعوبات[١١٦]. فهناك إشكالية كبيرة يعاني منها العمل التطوعي في السودان، وهي تلك الفجوة في التقدير المادي والمعنوي للمتطوعين؛ ففي الوقت الذي يتم فيه تخصيص مبالغ طائلة لتمويل عمل الجمعيات الأهلية العاملة في مجال التنمية؛ فإن جزءاً كبيراً من هذه الأموال يتم صرفه في الشق الإداري والمرتبات والحوافز، فتجد العاملين في هذه الجمعيات يتقاضون مرتبات كبيرة مقارنة بالمتطوع الذي قد لا يجد وجبة الإفطار. ورغم ذلك يقوم ببذل الجهد والوقت في سبيل فكرة هو مؤمن بها، هذه الفجوة الكبيرة أدت إلى عزوف الكثيرين عن مواصلة العمل التطوعي؛ لأنهم لم يجدوا التقدير المادي والمعنوي المناسب.

وليس معنى التطوع أن يقدم الإنسان الجهد والوقت دون التسهيلات اللازمة؛ فحتى لا تكون هناك معوقات في سبيل العمل التطوعي لا بد من توافر الحد الأدنى من وسائل الحركة والاتصال والحصول على المعلومة، حتى يكون مجتمع التطوع جاذباً وليس طارداً لجهود الناس، وما أحوج المجتمعات لتضافر جميع الجهود في سبيل رفع شأنها والقضاء على مشكلاتها.

والحركة النسائية السودانية لها دور رائد على مستوى الوطن العربي والشرق الأوسط؛ فالمرأة السودانية نالت حقوقها السياسية قبل عقود كثيرة، بداية من حق الانتخاب، ووصولاً إلى تولي منصب القضاء في المحاكم الدستورية العليا، وهي في هذا سبقت دولاً عربية كبيرة.

ومن هذا المنطلق بادر الاتحاد النسائي السوداني الذي يضم ٨٢ منظمة أهلية بتأسيس الشبكة النسائية للتنمية والوحدة والسلام (أنسام) التي تهدف إلى تحقيق الوحدة بين الشمال والجنوب، مرتكزة على الإعمار كمدخل من مداخل الوحدة، وعلى السلام كنتيجة حتمية للوحدة والإعمار.

ومن خلال الحركة النسائية السودانية أصبح هناك تواصل مع الحركة الشعبية في جنوب السودان؛ فقد استطاعت كسر كثير من الحواجز بين الشمال والجنوب، والدور الآن على السياسيين في تحقيق التقارب، ونبذ الخلاف الذي هو بالأساس خلاف سياسي وليس خلافاً دينياً.

وفي الواقع أنه توجد نقاط التقاء كثيرة في مجال العمل الأهلي في الوطن العربي، لكن تنقصها روح المبادرة التي يمكن أن تتبلور في بروتوكولات للتفاهم والتوثيق؛ وهو ما يفيد كثيراً في المؤتمرات الدولية، ويجعل هناك روحاً واحدة يتحدث بها العرب في مجال العمل التطوعي.

وفي هذا الإطار توجد لدى الاتحاد النسائي السوداني بروتوكولات تفاهم مع الاتحاد النسائي السوري، وكذلك الاتحاد النسائي الإماراتي، وهناك أمل أن تشهد المرحلة المقبلة علاقات وطيدة ينبثق عنها بروتوكولات تفاهم مع كل من المجلس القومي في مصر والاتحاد النسائي الجزائري والاتحاد النسائي المغربي.

الفصل السادس

خصائص المنظمات المدنية

• علاقة المنظمات المدنية بالمجتمع • نموذج للمنظمات المدنية

• سلبيات المنظمات المدنية • إنجازات المنظمات المدنية

علاقة المنظمات المدنية بالمجتمع

هناك العديد من الأسباب تدعو الدول إلى سن قوانين للتأكد من وجود قطاع مدني قوي ومستقل ومفعم بالحيوية والنشاط. ولعل الدافع إلى ذلك هو حماية حقوق حرية التعبير والصحبة والتجمع السلمي، التي تحميها كل الأعراف البشرية والمواثيق العالمية والإقليمية والمحلية والاتفاقيات الدولية الملزمة؛ كما أن دساتير أغلبية الدول وقوانينها تحمي تلك الحقوق الأساسية للإنسان[١١٧].

لكن الدافع الأهم هو وضع الأساس المتين لقاعدة شعبية تدعم الحكومة والسلطات من خلال العمل بدأب لدعم القوانين والشرائع، والمشاركة بإخلاص في مشاريع التنمية البشرية والثقافية والاقتصادية، وامتلاك الدوافع الذاتية لحماية المصالح العامة. وأهم من ذلك شعور المواطنين بالانتماء للأمة وبواجبهم للذود عنها وحماية مصالحها. وهذا يتطلب تمكين الأفراد من مزاولة حق أو أكثر من حقوق الحريات الأساسية دون الحاجة لتكوين منظمة قانونية مسجلة تخضع لقانون مدني محلي.

ولأن غالبية الناس في أي مجتمع لا يلقون اهتماماً كافياً بحيث يمكنهم إسماع أصواتهم، كما أن ليس لديهم النفوذ الكافي بحيث يستجاب إلى مطالبهم أو أنه يكون لعملهم الفردي وزن، فإن توحدهم في صورة ما، مثل تكوين مجموعة مدنية للدفاع عن قضية ما أو الترويج لفكرة ما مثل حماية البيئة أو حماية المستهلك يمكن لعملهم الجماعي من أن يؤتي ثماره. وفي الواقع أن السماح للمنظمات الأهلية الرسمية وغير الرسمية بأن تتشكل وتعمل وحمايتها هو وحده الذي يكفل حريات التعبير والتجمع السلمي.

بالإضافة إلى حماية الحريات الأساسية للمواطنين، هناك العديد من الدوافع التي تحتم على المجتمعات أن تتبنى القوانين لمساعدة ودعم قطاع المنظمات الأهلية من بينها: تشجيع الشراكة الجماعية، والترويج لاحترام القانون، ودعم الديموقراطية، وتعزيز الكفاءة الاقتصادية، ومعالجة قضايا مثل تدهور سوق القطاع العام[١١٧].

هناك العديد من أوجه الاختلاف في توجهات وأمزجة أعضاء أي مجتمع مدني، وهناك تنوع كبير في اهتمامات وحاجيات الناس سواء أكانوا أفراداً أم جماعات، وبهذا يمكن لقوانين المنظمات المدنية أن تعين الأفراد والجماعات على مزاولة الأنشطة المتباينة التي تهمهم وحدهم، من رياضية، وثقافية، وفنية، أو حتى الحفاظ على بعض التقاليد والأعراف، وربما صيانة بعض اللهجات واللغات التي قد لا تهم غيرهم من أطياف المجتمع. وبتشجيع التلاحم الجماعي الناتج عن السماح للمنظمات الأهلية بالوجود الرسمي، يثبت المجتمع أنه يقدر ويحترم التنوع بين أعضائه؛ أي أن المجتمع يعزز روح التسامح بين الناس. فالتنوع ليس مرغوباً فقط بل إنه لا محالة منه.

ففي العديد من المجتمعات ينحدر الناس من خلفيات عرقية مختلفة، وربما تحدثوا بلغات أو لهجات مختلفة، ومارسوا تقاليد متميزة عن غيرهم. كما أن هناك فوارق في العمر والوظيفة والمهنة، وتلك الفوارق يمكن التعبير عنها بصورة قانونية أو غير قانونية. فبدلاً من دفع مجموعة من المجتمع للعمل السري والعمل على احتدام الخلاف الاجتماعي، يمكن للقوانين السليمة للقطاع المدني السماح بالوجود الشرعي للمجموعات المختلفة وتمتعها بمميزات يحميها القانون ما حرصت المجموعة على الالتزام بمعايير أساسية من السلوك المسؤول. هذا لأن المنظمات الأهلية توفر صمام أمان هام ينفس عن الضغوط الاجتماعية ويصرف الطاقات المختزنة التي لا مناص منها في أي مجتمع.

كما أن المنظمات الأهلية تفسح الفرص للأفراد من مختلف العرقيات والأصول والخلفيات والاتجاهات بالعمل سوياً تجاه أهداف مشتركة وبهذا يمكنهم حماية المجتمع من العنف الشائع بين المجتمعات. كذلك فإن وجود العديد من المنظمات الأهلية المتنوعة هو سمة المجتمعات المستقرة التي تتمتع بالهدوء والسكينة حيث يسود الاحترام للقانون.

ثم إن نجاح الديموقراطية الحقة على مدار الزمن يتطلب التلاحم الجماعي والاستقرار الاجتماعي واحترام دور القانون الذي يروج له دعم وحماية القطاع الأهلي؛ فالديموقراطية بطبيعتها بعيدة عن الكمال وقد تؤدي إلى حكومات متناحرة، تنقصها الكفاءة وقد تؤدي تصرفاتها إلى ضيق الناس وإحباط عزائمهم؛ غير أن الديموقراطية هي الصورة الفريدة للحكم التي تضمن قيام الحكومة بخدمة المواطنين بدلاً من عكس ذلك[١١٧]. ولكي تنجح الديموقراطية يجب على كل شريحة من المجتمع الإيمان بأن مؤسسات الدولة جهات يمكن إيلاؤها الثقة وأن بمقدور هذه الشرائح أن تملك الفرصة للتأثير على الممثلين المنتخبين أو التعبير عن صوت الأغلبية في الحكومة. لهذا فإن وجود قطاع أهلي نشط مسؤول يتمتع بحماية القانون يساعد في بناء الثقة والاستقرار والتلاحم الاجتماعي واحترام القانون وهو ضروري لنجاح الديموقراطية على المدى البعيد[١١٧].

كما أن المنظمات الأهلية تلعب دوراً حيوياً آخر في منظومة الديموقراطية، حيث أنها تتيح الفرصة للأفراد والجماعات للحفاظ على التوازن في حكم الأغلبية الذي قد يؤدي بالحكومة الديموقراطية إلى الإجحاف بحق المجموعات الهامشية التي لن تحصل على دعم كاف بحيث ترى لقيمها وأفكارها صدى في وضع سياسات الدولة. من أجل ذلك، تقوم المنظمات الأهلية بالعمل بصورة سلمية على مراعاة مصالح تلك المجموعات وتحقيق أهدافها دون التضارب مع إرادة الأغلبية، ودون تعريض المجموعات الهامشية إلى التضييق عليها رغبة في إرضاء الأغلبية.

كما أنه بإمكان المنظمات الأهلية تقديم الخدمات العامة وتوفير احتياجات المواطنين بدرجة عالية من الجودة وبتكاليف أقل بمراحل عما يمكن أن تقدمه مؤسسات الدولة، وهذا راجع لعدة أسباب، منها:

- المنظمات الأهلية تدفع أقل أو تستخدم عدداً أقل من الموظفين مقارنة بالوكالات الحكومية لتحقيق نفس الأهداف.

- عملية التطوع، حيث أن الأفراد على استعداد لبذل الطاقة والوقت من خلال المنظمات الأهلية لحل مشاكل الناس على أساس تطوعي ودون مقابل مما يشكل خفضاً لتكاليف الحكومة.
- التنافس بين المنظمات الأهلية الساعية لتقديم خدمات للمجتمع يمثل قصداً للمصروفات الحكومية مقارنة بقيام مصلحة حكومية بنفس الخدمات.
- الدراية بالسوق: إذ أن بمقدور منظمة أهلية محلية وصغيرة إدراك حاجة الناس وتلبيتها بأفضل الوسائل عما تقدر عليه منظمة حكومية تعمل عن بعد.

ولهذا فإن هناك العديد من الدول بدأت تدرك كفاءة وفاعلية المنظمات الأهلية في كثير من جوانب الخدمات الاجتماعية[١١٧].

إن ظاهرة إنهيار السوق ظاهرة شائعة خاصة في مجالات أعمال القطاع الخاص؛ غير أن تلك الظاهرة تتجلى في تزويد الناس بالخدمات التي هناك حاجة اجتماعية ماسة إليها مثل المواصلات العامة والحدائق والمتنزهات والطرق السريعة. ومن مهام الحكومة التعرف على تلك المجالات ومحاولة توفير تلك الخدمات والمتطلبات؛ غير أن المؤسسات الحكومية والقطاع الربحي الخاص عاجزون عن توفير كل ما يتطلبه الناس من بضائع أو خدمات، إما لقصور في الميزانية العامة أو عدم الجدوى الاقتصادية[١١٧].

على سبيل المثال قد يكون هناك العديد من المواطنين في المجر مولعون بالتراث والفنون اليابانية وفي مقدرتهم توفير التمويل اللازم لبناء متحف ياباني. ففي مثل هذه الحالة من غير المحتمل أن تقوم الحكومة بتمويل إنشاء المتحف أو بالحرص على تلبية رغبات شرائح المجتمع المختلفة مع الحرص على المساواة بينهم في المنافع. وربما مغامرة مثل إنشاء المتحف قد لا تجد من القطاع الخاص من يدخل فيها. لكن المنظمات الأهلية بمقدورها توفير مثل هذه الخدمات غير المفضية للربح مع ما يتكبده الراغبون في الخدمة من نفقات.

مثال آخر، العناية بشوارع منطقة سكنية معينة من رصف ونظافة، حيث يمكن لأهل الحي الإنفاق على صيانة الشوارع الخاصة بهم عن طريق منظمات الحي الأهلية لقاء خفض ضريبي أو مساعدة معنوية من الحكومة المحلية.

ومثال ثالث، مهام رعاية المسنين أو المرضى بأمراض معوقة ومزمنة التي هي من اختصاص الحكومة، حيث يمكن للمنظمات الأهلية الاضطلاع بها بصورة فعالة واقتصادية عندما تعجز الحكومات عن القيام بها بصورة مرضية. وبالطبع هناك مزايا ومضار لتخلي الحكومة نهائياً عن مثل تلك الخدمات الاجتماعية.

وفي الواقع أن العديد من الدول التي تتجه نحو اقتصاد قائم على السوق تلجأ إلى القطاع الأهلي لدعم نجاح ذلك الاتجاه، الذي يتطلب الجهود الجماعية والاستقرار الاجتماعي والثقة بالمؤسسات العامة مع احترام سيادة القانون[١١٧].

نموذج للمنظمات المدنية

إن نموذج المنظمات الأهلية اللاربحية كمجموعة من المنظمات أو أجزاء من نسيج اجتماعي واحد يمثل إطاراً لاستيعاب الأبعاد والهياكل والألغاز التي على إدارة تلك المنظمات التعامل معها. ذلك النموذج يتضمن عدة أبعاد هامة كما هو موضح في الجداول (١) إلى (٤)[٦٨].

أول أبعاد النموذج يقع بين منظمة القصر ومنظمة الخيمة؛ حيث منظمة القصر تضع قيمة كبيرة على التوقعات لا على الارتجال، وتعمل في حدود القيود بدلاً من انتهاز الفرص، وتستعير الحلول بدلاً من اختراعها، وتدافع عن عمل سابق بدلاً من ترتيب عمل جديد، وتفضل الحسابات على مرونة الأهداف، وتبحث عن حل نهائي، ولا تشجع التضارب أو التجارب[١١٨-١١٩].

جدول (١). أبعاد وعناصر إنشاء المنظمات

العنصر الأول: الكفاءة مقابل الفاعلية، والدوام مقابل الوقتية

الكفاءة	مقابل	الفاعلية
كفاءة تعرفها العملية		فاعلية يعرفها الهدف
كفاءة المدخل والمخرج		تقسيم الجهد وفق الحالة
القصد في التكلفة		مرونة
اتباع الروتين		المحاولة والخطأ
تقسيم الجهد بوضوح		
الديمومة	مقابل	الوقتية
المتانة		تغير
تحديد تقسيم الجهد/العمل		حدود مؤقتة
تحديد خطوط القيادة		قيادة مؤقتة
وهذا يقود إلى مأزق		
القصر	مقابل	الخيمة

جدول (٢). أبعاد وعناصر إنشاء المنظمات

العنصر الثاني: التوجيه وفق المهام مقابل التوجيه وفق الناس، والرسمية مقابل التوجيه الرمزي

موجه وفق المهام	مقابل	موجه وفق الناس
معايير أدائية		التركيز على النواحي الاجتماعية
التركيز على الأداء الاقتصادي		التركيز على الحوافز والشخص
التركيز على إنجاز المهمة		معايير شخصية لتأدية الدور
الرسمية	مقابل	التوجيه الرمزي
وضع الطريقة		طرق مرنة
وصف رسمي للمهام		مهام متطورة
مقيد باللوائح والإرشادات		قواعد وتوقعات متطورة
المنظمة كماكينة		المنظمة كعائلة
وهذا يقود إلى مأزق		
تقنوقراطية	مقابل	ثقافة اجتماعية

جدول (٣). أبعاد وعناصر إنشاء المنظمات

العنصر الثالث: وحدة البناء مقابل الشيوع، والتكوين المنحدر مقابل التكوين المستوي

وحـدة البنـاء	مـقـابـل	الشـيـوع
مركزية اتخاذ القرار		لا مركزية اتخاذ القرار
من الأعلى إلى الأسفل		من الأسفل إلى أعلي
التكوين المنحدر	مـقـابـل	التكوين المستوى
التركيز على العلاقات الرأسية		التركيز على العلاقات الأفقية
طبقات عديدة من التدرج الهرمي		طبقات قليلة من التدرج الهرمي
التخصص		أقل تخصصاً
مجال ضيق للتحكم		مجموعات عمل
وهـذا يـقـود إلـى مـأزق		
التدرج الهرمي	مـقـابـل	الشبكة

جدول (٤). أبعاد وعناصر إنشاء المنظمات

العنصر الرابع: تبني المضمون مقابل تنمية الهوية، الاتجاه الخارجي مقابل الاتجاه الداخلي

تـبـنـي المـضـمـون	مـقـابـل	تـنـمـيـة الـهـويـة
بنيان موجه للخارج		بنيان موجه للداخل
منظمة تتفاعل مع البيئة		التركيز على الوضع والأهداف الخاصة
احتضان البيئة		إدراك اختياري للبيئة
الاتجاه الخارجي	مـقـابـل	الاتجاه الداخلي
تنمية المنظمة من أعلى إلى أسفل		تنمية المنظمة من القاعدة إلى أعلي
البحث عن الحلول في الخارج		البحث عن الحلول داخل المنظمة
البحث عن الاستراتيجيات في الخارج		البحث عن الاستراتيجيات في الداخل
الوحدات تضيق بالمبادرات		الوحدات حرة في إيجاد حلول
وهـذا يـقـود إلـى مـأزق		
التوجه الخارجي	مـقـابـل	التوجه الداخلي

فعلى سبيل المثال نجد المنظمات اللاربحية الكبرى التي تقدم الخدمات العامة، ومؤسسات الفكر، والمؤسسات الخيرية أصبحت من فصيلة المنظمات الشبيهة بالقصور.

بالمقابل فإن منظمة الخيام[١١٨،١٢٠-١٢١] توجه جل اهتمامها إلى الابتكار، والمبادرة والعجلة، أكثر من اهتمامها بالسلطة والوضوح والإصرار على القرارات. كما أنها لا تركز على أن تكون الحلول متناسقة أو تتصف بالديمومة، حيث أن فلسفتها قائمة على التماشي مع مجريات الأمور وأن لا تزايد على الأحوال الجارية في درجة التناسق. ومن تلك المنظمات مجموعات العمل الأهلي ومبادرات المواطنين، ومجموعات الاعتماد على الذات بين أصحاب الاحتياجات الخاصة وفرق التمثيل المسرحي المحلية [٦٨].

وفي الواقع أن هناك عدد قليل من المنظمات الأهلية التي تعتبر من منظمات القصر الصرفة أو منظمات الخيمة الصرفة. إلى جانب هذه الثنائية من القصر إلى الخيمة فإن بعض المكونات العديدة للمنظمات الأهلية تميل إلى أن تكون مثل الخيمة والبعض الآخر يجنح إلى أن يشابه القصر. وبينما منظمات الخيمة تمثل أسلوب الإدارة المرن[١٢٠] وعدم تناسق الحلول[١٢٢]؛ فإن نماذج إدارة القصور تنحى منحى الأسلوب العلمي في الإدارة [١٢٣-١٢٤]، ونظريات الإدارة الكلاسيكية. والأسلوب المرن أو الارتجالي أو الأدهوكراسي (Adhocracy) هو أفضل السبل لحل المشكلات المعقدة التي ليس لها بنية محددة تماماً مثل ملاءمة البيروقراطية في التعامل مع بيئة مهام روتينية محددة الملامح[١٢٥].

والتمييز بين الخيمة مقابل القصر يلخص الاحتدام داخل المنظمات واختيار الكفاءة مقابل الفاعلية والديمومة مقابل الوقتية؛ فالمنظمات التي تركز على الكفاءة قائمة على أساس المدخلات والمخرجات أو النتائج وتركز على التقليل من التكلفة والروتين والتقسيم الواضح للجهد أو العمالة. في الجانب الآخر فإن الفاعلية أكثر توجها إلى الرسالة وتهتم بالمرونة وتنظيم الجهد وفق الحالة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الاختيار بين الديمومة (التحمل، والتقسيم المحدد للجهد وخطوط القيادة) والوقتية (تغير الحدود

الزمنية، والخطوط القيادية المؤقتة) يوجه الأنظار إلى بعد ثانٍ يدخل على منظمات القصر والخيمة. وبهذا فإن المنظمات التي تعطي قيمة كبرى للكفاءة والديمومة عادة ما تنمو إلى منظمات قصر بينما تلك التي تفضل الفاعلية والوقتية فإنها تنضج إلى منظمات خيمة[٦٨-٦٩].

والبعد الثاني الهام هو بين الثقافة التقنوقراطية (Technocratic) والثقافة الاجتماعية، حيث أن بعض المنظمات تركز على معايير المهام، وانجاز المهام، وطرق العمل المحددة وتعمل بافتراض أن المنظمات ماكينات لحل المشاكل؛ وهذه هي النظرة التقنوقراطية التي تتبع الأسلوب العلمي في الإدارة. وهذا الأسلوب يناقض التوجه الإنساني والبيئة الشخصية في الثقافة الاجتماعية للمنظمات والتي تتجلى في مدرسة العلاقات الإنسانية في نظرية التنظيمات؛ حيث تضاهي المنظمات العائلات أكثر من مجرد كونها ماكينات للتوصل إلى أهداف محددة. فعلى سبيل المثال المنظمات التي تتمحور رسالتها حول عناصر معتادة مثل المعتقدات الدينية أو القناعات السياسية تكون تصرفات أعضائها مثل سلوكيات أفراد العائلة الواحدة؛ بينما المنظمات الأخرى مثل المدارس والمستشفيات يمكن أن تجنح إلى سلوك مثيل لسلوك الماكينات. وعادة ما تملك الثقافات التقنية خصائص النماذج الإدارية على نحو علم بحوث العمليات (Operations Research)، بينما الثقافات الاجتماعية أقرب إلى سبل العلاقات العامة في نظرية الإدارة، حيث تركز على العلاقات الارتجالية والأفكار الشمولية لحفز العاملين[٦٨-٦٩].

والمؤسسات كتدرج هرمي تتضمن المركزية في اتخاذ القرارات، وتسلسل للإدارة من أعلى إلى أسفل، ونطاق ضيق للإدارة الوسطى، والتركيز على العلاقة الرأسية بين العاملين فيها. وهذا النموذج يتضمن البيروقراطية[١٢٥]، وفكرة الإدارة العامة[١٢٦] والإدارة العلمية للإنتاج الصناعي الضخم[١٢٣-١٢٤]. وفي المقابل فإن المنظمات التي

تعمل كشبكات تنحى منحى اللامركزية وتتبع أسلوب اتخاذ القرارات من القاعدة إلى القمة كما تشجع مجموعات العمل والعلاقات الأفقية بين الإدارة والعاملين.

فمثلاً هناك العديد من المنظمات الدينية، ومجموعات حماية البيئة، والجمعيات المحلية تواجه مأزق محاولة الموازنة بين التسلسل الهرمي والعمل كشبكة. وبينما المنظمات الهرمية تتبع أسلوب البيروقراطية الكلاسيكية فإن المنظمات الشبكية تتبنى نماذج إدارية تسعى إلى بناء منظمات من مجموعات قادرة على العمل الجماعي والشراكة في العمل[٦٨-٦٩].

وربما طرأ في هذا المضمار العديد من التساؤلات: عما هو الأهم المنظمة أو بيئتها؟ وقبل كل شيء كيف تتعامل منظمة أهلية مع المجتمع المحيط بها؟ فالمنظمات الموجهة للخارج تتطلع إلى المنظمات الأخرى وعضوياتها وتتفاعل مع مثيرات البيئة وتقتبس منها نماذجها وحلولها[١٢٧-١٢٩]. تلك المنظمات تتشكل وفق تغيرات البيئة وتسعى للتحكم في المؤثرات الخارجية. بالمقابل فالمنظمات المتوجهة إلى الداخل تنظر إلى البيئة نظرة انتقائية وتركز على أهدافها الخاصة بها وعلى النظرة الشمولية للعالم[١٣٠-١٣٢]. فالتنظيم الداخلي لا البيئة الكبرى، يصبح هو المصدر الرئيس للحلول والاستراتيجيات. فبينما نظرية الاحتياط[١٣٣] ونماذج الاعتماد على الموارد[١٣٤] تستشري في المنظمات المتوجهة للخارج فإن نماذج إدارة مجموعات العمل المتكاملة الشبه مستقلة تختص أساساً بالمنظمات المتوجهة للداخل[١٣٥-١٤٠].

سلبيات المنظمات المدنية

الدعم الخارجي

إن من سلبيات المنظمات الأهلية في الدول النامية وخاصة المنظمات الفكرية في الدول العربية هو الدعم الخارجي الذي تتلقاه لتنفيذ أجندة أجنبية أو القيام ببحوث ثقافية واجتماعية وسياسية لمساعدة حكومات أجنبية على تنفيذ استراتيجيات

معينة في المنطقة التي تقوم المنظمات بأنشطتها. وفي الواقع أن تلقي مؤسسات المجتمع المدني تمويلاً خارجياً مهما كانت الجهة الممولة يحول رسالتها من منظمة أهلية تخدم المجتمع المدني التي تعمل به إلى هيئة تنفيذية لمنظمات أجنبية تبث رسالات دخيلة على المجتمع.

الدعم الداخلي

كذلك المنظمات الأهلية التي تدعمها شركات داخلية أو أحزاب سياسية أو مؤسسات حكومية تخرج برسالتها عن كونها جزءً من القطاع المدني حيث تقوم بتنفيذ مخطط لقطاع آخر سواء كان قطاعاً عاماً أو خاصاً.

إنجازات المنظمات المدنية

لا شك أن المنظمات الأهلية التي تمثل قطاع المجتمع المدني والتي تتجاوب مع المجتمع الذي تعمل فيه والتي يدعمها المواطنون تقوم بخدمات عديدة تثري المجتمع ثقافياً وتساعد على التنمية البشرية، وتلعب دوراً فعالاً في رعاية الضعفاء والحفاظ على البيئة والثروات الوطنية. كما أنها تعتمد على تفعيل دور التطوع المدني والتضامن في أعمال الخير وتسعى لإحياء المجتمع المدني كعماد للدولة الحديثة.

ولا ضرر أن تكون المنظمات الأهلية في دولة ما فرعاً من منظمة عالمية ما دامت تشارك المنظمة في أهدافها الواضحة التي تخدم البشرية بصورة فعالة. ولعل من الأمثلة الحية: "هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية"، ومنظمة "كير" التي تعمل فيما يزيد عن ٦٠ بلداً نامياً حول العالم والتي أنشئت في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٤٥م بهدف توصيل المساعدات إلى المنكوبين في أوروبا جراء الحرب العالمية الثانية، ثم امتد نشاطها بعد ذلك، وأصبحت توصل المساعدات إلى دول آسيا فأفريقيا وأمريكا اللاتينية[١٤١].

وترى "كير" في الفقر هدفاً مهماً ورئيساً تسعى لمحاربته، وهي لذلك تعمل جاهدة مع العديد من المنظمات المحلية في مختلف أنحاء العالم لتحقيق هذا الهدف عبر

أعمال الإغاثة وإقامة برامج تنموية في العديد من البلدان النامية. ورغم أن نشأتها كانت أمريكية بالأساس فإنها منذ عام ١٩٧٧م أصبحت منظمة دولية تعد بمثابة اتحاد يضم المنظمات الفرعية الأخرى في دول العالم المختلفة.

وتفتح المنظمة الباب أمام الشباب الراغبين في التطوع والعمل للشباب؛ غير أن ذلك يعتمد على ظروف كل فرع والبلد الذي يعمل فيه. والتطوع لدى منظمة "كير" ذو أبعاد مختلفة؛ فالمنظمة تعتبره وسيلة للتعارف بين الثقافات المختلفة وذلك عبر مساعدة الراغبين في التطوع للوصول والعمل لدى مشاريعها المنتشرة في كل أنحاء العالم، حيث تساعدهم على الإقامة خلال فترة التطوع التي تكون عادة خلال الإجازة، وتوفر لهم برامج للتعرف على ثقافة البلد الذي يذهبون إليه.

المراجع

١ موقع البنك الدولي. المجتمع المدني.

٢ Lindenberg, Marc, Bryant, Coralie. *Going Global: Transforming Relief and Development NGOs*. Kumarian Press (September 1, 2001).

٣ Fowler, Alan. The *Virtuous Spiral: A Guide to Sustainability for NGO's in International Development*. Earthscan Publications (December 15, 2001).

٤ Mendelson, Sarah E., Glenn, John K. *The Power and Limits of NGOs*. Columbia University Press (October 15, 2002).

٥ Edwards, Michael, Hulme, David (Editors). *Beyond the Magic Bullet: NGO Performance and Accountability in the Post-Cold War World*. Kumarian Press (January 1, 1996).

٦ Hulme, David, Edwards, Michael (Editors). *NGOs, States and Donors: Too Close for Comfort*. International Political Economy (February 15, 1997).

٧ Fowler, Alan. *Striking a Balance: A Guide to Making Non-Governmental Organisations Effective*. Earthscan Publications (March, 1999).

٨ Edwards, Michael, Fowler, Alan F. (Editors). *The Earthscan Reader on NGO Management*. Earthscan Publications (May 1, 2002).

٩ Lewis, David. *Management of Non-Governmental Development Organizations: An Introduction* (Routledge Studies in the Management of Voluntary and Non-Profit Organizations). Routledge (May 1, 2001).

١٠ Bornstein, David. *How to Change the World: Social Entrepreneurs and the Power of New Ideas*. Oxford University Press (December 1, 2003).

١١ Dees, J. Gregory, Emerson, Jed, Economy, Peter. *Enterprising Nonprofits: A Toolkit for Social Entrepreneurs*. Wiley (March 29, 2001).

١٢ Dees, J. Gregory, Economy, Peter, Emerson, Jed. *Strategic Tools for Social Entrepreneurs: Enhancing the Performance of Your Enterprising Nonprofit*. Wiley (February 15, 2002).

١٣ Salamon, Lester M. *The Resilient Sector: The State of Nonprofit America*. Brookings Institution Press (September 1, 2003).

١٤ Chambers, Simone, Kymlicka, Will (Editors). *Alternative Conceptions of Civil Society*. Princeton University Press (November, 2001).

١٥ Ehrenberg, John. *Civil Society: The Critical History of an Idea*. New York University Press (March 1, 1999).

١٦ Edwards, Michael. *Civil Society*. Polity Press (January 1, 2004).

١٧ Salamon, Lester M., Sokolowski, Wojciech (Editors). *Global Civil Society: Dimensions of the Nonprofit Sector*. Kumarian Press (August 30, 2004).

١٨ Keane, John, Shapiro, Ian, Hardin, Russell, Holmes, Stephen, Isaac, Jeffrey, Kiss, Elizabeth, Okin, Susan, Van Parijs, Phillipe, Pettit, Phillip (Series Editors). *Global Civil Society?* (Contemporary Political Theory). Cambridge University Press (April 17, 2003).

١٩ World Bank. *Categorizing NGOs*. Operational Directive 14.70 (2001).

٢٠ Hilhorst, Dorthea. *The Real World of NGOs: Discourses, Diversity and Development*. Zed Books, (2003).

٢١ Ward, Thomas (Editor). *Development, Social Justice, and Civil Society: An Introduction to the Political Economy of NGOs*. Paragon House, (2005).

٢٢ Smillie, Ian, Minear, Larry, (Editors). *The Charity of Nations: Humanitarian Action in a Calculating World*, Kumarian Press, (2004).

٢٣ Tarrow, Sydney. *The New Transnational Activism*. New York : Cambridge University Press, (2005).

٢٤ Teegen, H. International NGOs as Global Institutions: Using Social Capital to Impact Multinational Enterprises and Governments. *Journal of International Management*, (2003).

٢٥ Teegen, H., Doh, J., Vachani, S. The importance of nongovernmental organisation in global governance and value creation: an international business research agenda. *Journal of International Business Studies 35*(6), (2004).

٢٦ Rodman, K. Think Globally, Punish Locally: Nonstate Actors, Multinational Corporations, and Human Rights Sanctions. *Ethics in International Affairs 2*, (1998).

٢٧ Wikipedia contributors. Non-governmental organization. *Wikipedia, The Free Encyclopedia* (2006).

٢٨ U.S. Department of State. Middle East Partnership Initiative (MEPI). US Government, (2006).

٢٩ Florini, Ann (ed). *The Third Force: The Rise of Transnational Civil Society*. Carnegie Endowment for International Peace and Japan Center for International Exchange, (2001).

٣٠ Hall, Rodney Bruce, Biersteker, Thomas. *The Emergence of Private Authority in Global Governance*. Cambridge Studies in International Relations (2003).

٣١ Roelofs, Joan. *Foundations and Public Policy: The Mask of Pluralism*. Albany: State University of New York Press, 2003.

٣٢ Paul, James A. NGOs, Civil Society and Global Policy Making. *Global Policy Forum*, June (1996).

٣٣ Weiss, T., Gordenker L. (eds). *NGO's, the UN and Global Governance*. Boulder CO and London: Lynne Rienner, (1996).

٣٤ Mari, Fitzduff. *Civil Societies and Peacebuilding- the new Fifth Estate?* Seminar on Civil Society-UN Interaction for Conflict Prevention, (Feb, 2004).

٣٥ Boutros-Ghali, Boutros. Democracy, A Newly-Recognized Imperative. *Global Governance 1*(1):10 (Winter, 1995).

٣٦ Sins of NGOs. *The Economist*; (January 29, 2000).

٣٧ Sins of the Secular Missionary. *The Economist*; 4 February (2000).

٣٨ Kamat, Sangeeta. *Development hegemony: NGOs and The State*

in India, Delhi. New York; Oxford University Press, (2002).

٣٩ Trombitsky Ilya. *Public Participation in Transboundary issues in Moldova*. International Environmental Association of Dniester River Keepers; Kisninev, Moldova; Eco-Tiras Organization; (2005).

٤٠ Meyer, Carrie. *The Economics and Politics of NGOs in Latin America*. Praeger Publishers, (July 30, 1999).

٤١ Abdelrahman, Maha. *Civil Society Exposed: The Politics of NGOs in Egypt*. The American University in Cairo Press, (2004).

٤٢ Sunga, Lyal S. "Dilemmas facing INGOs in coalition-occupied Iraq", in *Ethics in Action: The Ethical Challenges of International Human Rights Nongovernmental Organizations*, edited by Daniel A. Bell, (2006).

٤٣ Sunga, Lyal S. NGO Involvement in International Human Rights Monitoring. *International Human Rights Law and Non-Governmental Organizations*; 41-69 (2005).

٤٤ Vidal, John. Global Poverty Targeted as 100,000 Gather in Brazil. *Guardian*; (January 26, 2005).

٤٥ Agence France Presse. *More than 1,000 NGOs Launch Anti-Poverty Appeal at Porto Alegre*; (January 27, 2005).

٤٦ Salamon. L. M., Anheier, H. K., List, R., Toepler, S., Sokolowski, S. W. and Associates. *Global Civil Society: Dimensions of the Non-profit Sector*, Johns Hopkins University, Institute for Policy Studies, Baltimore, Maryland, (1999).

٤٧ Chomsky, Noam; McChesney, Robert W. *Profit Over People: Neoliberalism & Global Order*. Seven Stories Press (November 1998).

٤٨ Wikipedia contributors, "Civil Society", Wikipedia, The Free Encyclopedia, (14 July 2006).

٤٩ Dyde, S. W. Hegel's Philosophy of Right. Hegel-by-HyperText, Marxists Organization, BERLIN, *June 25th*, 1820; Translated (1896).

٥٠ Hegel, Georg Wilhelm Friedrich. Philosophy of Right in *Encyclopaedia of the Philosophic Sciences* (1817).

٥١ Hegel, Georg Wilhelm Friedrich. *Introduction to the Philosophy of History*. Hackett Publishing Company (June 1988).

٥٢ Hegel, Georg Wilhelm Fredrich; Wood, Allen W. (Editor), Geuss, Raymond; Skinner, Quentin (Series Editor), Nisbet H. B. (Translator). *Hegel: Elements of the Philosophy of Right* (Cambridge Texts in the History of Political Thought). Cambridge University Press; New Ed edition (October 25, 1991).

٥٣ Hegel, Georg Wilhelm Friedrich, Knox, T. M. (Translator). Philosophy of Right (Galaxy Books). Oxford University Press (December 31, 1967).

٥٤ Pelczynski, A.Z. 'The Significance of Hegel's separation of the state and civil society' pp1-13 in Pelczynski, A.Z. (ed.); *The State and Civil Society*. Cambridge University Press; (1984).

٥٥ Edwards, Michael. *Civil Society*. Polity Press (January 1, 2004).

٥٦ de Tocqueville, Alexis. *Tocqueville: Democracy in America*. Library of America (February 9, 2004).

٥٧ Almond, G., Verba, S. *The Civic Culture: Political Attitudes And Democracy In Five Nations*. Sage; (1989).

٥٨ Putnam, R. *Making Democracy Work: Civic Traditions In Modern Italy*. Princeton; (1993).

٥٩ Agnew, John. "Democracy and Human Rights" in Johnston, R.J., Taylor, Peter J. and Watts, Michael J. (eds); *Geographies of Global Change*. Blackwell; (2002).

٦٠ Mann, Michael. The Autonomous Power of The State: Its Origins, Mechanisms and Results. *European Journal of Sociology 25*:185-213; (1984).

٦١ United Nations. Partners in Civil Society. (2005).

٦٢ Chandhoke, Neera. *State and Civil Society: Explorations in Political Theory*. Sage Publications Pvt. Ltd (December 18, 1995).

٦٣ Chandhoke, Neera. The Conceits of Civil Society. Oxford University Press (January 2003).

٦٤ Korten, D. *Getting to the 21st century: voluntary action and the global agenda*. West Hartford, CT: Kumarian Press, (1990).

٦٥ UN. *Agenda 21-Chapter 23 - STRENGTHENING THE ROLE OF MAJOR GROUPS*. (Updated June 2003).

٦٦ Mukasa, Sarah. Are expatriate staff necessary in international development NGOs? A case study of an international NGO in Uganda. Centre for Civil Society at London School of Economics. p. 11-13, (2002).

٦٧ Campbell, P. *Management Development and Development Management for Voluntary Organisations*. Occasional Paper No. 3, International Council of Voluntary Agencies, Geneva, (1987).

٦٨ Anheier, Helmut. *Managing non-profit organizations: Towards a new approach*. Centre for Civil Society, London (2000).

٦٩ Gomez, P., Zimmermann, T. *Unternehmensorganisation: Profile, Dynamik, Methodik*. Campus, Frankfurt (1993).

٧٠ Oster, S. M. *Strategic Management for Nonprofit Organizations*: *Theory and Cases*. Oxford University Press, New York (1995).

٧١ Schwartz, P. *Management in Nonprofit Organisationen*. Haupt, Bern (1992).

٧٢ House, James S. AMERICANS' CHANGING LIVES: WAVES I AND II, 1986 AND 1989 [Computer file]. ICPSR version. Ann Arbor, MI: University of Michigan, Survey Research Center [producer], 1994. Ann Arbor, MI: Inter-university Consortium for Political and Social Research [distributor], (1997).

٧٣ Thoits, Peggy A., Hewitt, Lyndi N. Volunteer Work and Well-Being. *Journal of Health and Social Behavior* 42(2):115-131 (Jun., 2001).

٧٤ Van Willigen, Marieke. Differential Benefits of Volunteering Across the Life Course. *The Journals of Gerontology Series B: Psychological Sciences and Social Sciences* 55:S308-S318 (2000).

٧٥ Morrow-Howell, Nancy, Hinterlong, Jim; Rozario, Philip A.; Tang, Fengyan. Effects of Volunteering on the Well-Being of Older Adults. *The Journals of Gerontology Series B: Psychological Sciences and Social Sciences* 58:S137-S145 (2003).

٧٦ Day, Kathleen M., Devlin, Rose Anne. The Payoff to Work without Pay: Volunteer Work as an Investment in Human Capital. *Canadian Journal of Economics* 31(5):1179-1191 (Nov., 1998).

٧٧ Musick, Marc, Wilson, John. The Effects of Volunteering on the Volunteer. *Law and Contemporary Problems 62*, (1999).

٧٨ Hodgkinson, Peter E., Shepherd, Melanie A. The impact of disaster support work. *Journal of Traumatic Stress 7*(4):587-600; (December 1994).

٧٩ Cooke, F.J., Hawkins, M., HAJAT, S., Holmes, A.H. Tackling the perceptions of health risk in young volunteers overseas. *Journal of Travel Medicine* 9:279-280; (2002).

٨٠ Ziersch, Anne M., Baum, F. E. Involvement in civil society groups: Is it good for your health? *Journal of Epidemiology and Community Health 58*:493-500; (2004).

٨١ Howlett, Steven. Involvement in Civil Society Groups: Is It Good for Your Health? *e-Volunteerism:* The Electronic Journal of the Volunteerism Community 14(2); (July-Oct. 2004).

٨٢ McCurley, Steve, Ellis, Susan J. What Volunteers Do to Each Other Is Not Always Pretty. *e-Volunteerism: The Electronic Journal of the Volunteerism Community V*(2) (Jan-Mar 2005).

٨٣ Eystad, Melissa. Protecting and Serving the Public through Volunteers: Old Traditions, New Challenges for Volunteer Fire and Safety Programs. *e-Volunteerism: The Electronic Journal of the Volunteerism Community II*(1) (Oct-Dec 2001).

٨٤ Anon. Walking a Fine Line: Are We Over-formalising Volunteering? *e-Volunteerism: The Electronic Journal of the Volunteerism Community VI*(3); (April-June 2006).

٨٥ **الصوراني، ج** (٢٠٠٣م) التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني والأزمة الاجتماعية في بلدان الوطن العربي وآفاق المستقبل.

٨٦ **بنسعيد العلوي، س** (٢٠٠٠م) نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي الحديث. في المجتمع المدني في الوطن العربي. ص ٤١-٦٥. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.

٨٧ **مكي، يوسف** (٢٠٠٥م) نحو تأطير نظري لمفهوم المجتمع المدني. موقع التجديد العربي.
http://www.arabrenewal.org/articles/455/1/aIae-EAOiN-aUNi-aaYaaea-CaaIEaU-CaaIai/OYIE1.html

٨٨ Gramsci, Antonio. *Selections from the Prison Notebooks*. International Publishers; (1971).

٨٩ **بشارة، ع** (١٩٩٨م) المجتمع المدني: دراسة نقدية. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.

٩٠ **منور، هشام** (٢٠٠٤م) فروض الكفاية في المجتمع الإسلامي المعاصر. موقع إسلام أون لاين.
http://www.islamonline.net/Arabic/contemporary/2004/05/article03.shtml

٩١ **حسن، أحمد حسين** (٢٠٠٠م) الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني. الدار الثقافية للنشر. القاهرة.

٩٢ Al Sayyid, M. K. "Civil Society and the Arab World". In: Brynen, R.; Kornay, B.; Noble, P. (Eds). *Political Liberalization and Democratization in the Arab World*. pp. 131-147. London: Boulder (1995).

٩٣ Norton A. R. *Civil Society in the Middle East*. Vol. 1. New York: E. J. Brill (1995).

٩٤ Baz, S. *The role of civil society in developing Arab societies*. ESCWA, NY (1998).

٩٥ مؤسسة هنريخ بول (٢٠٠٤م) المجتمع المدني العربي تقييم التأويلات وتعيين التحديات. مكتب الشرق الأوسط وشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية.

٩٦ **الصبيحي، أ.** (٢٠٠٠م) مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي. بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية؛ .

٩٧ Kedouri, E. *Democracy and Arab Political Culture*. London: Frank Cass (1994).

٩٨ Schwedler, J. *Towards Civil Society in the Middle East, a primer*. Ed. Jillian Schwedler, London: Boulder (1995).

٩٩ Ibrahim, S. E. "Civil Society and prospects of democratisation in the Arab World" in *Civil Society in the Middle East*. Norton, A. R. (Ed.) N.Y.: Boulder (1995).

١٠٠ **سعيد، محمد السيد** (٢٠٠٤م) المجتمع المدني العالمي .. الصعود والتحديات. موقع إسلام أون لاين. http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2004/04/article01.shtml

١٠١ **البيانوني، محمد أبو الفتح** (١٩٨٨م) الحكم التكليفي في الشريعة الإسلامية. دار القلم. دمشق. ط١.

١٠٢ **جعفر، هشام** (٢٠٠٥م) العمل الأهلي: رؤية إسلامية. موقع إسلام أون لاين.
http://www.islamonline.net/Arabic/contemporary/02/2000/article56.shtml

١٠٣ **البشري، طارق** (٢٠٠٥م) منهج النظر في أسس البناء الديمقراطي والتعددية ومؤسسات المجتمع المدني. موقع إسلام أون لاين.
http://www.islamonline.net/Arabic/contemporary/politic/2000/article57.shtml

١٠٤ **غانم، إبراهيم البيومي** (٢٠٠١م) البحث عن ثقافة التطوع في مجتمعاتنا. موقع إسلام أون لاين.
http://www.islamonline.net/arabic/adam/2001/10/article4.shtml

١٠٥ **غانم، إبراهيم البيومي** (٢٠٠٣م) نظام الوقف . . ومنظومة التطوع. موقع إسلام أون لاين.
http://www.islamonline.net/arabic/daawa/2003/07/article18.shtml

١٠٦ **أبو بكر، خالد** (٢٠٠٣م) التطوع في مصر . . بين الماضي والحاضر. موقع إسلام أون لاين.
http://www.islamonline.net/Arabic/In_Depth/summer/2003/08/article04.shtml

١٠٧ **أبو بكر، خالد** (٢٠٠٣م) تطوع الشباب . . شجرة يرويها الانتماء. موقع إسلام أون لاين.
http://www.islamonline.net/Arabic/In_Depth/summer/2003/06/article03.shtml

١٠٨ **رينولدز، كارولين** (٢٠٠٥م) استراتجيات المساعدة القطرية. البنك الدولي.

١٠٩ **الحسيني، حمدي** (٢٠٠٤م) مؤتمر قضايا الإصلاح العربي. موقع إسلام أون لاين.
http://www.islamonline.net/Arabic/doc/2004/04/article05.SHTML

١١٠ http://www.egyptngosupport.org/arabic/default.aspx

١١١ **المضرب، عبدالرزاق**. المجتمع المدني الخليجي بين التعثر والانطلاق. موقع البلاغ.
http://www.balagh.com/islam/hm0ns5nf.htm

١١٢ **الحلوة، ابراهيم محمد** (٢٠٠٣م) المجتمع المدني في المملكة العربية السعودية. الشرق الأوسط. العدد ٩١٤٣.

١١٣ البركاني، عارف (٢٠٠٣م) الندوة العالمية . . تجربة سعودية على طريق الوسطية. موقع إسلام أون لاين.
http://www.islamonline.net/Arabic/In_Depth/summer/2003/07/article07.shtml

١١٤ الصمادي، فاطمة (٢٠٠٣م) شباب الأردن حائرون بين التطوع والاستجمام. موقع إسلام أون لاين.
http://www.islamonline.net/Arabic/In_Depth/summer/2003/07/article05.shtml

١١٥ إقليعي، عادل (٢٠٠٣م). في المغرب: التخييم نموذج للتطوع السليم. موقع إسلام أون لاين.
http://www.islamonline.net/Arabic/In_Depth/summer/2003/07/article01.shtml

١١٦ الخولي، كوثر (٢٠٠٣م). ضغوط تطوعية لحل مشكلة جنوب السودان. موقع إسلام أون لاين.
http://www.islamonline.net/Arabic/In_Depth/summer/2003/06/article02.shtml

١١٧ Irish, L. Kushen, R., Simon, K. *Guidelines for Laws Affecting Civic Organizations*. Open Society Institute; New York (2004).

١١٨ Hedberg, B., Nyston, P., Starbuck, W. Camping on seesaws: prescriptions for a selfdesigning organisation. *Administrative Science Quarterly*, *21*, 41; (1976).

١١٩ Weick, K. Organisation design: Organisations and self-designing systems. *Organisational Dynamics*, *2*(6); (1977).

١٢٠ Mintzberg, H. *Structures in Fives: designing effective organizations*. Prentice Hall, Englewood Cliffs, New Jersey (1983).

١٢١ Starbuck, W., Dutton, W. Designing adaptive organisations. *Journal of Business Policy*, *3*; (1973).

١٢٢ Lindblom, C., *The Policy-Making Process*, Prentice-Hall, Englewood Cliffs, New Jersey (1968).

١٢٣ Hughes, Thomas P. *American Genesis: A Century of Invention and Technological Enthusiasm 1870-1970*. Chicago: The University of Chicago Press, (2004).

١٢٤ Robert Kanigel *The One Best Way: Frederick Winslow Taylor and the Enigma of Efficiency.* Penguin, (1999).

١٢٥ Weber, M. *Wirtschaft, Gesellschaft*, Mohr, Tuebingen, Germany (1921).

١٢٦ Fayol, H. *Administration industrielle et generale*, Paris (1967).

١٢٧ Kieser, A.; Kubicek, H. *Organisation*. De Gruyter, Berlin (1983).

١٢٨ Pugh, D., Hickson, D., Hinings, C., Turner, T. Dimensions of organisational structure. *Administrative Science Quarterly*, 65-105; (1968).

١٢٩ Pugh, D., Hickson, D., Hinings, D., Turner, T. The context of organisational structures. *Administrative Science Quarterly*, 91-114; (1969).

١٣٠ Beer, S. The viable systems model, its provenance, development, methodology and pathology. *Journal of Operational Research Science*, *25*(1); (1984).

١٣١ Emory, F. The next thirty years. *Human Relations*, *20*, 199-237; (1967).

١٣٢ Probst, G. *Selbstorganisation*. Dunker Humblodt, Berlin (1987).

١٣٣ Child, J. Organisational structure, environment and performance: the role of strategic choice. *Sociology*, *6*, 1-22; (1972).

١٣٤ Perrow, C. *Complex Organizations: A Critical Essay*, Random House, New York (1986).

١٣٥ Campbell, P. *Management Development and Development Management for Voluntary Organisations*, Occasional Paper No. 3, International Council of Voluntary Agencies, Geneva, (1987).

١٣٦ Ben-Ner, A., Gui, B. (eds) *The Non-profit Sector in the Mixed Economy*, University of Michigan Press, Ann Arbor, Michigan (1993).

١٣٧ Deakin, N. The perils of partnership: the voluntary sector and the state, 1945-1992. In J. D. Smith, C. Rochester and R. Hedley (eds), *An Introduction to the Voluntary Sector*. Routledge, London (1995).

١٣٨ DiMaggio, J., Powell, W. W. The iron cage revisited: institutional isomorphism and collective rationality. *American Sociological Review*, *48*, 147-160; (1983).

١٣٩ DiMaggio, P., Anheier, H. K. A Sociological Conceptualization of the Non-Profit Organizations and Sectors. *Annual Review of Sociology*, *16*, 137-59; (1990).

١٤٠ McKinney, J. B. *Effective Financial Management in Public and Non-profit Agencies*, Quorum, West Port, Connecticut (1995).

١٤١ **محمد، هاني** (٢٠٠٣م) **هند الهولندية تساعد فقراء العالم**. موقع إسلام أون لاين.
http://www.islamonline.net/Arabic/In_Depth/summer/2003/07/article04.shtml

designed by
idea
graphic
0504331066